



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه وأصوله

بيت الزوجية في الفقه الإسلامي

دراسة تطبيقية مقارنة

**Marriage Home in Islamic Fiqh
Comparative Applicable Study**

إعداد:

عبلة غالب فهد محمود

إشراف:

أ. د. علي محمد العمري

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه

وأصوله في جامعة اليرموك ، إربد، الأردن

حقل التخصص - الفقه الإسلامي

٢٠٠٩م

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه وأصوله

بيت الزوجية في الفقه الإسلامي

دراسة تطبيقية مقارنة

إعداد:

عبلة غالب فهد محمود

بكالوريوس فقه وتشريع، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢م

قدمت هذه الدراسات استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في تخصص الفقه وأصوله، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وقد وافق عليها:

أ.د. علي محمد العمري مشرفاً ورئيساً.

أستاذ الفقه المقارن، جامعة اليرموك

أ.د. أمين محمد القضاة عضواً.

أستاذ الحديث، جامعة اليرموك

د. عبد الله محمد ربابعة عضواً.

أستاذ الفقه وأصوله، جامعة اليرموك

د. اشرف محمود بني كنانة عضواً.

أستاذ الفقه وأصوله، جامعة اليرموك

الإهداء...

إلى زوجتي العزيزة... أبو مصعب

الذي وقف واثماً إلى جانبي

وتجسني للمضي في طريق العلم

إلى أولادي الأحرار... مصعب ومعاذ ونسيبة

ومحمد ومالك ومومن

أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين .
والحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
وصلّى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد رسول الله وخيرته من خلقه وعلى آله
وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد . . .
فإنني أقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى أستاذي الدكتور علي محمد العمري
الذي كانت له الإشرادات القيمة والملاحظات البناءة، فبارك الله فيه ونفع به .
كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء
ملاحظاتهم التي من شأنها الارتفاع بمستوى الرسالة .
ولا يفوتني أن أقدم بالشكر إلى أساتذتي في كلية الشريعة وكل من قدم لي نصيحة
لإنجاز هذه الرسالة المتواضعة . .

الملخص

بيت الزوجية في الفقه الإسلامي

دراسة تطبيقية مقارنة

إعداد: عبلة غالب فهد محمود (٢٠٠٩)

إشراف الأستاذ الدكتور: علي محمد العمري

تناولت الدراسة موضوع بيت الزوجية، دراسة تطبيقية مقارنة، حيث بينت الدراسة أهمية الزواج، وأن المعيار المعتمد في بيت الزوجية هو قدرة الزوج المادية. كذلك بينت الدراسة ضوابط بيت الزوجية؛ حيث تم توضيح علاقة أهل الزوج أو الزوجة ببيت الزوجية، وحق المرأة في إيجاد بيت مستقل لها، وهذا الأمر ينطبق على الضرائر أيضاً. وبينت الدراسة من المكلف بتجهيز وتأثيث بيت الزوجية، وتم توضيح ما يترتب على الفرقة بالطلاق من أحكام تتعلق ببيت الزوجية، من حيث السكنى والنفقة في فترة العدة، ومقارنة ذلك مع قانون الأحوال الشخصية الأردني. كما تم بيان مدى حق المتوفى عنها زوجها في النفقة والمهر المؤجل. ومن خلال الرسالة تم العرض لأهم حقوق الزوجية والمتعلقة ببيت الزوجية، كحق الزوجة في النفقة، وحق الطاعة للزوج من زوجته، وقرارها في البيت، وحقه في تأديبها بالوسائل الشرعية حال نشوزها. وتناولت الدراسة أهم القضايا والمشكلات الاجتماعية، كقضية خروج المرأة دون إذن زوجها لزيارة أهل، أو للعمل الوظيفي، أو للطاعات والمجالس العلمية. وبينت الدراسة مدى إلزام الزوجة بخدمة زوجها أو أهله وأقاربه، ثم تحدثت عن حق الزوجة في طلب التفريق إذا هجرها زوجها أو ثبت إعساره بالإتفاق أو الامتناع عنه.

فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ج | الاهداء |
| د | الشكر والتقدير |
| هـ | الملخص بالعربية |
| و | فهرس المحتوى |
| ١ | المقدمة |
| ٦ | الفصل التمهيدى: عقد الزواج وأثره فى إنشاء بيت الزوجية. |
| ٧ | المبحث الأول: عقد الزواج وأهميته. |
| ٨ | المطلب الأول: تعريف عقد الزواج لغةً واصطلاحاً. |
| ١٣ | المطلب الثانى: أهمية عقد الزواج. |
| ١٧ | المبحث الثانى: بيت الزوجية والمعيار المعتبر فيه. |
| ١٨ | المطلب الأول: تعريف بيت الزوجية لغةً واصطلاحاً. |
| ١٩ | المطلب الثانى: المعيار المعتبر فى بيت الزوجية. |
| ٢٤ | الفصل الأول: ضوابط بيت الزوجية. |
| ٢٥ | المبحث الأول: علاقة أهل الزوج أو الزوجة ببيت الزوجية. |
| ٢٦ | المطلب الأول: سكنى أهل الزوج أو بعضهم فى بيت الزوجية. |
| ٣٢ | المطلب الثانى: سكنى أهل الزوجة أو بعضهم فى بيت الزوجية. |
| ٣٤ | المطلب الثالث: زيارة الأبوين أو المحارم للزوجة فى بيتها. |
| ٣٦ | المبحث الثانى: وجوب إيجاد بيت الزوجية. |
| ٣٧ | المطلب الأول: أسباب وجوب إيجاد بيت الزوجية. |
| ٤٣ | المطلب الثانى: تنازل المرأة عن بيت الزوجية وتعهدها بإنشائه، وعلاقة ذلك بزواج المسيار. |
| ٥٢ | المبحث الثالث: مستلزمات بيت الزوجية. |
| ٥٣ | المطلب الأول: الحد الأدنى من مشمولات بيت الزوجية. |
| ٥٥ | المطلب الثانى: أثاث البيت وتحمله وعلاقة المهر به. |
| ٥٨ | المبحث الرابع : موانع إيجاد بيت الزوجية. |
| ٥٩ | المطلب الأول: نشوز الزوجة. |
| ٦٣ | المطلب الثانى: فساد العقد. |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٦٧ | المطلب الثالث: البينة من العصمة. |
| ٧٣ | المبحث الخامس: بيت الزوجية وتعدد الزوجات. |
| ٧٤ | المطلب الأول: الاشتراك مع الضرائر في بيت الزوجية. |
| ٧٨ | المطلب الثاني: تنازل الزوجة عن حقها في المبيت لضررتها. |
| ٨٦ | الفصل الثاني: الفرقة بالطلاق أو الوفاة وبيت الزوجية. |
| ٨٧ | المبحث الأول: الفرقة بالطلاق وما يترتب عليها من أحكام تتعلق ببيت الزوجية. |
| ٨٨ | المطلب الأول: المطلقة رجعيًا. |
| ٩٠ | المطلب الثاني: المطلقة البائن. |
| ٩٨ | المطلب الثالث: المطلقة الحامل. |
| ١٠٠ | المطلب الرابع: المخالعة. |
| ١١٠ | المبحث الثاني: الفرقة بالوفاة وما يترتب عليها من أحكام. |
| ١١١ | المطلب الأول: مكان إقامة المتوفى عنها زوجها أثناء العدة. |
| ١١٦ | المطلب الثاني: المهر المؤجل وعلاقته ببيت الزوجية. |
| ١٢٢ | الفصل الثالث: حقوق ومشكلات تتعلق ببيت الزوجية. |
| ١٢٣ | المبحث الأول: الحقوق المتعلقة ببيت الزوجية. |
| ١٢٤ | المطلب الأول: حقوق الزوجة في النفقة والخدمة. |
| ١٢٥ | الفرع الأول: نفقة الزوجة وكيفية تقديرها. |
| ١٢٨ | الفرع الثاني: إنفاق الزوجة العاملة على البيت من مالها. |
| ١٣٠ | الفرع الثالث: الخدمة ضمن الضوابط الشرعية. |
| ١٣٢ | الفرع الرابع: نفقة الخادم. |
| ١٣٣ | المطلب الثاني: القدرة وأثرها على بيت الزوجية. |
| ١٣٨ | المطلب الثالث: حق الطاعة. |
| ١٤٥ | المطلب الرابع: القرار في بيت الزوجية. |
| ١٥٠ | المطلب الخامس: المحافظة على نفسها وأولادها ومال الزوج وأسراره. |
| ١٥٦ | المطلب السادس: حق التأديب. |
| ١٦٥ | المبحث الثاني: قضايا ومشكلات اجتماعية وأثرها على بيت الزوجية. |

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| المطلب الأول: الانتقال بالزوجة إلى مكان لا ترغب سكناه. | ١٦٦ |
| المطلب الثاني: الخروج من بيت الزوجية. | ١٧٢ |
| الفرع الأول: خروج المرأة لزيارة أهلها. | ١٧٣ |
| الفرع الثاني: خروج المرأة للعمل الوظيفي وأثره على بيت الزوجية. | ١٨٠ |
| الفرع الثالث: الخروج للطاعات والمجالس العلمية. | ١٨٧ |
| الفرع الرابع: هجر الزوج لبيت الزوجية. | ١٩٦ |
| المطلب الثالث: الخدمة وأثرها على بيت الزوجية. | ٢٠١ |
| الفرع الأول: خدمة البيت والزوج. | ٢٠٢ |
| الفرع الثاني: خدمة والدي الزوج وأولاده من غيرها. | ٢٠٩ |
| الفرع الثالث: خدمة أقارب الزوج أو أقارب الزوجة. | ٢١٢ |
| المطلب الرابع: إفسار الزوج أو امتناعه عن النفقة. | ٢١٤ |
| الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج. | ٢٢٢ |
| المصادر والمراجع | ٢٢٥ |
| الملخص باللغة الانجليزية | ٢٤٢ |

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين وبعد:

فقد اهتم الإسلام بالأسرة، ووضع لها الأسس التي تكفل قيامها ونموها نمواً سليماً،

وترفع مستواها وشأنها، وتوثق العلاقات بين أفرادها، وتدعم كيانها، فهي اللبنة الأولى في بناء

الفرد والمجتمع، فيها يجد أفرادها سكينة النفس والمودة والرحمة.

لقد عني الإسلام بقضايا الأسرة عناية فائقة، حرصاً على ديمومة هذا الكيان واستقراره،

وبث روح المحبة في أرجائه، قال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا

وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وقد جاءت هذه الدراسة لتبين كل ما يتعلق ببيت الزوجية من أحكام، وتكفل قيام الأسرة

على أسس متينة، آخذة بالاعتبار كل ما استجدّ على بيت الزوجية في الحياة المعاصرة.

أهمية الدراسة وسبب اختيارها:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الأمور التالية:

١. أهمية الموضوعات التي تتحدث عن الأسرة والمشكلات الأسرية والآثار المترتبة

عليها، بما يكفل استمرار الحياة الزوجية واستقرارها.

٢. حاجة المجتمعات الإسلامية عموماً والأسرية خصوصاً إلى الأحكام الشرعية

المتعلقة بهذا الموضوع، وجهل الكثير منهم في معرفتها، مما يسهم في إثراء

ثقافة المسلم ويجعله على بينة في مواجهة ما يعرض له في حياته الأسرية.

٣. خلو مكتبة الأسرة من دراسة متخصصة تحوي جميع الفروع - في حدود اطلاعي -

مما دفعني للإسهام في معالجة هذا الجانب الحيوي في الحياة الإسلامية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الأحكام المتعلقة ببيت الزوجية، وبالتحديد فإن

هذه الدراسة تسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما أهمية عقد الزواج؟

٢. ما مفهوم بيت الزوجية في اللغة والإصلاح؟

٣. ما المعيار المعتبر في بيت الزوجية؟

٤. ما ضوابط بيت الزوجية؟

٥. ما الأحكام المترتبة على الفرقة بالطلاق أو الوفاة وعلاقة ذلك ببيت الزوجية؟

٦. ما الحقوق والمشكلات المتعلقة ببيت الزوجية؟

حدود الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة على كل ما له علاقة ببيت الزوجية وذلك يشمل أهمية الزواج، ومفهوم بيت الزوجية، والمعيار المعتبر فيه، وضوابطه، والأحكام المترتبة على الفرقة بالطلاق أو الوفاة وعلاقتها ببيت الزوجية، والحقوق والمشكلات المتعلقة ببيت الزوجية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضوابط بيت الزوجية، وأحكام الفرقة بالطلاق أو الوفاة المتعلقة ببيت الزوجية، والحقوق والمشكلات المتعلقة ببيت الزوجية.

مصطلحات الدراسة:

- بيت الزوجية:

محل مستقل مختص بالزوجة، لا يشاركها أحد في سكناها من أهل الزوج المميزين، وله مرافق، سواء كانت في البيت أو في الدار، على ألا يشاركها في ذلك أحد إلا برضاها، وقد أطلق عليه في بعض القوانين (بيت الطاعة)^(١).

(١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ج ٨، ص ٢٣٥.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي عن دراسات وأبحاث سابقة تناولت هذا الموضوع، لم أعثر على دراسة مستقلة تناولت جميع جزئياته وأظهرته بالصورة المراد بحثها، وإنما وجدت دراسات تناولت بعض جزئيات البحث بصورة عامة ومنها.

١. العجز عن حقوق الزوجية المترتبة على عقد الزواج، مسعود أحمد رضا، رسالة ماجستير فقه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م، وقد تناولت الدراسة النفقة، ومشروعيتها، وشروط استحقاق الزوجة للنفقة وأنواعها، والأثر المترتب على العجز عنها، من صفحة ١٥٣-١٨٥، وذكر الباحث أنواع النفقة الزوجية في صفحة ١٦٧ بتعدادها، فقط، وتناولت الدراسة نفقة الزوجة دون التعرض لآراء الفقهاء وأدلتهم حول أثاث البيت وتحمله وعلاقة المهر به.

وتناولت الدراسة حكم أعدام الزوجة من صفحة ١٩٠-٢١٤، إلا أن الباحث لم يتعرض لمسألة الضوابط الشرعية للخدمة، وهذا ما أضفته، بالإضافة إلى أن الدراسة لم تتناول بقية مسائل بيت الزوجية.

٢. دعاوى الحقوق الزوجية والآثار المترتبة عليها، لما أمين حسن عبد الجليل، رسالة

ماجستير فقه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٧م.

تناولت الباحثة مسألة الإعسار في النفقة من صفحة ٣١٧-٣٢٣، دون الإشارة إلى كيفية تقدير نفقة الزوجة، ونفقة الخادم، وإنفاق الزوجة العاملة على البيت من مالها، وهذا ما أضفته.

٣. نفقة علاج الزوجة في الفقه والقانون، صفة على أحمد الشرع، رسالة ماجستير فقه، جامعة

اليرموك، ٢٠٠٢م، تناولت الباحثة تعريف النفقة وحكمها، وحكمة مشروعيتها، من

صفحة ٥-٢١ إلا أنها لم تتطرق لمسألة إفسار الزوج بالنفقة، وهذا ما أضفته في بحثي،

بالإضافة إلى المسائل الفقهية الأخرى لبيت الزوجية التي لم تتطرق إليها الباحثة.

٤. أحكام خدمة الزوجة وإخدامها بين الفقه وقانون الأحوال الشخصية، محمد عبد الكريم

عوض ربابعة، رسالة ماجستير فقه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣.

تناول الباحث مسألة من مسائل بيت الزوجية وهي نفقة الخادم من صفحة ٢١٤-٢١٧ ،

وهي جزئية من جزئيات بحثي ، لكنه لم يتطرق إلى المسائل الفقهية الأخرى لبيت

الزوجية كضوابط بيت الزوجية، والحقوق والمشكلات المتعلقة ببيت الزوجية، وهذا ما

أضفته في بحثي.

منهج البحث:

استخدمت الدراسة في هذا البحث المناهج التالية:

١. المنهج الاستقرائي:

وذلك بالرجوع إلى أهم المصادر والمراجع الأساسية في الفقه فيما يتعلق بموضوع

بيت الزوجية، إضافة إلى الكتب والمؤلفات المعاصرة.

٢. المنهج الاستنباطي التحليلي:

وذلك بدراسة المسائل المتعلقة بالموضوع دراسة فقهية ثم تحليل نصوصها واستنباط

أحكامها وبيان آثارها في تحقيق المقاصد الشرعية.

الفصل التمهيدي

عقد الزواج وأثره في إنشاء بيت الزوجية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: عقد الزواج وأهميته.

المبحث الثاني: بيت الزوجية والمعيار المعتبر فيه.

المبحث الأول

عقد الزواج وأهميته

ويتضمن المبحث مطلبين:

المطلب الأول: تعريف عقد الزواج لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أهمية عقد الزواج.

المطلب الأول: تعريف عقد الزواج لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف العقد لغةً واصطلاحاً:

العقد لغةً: الشد والضممان والعهد، من عقد الحبل والبيع والعهد: شده،

والعقد: الضمان والعهد^(١).

العقد اصطلاحاً: اتفاق يبني عليه التزام كما تبني عليه آثار قانونية، كحل الاستمتاع بين

الزوجين، والمهر والنفقة^(٢).

ثانياً: تعريف الزواج لغةً واصطلاحاً

الزواج لغةً: الأصل في الزوج، الصنف والنوع من كل شيء، وكل شيئين مقترنين

شكليين كانا أو نقيضين فهما زوجان. وكل واحد منهما زوج.

والزوج: شكل له قرين من نظير كالذكر والأنثى، أو نقيض كالرطب واليابس وقيل كل

لون وصنف زوج، وهو اسم للفرد، وهما زوجان.

بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٤٥].

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] معناه: قرناهم^(٣).

(١) الفيروز ابادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (دم: دمن، دن: دنت)، ص ٣٨٣.

(٢) الأشقر، عمر سليمان، أحكام الزواج، ط ١ (عمان: دار النفائس، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ص ١٤-١٥.

(٣) المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المغرب في ترتيب المعرب، ط ١ (حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩) تحقيق: محمود فاجوري، وعبد الحميد مختار، ٣٧٢/١-٣٧٤. وسيشار له فيما بعد: المطرز: المغرب.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير الرافعي، (بيروت: المكتبة العلمية، د:ت)، ٢٥٩/١، وسيشار له فيما بعد، الفيومي المصباح المنير.

الجزري: أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الرازي، ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، ٧٩٦/٢، وسيشار له فيما بعد، الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر.

والزواج: الاقتران، قال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧].

أي قرنت كل شبيعة بما شابهت. أو قرنت بأعمالها.

وقال تعالى: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الصفافات: ٢٢] أي وقرناءهم.

ويقال للثنتين: هما زوجان وهما زوج، والأزواج: القرناء. وتزوجه النِّوم: خالطة^(١).

وأهل الحجاز يقولون للمرأة (زوج) بغير هاء، وسائر العرب (زوجة) بالهاء وجمعها زوجات.

والفقههاء يقتصرون في الاستعمال على لفظ زوجه للإيضاح، خوف وقوع اللبس بين

الذكر والأنثى، إذ لو قيل: تركة فيها زوج وابن، لم يعلم أذكر هو أم أنثى^(٢).

ويطلق لفظ التزويج على النكاح.

ومعناه لغة: الوطء والعقد له، يقال: امرأة ناكح: ذات زوج^(٣)، وتناكحت الأشجار: إذا

انضم بعضها إلى بعض، ونكح المطر الأرض إذا اختلط بثرها^(٤).

والنكاح: الضم والجمع، وسمي النكاح نكاحاً لما فيه من ضم الزوجين إلى الآخر شرعاً

إما وطئاً أو عقداً حتى صار كمصراعي باب^(٥).

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ٢٤٦، والرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، (بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥)، ٢٨٠، ويشير له فيما بعد، الرازي: مختار الصحاح.

(٢) للفيومي: المصباح المنير، ج ١، ص ٢٥٩.

(٣) للفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص ٣١٤.

(٤) للفيومي: المصباح المنير، ج ٢، ص ٦٢٤.

(٥) القنوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، ط ١، تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، (جدة: دار الوفاء، ١٤٠٦هـ - ج ١، ص ١٤٥) ويشير له فيما بعد، القنوي: أنيس الفقهاء، والجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، ط ١، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ - ج ١، ص ٣١٥)، ويشير له، الجرجاني: التعريفات.

الزواج اصطلاحاً: تنوعت تعريفات الفقهاء للزواج والنكاح في الاصطلاح وفيما يلي

أهمها:

عرقه الحنفية: بأنه (عقد يفيد حكمه بحسب الوضع الشرعي له وهو ملك المتعة) ^(١).

أو هو عبارة عن (ضم، وجمع، مخصوص، وهو: الوطء) ^(٢).

وعرقه المالكية: بأنه (عقد لحل تمتع بأنثى غير مخرم، وغير مجوسية وغير أمة كتابية،

بصيغة لقادر محتاج أو راج نسلًا).

أي: العلة الباعثة على العقد؛ فلا يملك من المرأة إلا الانتفاع لا الذات، بخلاف شراء

الأمة؛ لأن العلة ملك الذات، والتمتع من توابعه، ولا يصح على محرم ولا مجوسية، ولو حرة

ولا مملوكة كتابية، بخلاف الحرية الكتابية، وقصد بما ذكره إخراج من قام بها مانع أصلي من

النكاح ^(٣).

وعرقه الشافعية: بأنه (عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو ترجمته).

قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١].

وقال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩].

(١) أمين، محمد، حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، ط ٢، (بيروت: دار الفكر،

١٣٨٦هـ) ج ٣، ص ٣. وسيشار له فيما بعد بحاشية ابن عابدين.

(٢) الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، ط ٣، (بيروت: دار المعرفة،

١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) ج ٣، ص ٨١، وسيشار له فيما بعد بالاختيار للموصلي.

(٣) الدردير: أحمد بن محمد بن أحمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، (القاهرة: دار

المعارف: د: ت) ج ٢، ص ٣٣٢-٣٣٤، وسيشار إليه فيما بعد بالشرح الصغير.

فسمّى الله تبارك وتعالى النكاح اسمين النكاح والتزويج^(١).

وعرفه الحنابلة: بأنه عقد التزويج، فعند إطلاق لفظه ينصرف إليه ما لم يصرفه عنه

دليل.

والأشهر استعمال لفظ النكاح بإزاء العقد، وليس في الكتاب لفظ نكاح بمعنى الوطء إلا

قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجَا غَيْرِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

فيصرف اللفظ عند إطلاقه إلى العقد لشهرته كسائر الأسماء العرفية^(٢).

وعرفه بعض العلماء المعاصرين: (بأنه اقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام

والاستمرار لتكوين أسرة)^(٣).

وعرفه آخر: بأنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة، ويفيد تعاونهما، ويحدد ما

لكل منهما ما له من حقوق وما عليه من واجبات^(٤).

وعرفه قانون الأحوال الشخصية الأردني: بأنه عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً

لتكوين أسرة وإيجاد نسل بينهما^(٥).

(١) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ط ٢ (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ)، ج ٥، ص ٣٧، ويشار له فيما بعد بالأم.

والشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٤، ص ٢٠٠، ويشار له فيما بعد بمغني المحتاج.

(٢) المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط ١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ج ٧، ص ٣. ويشار له فيما بعد بالمغني.

والبهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ)، ج ٥، ص ٥-٦، ويشار له فيما بعد بكشاف القناع.

(٣) أبو العينين، بدران، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، (بيروت: دار النهضة العربية، د: ت)، ص ٩.

(٤) أبو زهرة، محمد، عقد الزواج وآثاره، (القاهرة: دار الفكر العربي، د: ت)، ص ٤٣. ويشار إليه فيما بعد، أبو زهرة: عقد الزواج.

(٥) قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦، (دم: دن، ١٩٩٥)، ص ٥، المادة [٢]

فهذه التعاريف المعاصرة تبين المقصود من الزواج بصورة أوضح من التعاريف السابقة، بحيث يعرفونه بذكر آثاره، وهو التناسل وإيجاد المودة والرحمة بينهما وهو المقصد الأسمى للزواج بالإضافة للمعاشرة.

وهذا متفق مع قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَحَمَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾. [الروم: ٢١].

وقد أشار الغزالي إلى هذا المعنى بقوله: (إن الزواج ليس تنفيساً عن ميل بدني فقط، إنه شركة مادية وأدبية واجتماعية، تتطلب مؤهلات شتى، ووضع الإسلام أسس حياة تكفل الطهر والأدب للزوجين على السواء^(١)).

ثالثاً: تعريف عقد الزواج اصطلاحاً

مما سبق يظهر أن كلمة الزواج تطلق على العقد، ويقصد بها عقد الزواج؛ كمصطلح مركب من كلمتين (عقد) و(زواج)، ويعرف بأنه "مجموع الإيجاب والقبول" فلا يكون الزواج بالإيجاب وحده من غير قبول، ولا بالقبول وحده من غير إيجاب^(٢).

(١) الغزالي، محمد، قضايا المرأة بين التقاليد الرائدة والوافدة، ط٣، (بيروت - القاهرة: دار الشروق،

١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ص ٤١.

(٢) الأشقر، أحكام الزواج، ص ١٤ - ١٥.

المطلب الثاني: أهمية عقد الزواج:

قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً

وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

رغب الإسلام في الزواج، وحبب فيه لما يترتب عليه من آثار وفوائد عامة تتمثل فيما

يلي:

أولاً: الزواج أحسن وسيلة لتلبية الفطرة على الوجه المشروع.

لقد خلق الله الإنسان وفطره على مطالب لن يحيد عنها، ولن يقدر أحد من البشر ولا

أصحاب الدعوات المنحرفة عن الفطرة أن يغيروا فطرة الإنسان. مهما سعوا لذلك وأجلبوا.

قال الله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلُ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]

وإن مما فطر الله تعالى عليه الإنسان؛ السعي إلى إيجاد أسرة والتماس الذرية التي يرى

فيها امتداداً لحياته عبر مودة كل منها للآخر^(١).

والميل الطبيعي بين الرجل والمرأة نظمه الله بسلوك يتلاءم مع شرف منزلتها وترضى

عنه النفس كل الرضى، وهو الزواج^(٢).

والشريعة حاربت الرهبانية لكونها تتصادم مع الفطرة الإنسانية، وتتعارض مع ميول

الإنسان وغرائزه^(٣).

(١) انظر: غاوجي، وهبي سليمان، المرأة المسلمة، ط٦ (بيروت: مؤسسة الرسالة - دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م)، ص ٨١، وسيشار إليه غاوجي: المرأة المسلمة.

(٢) انظر: أحمد، أحمد حمد، الأسرة، ط١ (الكويت: دار القلم، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص ٢٥، وسيشار له فيما بعد، أحمد: الأسرة.

(٣) انظر: علوان، عبد الله ناصح، تربية الأولاد في الإسلام، ط٦، (القاهرة - بيروت: دار السلام، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ط١، ص ٣٣، وسيشار له فيما بعد، علوان: تربية الأولاد.

وإذا تأملنا مواقف رسول ﷺ في مراقبة أفراد المجتمع المسلم، ومعالجة النفس الإنسانية وجدنا في ذلك تلبية لميوله وأشواقه، حتى لا يتجاوز الفرد المسلم حدود فطرته^(١). ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]

ومن المواقف النبوية في معالجة الطبايع السلبية ما رواه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه (جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كأنهم تقالوها (وجدوها قليلة)؛ فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ، قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وقال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً. وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء؛ فلا أتزوج أبداً. فجاء رسول ﷺ فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي؛ فليس مني)^(٢).

ثانياً: بقاء النسل الإنساني:

من حكمة الله الحكيم الخبير أن يستقر الجنس البشري في بقائه، فشرع الزواج ليكون وسيلة الاستمرار على الوجه الأكمل وحفظ الأنساب^(٣).

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً﴾ [النحل: ٧٢].

(١) انظر: علوان، تربية الأولاد ج ١، ص ٣٤.

(٢) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، ط ٣، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧-١٩٨٧)، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم (٤٧٧٦)، ج ٥، ص ١٩٤٩، ومسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د: ت)، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه رقم (١٤٠١)، ج ٢، ص ١٠٢٠.

(٣) أحمد، الأسرة، ص ٢٥-٢٦.

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ﴾

[النساء: ١].

ثالثاً: الألفة والمودة:

إذا كان الإنسان محتاجاً في بقائه إلى أبنائه وأحفاده، وكان الزواج هو السبيل إليهم؛ فهو في راحته النفسية وسكنه إلى من يشاركه في السراء والضراء في مودة وألفة، أشد حاجة من حاجته إلى الأولاد الذين لا ينعم بهم، إلا مع اطمئنان القلب والنفس وراحة الضمير^(١).

والزواج عقد وميثاق بين الزوجين، قال الله تعالى: ﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾

[النساء: ٢١].

فهو عهد بين الرجل والمرأة يلتزم كل منها نحو الآخر بواجبات، ويوحي هذا التعبير ﴿مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾، إحياءً بمعاني الرحمة والمودة؛ فهو ليس عقد تملك كعقد البيع والإجارة، أو نوعاً من الاسترقاق^(٢).

رابعاً: المحافظة على الأنساب:

وبالزواج الذي شرعه الله يفتخر الأبناء بانتسابهم إلى آبائهم، ولا يخفى ما يتركه ذلك من أثر في استقرارهم النفسي وكرامتهم الإنسانية، وإلا لعج المجتمع بأولاد لا كرامة لهم ولا أنساب مع ما يتركه ذلك من انتشار للفساد والإباحية.

(١) حسنين، أحمد فراج، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧)، ص ١٣، ويشير له فيما بعد، فراج: أحكام الزواج.

(٢) طباره، عفيف عبد الفتاح، روح الدين الإسلامي، ط ٢٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨)، ص ٣٦١.

خامساً: سلامة المجتمع من الانحلال الخلقي:

وبالزواج الذي شرعه الله يسلم المجتمع من الانحلال الخلقي والنفسخ الاجتماعي،

وتتحلى الأمة بأفضل الآداب، وتكون جديرة بحمل المسؤولية وأداء الأمانة^(١).

سادساً: سلامة المجتمع من الأمراض:

بالزواج يسلم المجتمع من الأمراض الخطيرة التي تنتشر نتيجة الزنى، وشيوع الفاحشة،

ومن هذه الأمراض الزهري والسيلان، وغيرها من الأمراض التي توهن الجسد وتفتك بصحة الأولاد^(٢).

سابعاً: بناء الأسرة وتربية الأولاد:

الأسرة أساس المجتمع وخليته الأولى التي تمده بالسواعد القوية، وترسم له دعائم الحضارة، وتوفر له الأمن والطمأنينة؛ فينصرف بكليته إلى العمل والإخلاص له دون شواغل، ومن ثم يبقى النوع الإنساني مع ما يتناسب والمهمة الجليلة التي وُكِّلَ بها، ألا وهي عمارة الأرض.

أما أولاد الجريمة؛ فلا ينتظر منهم أداء عمل صالح للمجتمع، بل الجميع يزدريهم، فيضيعون في زحمة الحياة، ولا يلتفت إليهم، ومثلهم لا ولاء له أو رابطة تربطه بمجتمعه، ولا يكون على حال يناسب إنسانيته وكرامته.

أما الأولاد الذين يولدون من أبوين مرتبطين برباط الزواج؛ فإنهم ينشأون بين أبوين يقومان على تربيتهم وتهذيبهم وتوجيههم^(٣).

(١) انظر: عنوان، تربية الأولاد ج ١، ص ٣٦.

(٢) انظر: عنوان، تربية الأولاد ج ١، ص ٣٦.

(٣) فراج، أحكام الزواج، ص ١٥.

المبحث الثاني

بيت الزوجية والمعيار المعتبر فيه

ويتضمن مطلبين

المطلب الأول: تعريف بيت الزوجية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: المعيار المعتبر في بيت الزوجية.

المطلب الأول: تعريف بيت الزوجية لغة واصطلاحاً:

أولاً: تعريف بيت الزوجية لغة:

البيت لغة: المسكن، وبيت الرجل داره^(١).

وأصله من بيت الشعر أو الصوف سمي به لأنه يبات فيه^(٢).

ثانياً: تعريف بيت الزوجية اصطلاحاً:

بيت الزوجية اصطلاحاً: محل مستقل مختص بالزوجة لا يشاركها أحد في سكناها من أهل الزوج المميزين، وله مرافق، سواء كانت في البيت أو في الدار، على ألا يشاركها في ذلك أحد إلا برضاها، وقد أطلق عليه في بعض القوانين (بيت الطاعة)^(٣).

وعرفه بعض العلماء المعاصرين: بأنه (المكان الذي يعدّه الزوج سكناً لامرأته مستكماً للشروط الشرعية؛ بحيث يجب عليها أن تطيعه بالإقامة فيه، وإذا امتنعت كانت ناشزة وسقط حقها في النفقة)^(٤).

(١) الفيومي، المصباح المنير ج ١، ص ٦٨.

(٢) المطرز، المغرب ج ١، ص ٩٤.

(٣) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين ج ٣، ص ٦٠٠، والموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٨، ص ٢٣٥.

(٤) حسب الله، علي، الزواج في الشريعة الإسلامية، (د:م، دار الفكر العربي، د:ت)، ص ١٩٠، ويشير له فيما بعد، حسب الله: الزواج في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: المعيار المعتبر في بيت الزوجية:

بيت الزوجية - في الأصل - بيت دوام واستقرار؛ فجرى مجرى النفقة والكسوة^(١).

والمذاهب في تقدير المسكن هي المذاهب في تقدير نفقة الطعام^(٢).

اختلف الفقهاء في المعيار المعتبر في بيت الزوجية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الشافعية،^(٣) وبعض الحنفية،^(٤) إلى اعتبار بيت الزوجية بحسب حال الزوج؛

فيكون على قدر يسار الزوج وإعساره وتوسطه؛ كالنفقة.

أدلة أصحاب القول الأول:

١ - قوله سبحانه وتعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفِ اللَّهُ تَقْسًا

إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾ (الطلاق: ٧)

وجه الدلالة:

أن الله سبحانه وتعالى فرق بين الموسر والمعسر، وجعل النفقة على مقدار حال الزوج،

كذلك بيت الزوجية يكون على قدر يساره وإعساره وتوسطه^(٥).

(١) المغني، ج ٨، ص ١٦٠، والموسوعة الفقهية ج ٨، ص ٢٣٥.

(٢) السرطاوي، محمود علي، شرح قانون الأحوال الشخصية، ط ٢، (الأردن: دار الفكر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) ص ١٤٨، وسيشار إليه، السرطاوي: شرح قانون الأحوال.

(٣) الأم ج ٥، ص ٩٠.

والمطيعي، محمد نجيب، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب، (دم، دار الفكر، د:ت)، ج ١٨، ص ٢٥٦، وسيشار إليه فيما بعد بتكملة المجموع.

(٤) الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، ط ٢ (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م)، ج ٤، ص ٤.

والسرخسي، محمد بن أبي سهل، المبسوط، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ)، ج ٥، ص ١٨٢، وسيشار إليه بالمبسوط.

(٥) انظر، القرطبي، ابو عبد الله محمد بن احمد بن ابي بكر، الجامع لأحكام القرآن، (بيروت: دار احياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ج ١٨، ص ١٧٠.

٢- قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَسْكُنُوا مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ زُجُجِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦).

وجه الدلالة:

الآية تبين أن التكليف بحسب الوسع، وأن النفقة على الرجال بحسب حالهم، قال ابن

عباس: من حيث سكنتم من وجدكم: من سعتكم^(١).

القول الثاني: ذهب بعض الحنفية^(٢) وبعض الشافعية^(٣) إلى اعتبار بيت الزوجية بحال المرأة،

وينظر ما يليق بها من سعة أو ضيق.

واستدلوا بما يلي:-

١- قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والمعروف، أي المتعارف في عرف الشرع من غير تفريط ولا افراط، والمتعارف وهو

كما وضحته الآية على قدر غنى الزوجة وحالتها من غير تقدير مد ولا غيره بقوله تعالى:

﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]^(٤).

٢- قوله ﷺ لهند امرأة أبي سفيان: "خذي انت وبنوك ما يكفيك بالمعروف"^(٥).

فالحديث اعتبر حال الزوجة دون حال الزوج، في النفقة، وكذلك بيت الزوجية يكون

بحسب حال المرأة من غنى أو فقر.

(١) السيوطي، الدر المنثور، ج ٨، ص ٢٠٧.

(٢) الاختيار ج ٤، ص ٤، والمبسوط ج ٥، ص ١٨١.

(٣) مغني المحتاج ج ٥، ص ١٦٠-١٦١.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ١٦٣.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة، رقم (٢٠٩٧)، ج ٢، ص ٧٦٩، ومسلم، كتاب الاقضية، باب قضية هند رقم (١٧١٤) ج ٣، ص ١٣٣٨ لفظه (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك).

قال ابن حجر: المراد بالمعروف: هو القدر الذي عرف بالعادة انه الكفاية، فنفقة الزوجة

مقدرة بالكفاية^(١).

٣- أن المرأة لا تملك الانتقال من المسكن، فروعي فيها جانبها بخلاف النفقة والكسوة، حيث

روعي فيه حال الزوج لأنها تملك إبدالهما. ويُنظر إلى ما يليق بها من سعة أو ضيق^(٢).

٤- ومما استدل به الحنفية قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]

وجه الاستدلال: فقد جعل الاعتبار بحال الزوج في اليسر والعسر دونها^(٣).

قال الحنفية: النص يخاطب بقدر وسع الزوج والباقي دين في ذمته^(٤).

القول الثالث: ذهب الحنفية في المعتمد عندهم^(٥)، والمالكية^(٦)، والحنابلة^(٧)، إلى أن بيت الزوجية

معتبر بحال الزوجين معاً، جمعاً بين الأدلة ورعاية لكلا الجانبين فيكون أولى^(٨).

فإذا كانا موسرين فلها بيت الأغنياء، وإن كانا معسرين فلها بيت الفقراء، وإن كان

أحدهما غنياً والآخر فقيراً فلها بيت وسط.

(١) ابن حجر، احمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج ٩، ص ٥٠٩.

(٢) مغني المحتاج، ج ٥، ص ١٦٠-١٦١.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٨، ص ١٥١.

(٤) المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الرشداني، الهداية شرح بداية المبتدي، ط ١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ج ٢، ص ٢٨٥ وسيشار إليه فيما بعد، المرغيناني: الهداية.

(٥) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠١، والمبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ١٨٢.

(٦) مالك، ابن أنس بن مالك بن عامر الاصبحي، المدونة الكبرى، تحقيق: زكريا عميرات (لبنان، دار الكتب العلمية، د:ت) ج ٢، ص ١٨٠. وسيشار إليه فيما بعد بالمدونة الكبرى والقرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط ٤، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) ج ١، ص ٧٥٢. وسيشار إليه فيما بعد بداية المجتهد.

(٧) المغني لابن قدامة: ج ٨، ص ١٦٠.

(٨) المغني لابن قدامة: ج ٨، ص ١٥٧.

مع الأخذ بالاعتبار اختلاف الزمان والمكان والأحوال عند الحنفية والمالكية.

ويعتبر في المسكن حالة أمثاله؛ فلا يجاب لأنقص منها ولا تجاب هي لأزيد من عادة

أمثالها^(١).

فينبغي أن يكون بيت الزوجية ملائماً ومناسباً لمنزلة الزوج الاجتماعية، وحالته المادية؛ بحيث إذا كان مثل الزوج يسكن في منزل مستقل، وجب إسكانها في منزل مستقل، بقطع النظر عن مركز الزوجة الاجتماعي.

وإذا كان مثله يسكن في شقة، وجب عليه أن يسكنها في مثل ذلك، وإذا كان مثله يسكن في حجرة، كان المسكن اللائق بحاله هو حجرة تأمن فيها على نفسها ومتاعها فيها^(٢).

المناقشة والترجيح:

بعد الذي سبق بيانه من أقوال الفقهاء وأدلتهم، يمكن ترجيح القول الأول في أن المعيار المعتبر في بيت الزوجية هو حال الزوج، وأن النصوص الشرعية التي استدلوا بها صريحة في اعتبار حال الزوج وهي قوله تعالى: "أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ".

وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُلْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، فهي واضحة وصريحة في اعتبار حال الزوج؛ فقد أمر الله سبحانه وتعالى ذا السعة من الرجال أن ينفق من سعته، وأمر من ضيق عليه رزقه، أن ينفق مما آتاه الله؛ فلم يكلفه بالإنفاق مما لا يجد؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها.

(١) الدسوقي - محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط ١، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي، د:ت)، ج ٢، ص ٥٠٩، وسيشار إليه فيما بعد، بحاشية الدسوقي.
(٢) فراج، أحكام الزواج، ص ٢٥٦، حسب الله، الزواج في الشريعة الإسلامية، ص ١٩٠-١٩١.

(أما تكليف الزوج بما زاد عن وسعه وقدرته، وإيجاب ما زاد عن وسع الزوج ديناً عليه، كما ذكره الحنفية في قول لهم، فيه مشقة، وهذا منافٍ لما تقرر في الشريعة من رفع الحرج والمشقة عن العباد)^(١).

والمرأة الموسرة بقبولها من رجل فقير، تكون قد رضيت بنفقة المعسرين، (وإذا وجد الاتفاق بين الزوجين؛ فليس لأحد التدخل في شؤونهما، فلو أسكن الزوج الفقير زوجته الغنية وهي راضية مراعية لحال زوجها؛ فلا كلام لأحد، إن كانت عاقلة جائزة التصرف)^(٢).

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بالقول الأول؛ وهو اعتبار حال الزوج المعيار المعتمد في بيت الزوجية، وجاء في القانون: (يهيئ الزوج المسكن المحتوي على اللوازم الشرعية حسب حاله وفي محل إقامته وعمله)^(٣).

(١) حسب الله، الزواج في الشريعة الإسلامية، ص ١٨٩.

(٢) المطيري، فيخان بن سامي، إتحاف الخلان بحقوق الزوجين في الإسلام، ط ١ (الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ)، ص ١٥٥، وسيشار إليه فيما بعد المطيري، إتحاف الخلف.

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٤، المادة [٣٦].

الفصل الأول

ضوابط بيت الزوجية

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: علاقة أهل الزوج أو الزوجة ببيت الزوجية.

المبحث الثاني: وجوب إيجاد بيت الزوجية.

المبحث الثالث: مستلزمات بيت الزوجية.

المبحث الرابع: موانع إيجاد بيت الزوجية.

المبحث الخامس: بيت الزوجية وتعدد الزوجات.

المبحث الأول

علاقة أهل الزوج أو الزوجة ببيت الزوجية

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سكنى أهل الزوج أو بعضهم في بيت الزوجية.

المطلب الثاني: سكنى أهل الزوجة أو بعضهم في بيت الزوجية.

المطلب الثالث: زيارة الأبوين أو المحارم للزوجة في بيتها.

المطلب الأول: سكنى أهل الزوج أو بعضهم في بيت الزوجية.

للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور العلماء من الحنفية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، قالوا: إن بيت الزوجية يجب أن يكون مستقلاً ليس فيه أحد من أهل الزوج، إلا أن تختار ذلك؛ لأن السكنى حق لها؛ والمقصود بالبيت المستقل هنا: الغرفة المستقلة وليس المنزل المستقل؛ فليس للزوج أن يشرك فيه أحداً من أهله إلا برضاها؛ فتكون قد رضيت بانتفاص حقها.

وقد أوجب الله تعالى مقروناً بالنفقة، فإذا وجب حقاً لها، فلها الامتناع من السكنى مع أهله كأبويه وأخته وأقاربه، لأن المرأة تتضرر بمشاركة غيرها في بيت الزوجية، باطلاعهم على حالها، ولأنها لا تأمن على متاعها^(٤).

واستدل جمهور العلماء بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَبْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦).

وجه الدلالة من الآية: أن هذا في شأن المطلقات، فإذا وجبت السكنى للمطلقة، فالزوجة

أولى^(٥)، وكل امرأة لها النفقة فلها السكنى، لأمر الله عز وجل^(٦).

وقوله اسكنوهم: يدل على أن السكنى تكون لهن فقط، دون الاشتراك مع غيرها.

(١) الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢) ج ٤، ص ٢٣. وسيشار إليه فيما بعد بالبدائع، والاختيار ٨/٤، وحاشية ابن عابدين ٦٠٠/٣.

(٢) الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، الغرر البهية شرح البهجة الوردية (دم، المطبعة الميمنية، د:ت) ج ٤، ص ٣٩١ وسيشار إليه فيما بعد شرح البهجة.

(٣) البهوتي د. منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ) ج ٥، ص ١٩٦. سيشار إليه فيما بعد: كشف القناع.

(٤) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٦.

(٥) البجيرمي على الخطيب، ج ٤، ص ٤٦٣.

(٦) البدائع، ج ٤، ص ٢٢، والمبسوط، ج ٥، ص ١٨١.

أما قوله من حيث سكنتم: يدل على أن الزوجة تسكن مع الزوج على حسب حاله في السكنى إن كان لوحده، وإلا تسكن مع من يسكن معه الزوج.

وقوله من وجدكم: أي مما يجد الزوج، فتسكن الزوجة مع الزوج على حاله التي يجد فيها البيت.

٢- قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وجه الدلالة من الآية: من المعروف أن يسكنها في مسكن^(١).

٣- قوله ﷺ: " إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة "^(٢)

وجه الدلالة في الحديث: اثبت السكنى للمطلقة، فالزوجة لها السكنى من باب أولى.

وقوله والسكنى: يستدل بها على أن السكنى تكون لهن فقط، دون الاشتراك مع غيرها.

٤- لا بد من المسكن لتأمين على نفسها ومالها وإن قل^(٣).

٥- ولأنها لا تستغني عن المسكن للاستتار عن العيون والتصرف والاستمتاع^(٤).

القول الثاني: قول بعض الحنفية^(٥)، وبعض الشافعية: قالوا إذا كانت الدار فيها بيوت -
غرف- وأعطى لها بيتاً يغلّق ويفتح لم يكن لها أن تطلب بيتاً آخر، بشرط أن لا يؤذيها أحد من
أهل الزوج، فإن أثبت الزوجة أن تسكن مع أهلها في نفس الدار فعليه أن يسكنها في منزل منفرد؛

(١) المذهب، ج ٣، ص ١٥٢.

(٢) أخرجه النسائي، رقم (٣٤٠٣)، ج ٦، ص ١٤٤، قال الألباني: صحيح.

(٣) الاختيار، ج ٤، ص ٣.

(٤) المذهب، ج ٣، ص ١٥٢، والمغني، ج ٨، ص ١٦٠.

(٥) البدائع، ج ٤، ص ٢٣، والاختيار، ج ٤، ص ٨، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٠-٦٠١.

لأن رفضها دليل الأذى والضرر من أهل زوجها. كذلك إن لم يكن في الدار إلا بيتاً واحداً؛ فلها

أن تطلب بيتاً آخر^(١)، فإن كان أهله في جانب آخر بحيث لا تتضرر بهم فتسكن معهم^(٢).

واستدلوا بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿أَتَكُونُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦).

وجه الدلالة من الآية: قوله من وجدكم: أي مما يجد الزوج، فتسكن الزوجة مع الزوج

على حاله الذي يجد فيها البيت، فيمكن أفراد بيت لها في الدار، إن كان يسكن مع أهله.

قال ابن عباس: من وجدكم: أي من سعتكم^(٣).

٢- كانت بيوت النبي ﷺ تسعة أبيات، لكل زوجة حجرة صغيرة^(٤)، فجميع هذه الحجرات

في دار واحدة.

القول الثالث: قول المالكية: فرق المالكية بين الزوجة الشريفة (ذات القدر)، والوضيعة؛

فالشريفة لها الامتناع عن السكنى مع أهله؛ فإن رضيت أفرد لها بيتاً في الدار وذلك جائز، وإلا

فعليه تجهيز مسكن يصلح لها^(٥).

أما الوضيعة (هي التي لا قدر لها)؛ فليس لها الامتناع من السكنى مع أهله كأبويه، في

دار واحدة.

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٨.

(٢) شرح البهجة، ج ٤، ص ٣٩١.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، الدر المنثور، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣)، ج ٨، ص ٢٠٧.

(٤) ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د:ن)، ج ١، ص ٤٩٩.

(٥) مواهب الجليل للمغربي، ج ٤، ص ١٣.

وكذا الشريفة إذا اشترطوا عليها سكناها معهم، بشرط أن لا يطلعوا على عوراتها. أي

ثبت لها ضرر منهم^(١). وهذا التفريق بين الشريفة والوضيعة ذكره الخصاص من الحنفية^(٢).

واستدلوا بما يلي:

أدلتهم بالنسبة للمرأة الوضيعة، نفس أدلة الجمهور، إلا أنهم استدلوا على تفريقهم بين الشريفة والوضيعة بالعرف، لأن الناس تعارفوا على أن الشريفة يكون لها وضع خاص حسب ما كانت عند أهلها، والعرف محكم في مثل هذه الحالة^(٣).

أما بالنسبة لولد الزوج من غير الزوجة، فلفقهاء فيه أقوال:

القول الأول: قول المالكية: قالوا إن كان الولد كبيراً، فلها الامتناع من السكن معه، لأن ذلك إضراراً بالزوجة ولا تأمن على متاعها^(٤)، وفرق المالكية بين الصغير إن كان له حاضن غير الزوج يحضنه وإلا فليس لها الامتناع من مشاركته لها في السكنى إن لم يكن له حاضن سواء علم ذلك من وقت البناء أم لا^(٥).

القول الثاني: قول بعض الحنفية: له أن يسكن ابنه من غيرها في بيت من الدار، دون

التفريق بين الكبير والصغير^(٦).

(١) الدردير، أبو البركات سيدي أحمد، الشرح الكبير، (مصر: إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، د:ت)، ج ٢، ص ٥١٢، وسيشار إليه فيما بعد بالشرح الكبير.

والدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط ١ (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي)، ج ٢، ص ٥١٢، وسيشار إليه فيما بعد، بحاشية الدسوقي.

(٢) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠١.

(٣) حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥٠٩.

(٤) الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٣.

(٥) الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٣، وحاشية الدسوقي ج ٢، ص ٥٢٩.

(٦) المرغيناني، الهداية، ج ٢، ص ٢٨٨.

المناقشة والترحيج:

بعد الذي سبق بيانه من أقوال الفقهاء في المسألة، يمكن ترجيح رأي جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة على أن بيت الزوجية يجب أن يكون مستقلاً، والمقصود بالبيت هنا: الغرفة، وليس البيت المستقل بمعنى الدار الكاملة المستقلة، لأن المرأة تتضرر من مشاركة غيرها فيه، دون التفريق بين الزوجة الشريفة والوضيعة، إلا أنه إذا ترتب نزاع بين المرأة الشريفة وزوجها على المسكن، فيمكن الأخذ برأي المالكية في هذا الموضع قطعاً للنزاع.

إلا أن قانون الأحوال الشخصية الأردني استثنى الوالدين حال عجزهما وحاجتهما للنفقة والرعاية، والولد الصغير غير المميز، فأجاز إسكانهم في بيت الزوجية ما دام أن وجودهم لا يسبب ضرراً للزوجة، والمقصود بالضرر: المعتبر الصحيح، لا مجرد إدعاء الضرر.

وقد نصت المادة [٣٨] من قانون الأحوال الشخصية الأردني على أنه: (ليس للزوج أن يسكن أهله وأقاربه أو ولده المميز بدون رضا زوجته في المسكن الذي هيأه لها ويستثنى من ذلك أبواه الفقيران العاجزان إذا لم يمكنه الإنفاق عليهما استقلالاً وتعين وجودهما عنده دون أن يحول ذلك من المعاشرة الزوجية، كما أنه ليس للزوجة أن تسكن معها أولادها من غيره أو أقاربها بدون رضا زوجها)^(١).

وقد ورد في قانون الأحوال الشخصية الكويتي مادة رقم (٨٦).

(ليس للزوج أن يسكن أحداً مع زوجته سوى أولاده غير المميزين ومن تدعو الضرورة إلى إسكانه معه من أولاده الآخرين، ووالديه بشرط ألا يلحق الزوجة من هؤلاء ضرر)^(٢).

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٤، المادة [٣٨].

(٢) جمعية المحامين الكويتية، التشريعات الكويتية (٤) قانون الأحوال الشخصية رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤، ط ٣، د: م، د. ن، ٢٠٠٤. ص ٤٣. وسيشار إليه فيما بعد بالتشريعات الكويتية.

ويلاحظ أن القانون الكويتي قد استثنى الأولاد المميزين عند الضرورة فأجاز للزوج أن يسكنهم مع زوجته.

وحبذا لو استثنى القانون الأردني الأولاد المميزين عند الضرورة، وبشرط ألا يلحق الزوجة منهم ضرر، كما فعلت بعض القوانين كالقانون الكويتي.

المطلب الثاني: سكنى أهل الزوجة أو بعضهم في بيت الزوجية:

المراد بالأهل هنا الأبوان أو غيرهما من محارمها، وولدها من غير الزوج، فإذا أرادت أن تسكنهم معها، فليس لها ذلك، وللزوج منعهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكاً له أو إجارة^(١).

أما ولدها من غيره فلفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء من (الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤)) قالوا: له منعه من السكنى في بيته؛ وعلل هذا الحكم بأن ذلك يوجب خللاً في حقه، ولم يفرق جمهور الفقهاء بين علم الزوج بوجود ولدها وقت البناء وعدم علمه، أو بين وجود حاضنة للولد أم لا.

القول الثاني: قول الحنابلة: ليس له منعها من الرضيع إذا لم يوجد من ترضعه، أو لم يقبل غيرها؛ لأنها حالة ضرورة وفيها حفظ النفس للولد فتقدم على حق الزوج^(٥).

القول الثالث: قول المالكية^(٦): فقالوا لا يجوز للزوج أن يمنعها من إسكان ولدها من غيره إن لم يكن له حاضنة، فإن كان له حاضن يحضنه، فللزوج الامتناع من السكنى معه سواء علم به وقت البناء أم لا.

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٠.

(٢) الاختيار للموصلي، ج ٤، ص ٨، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٠.

(٣) مغني المحتاج ج ٥، ص ١٦١، وشرح البهجة، ج ٤، ص ٣٩١.

(٤) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ) ج ٧، ص ٢٠٤، سيشار إليه فيما بعد بالمبدع.

(٥) الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين، مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل، ط ٣ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣) تحقيق: زهير الشاويش، ج ١، ص ١١٤، سيشار إليه بمختصر الخرقى والمبدع، ج ٧، ص ٢٠٤.

(٦) حاشية الدسوقي ج ٢، ص ٥٢٩، والشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٣.

وقد جاء في المادة [٣٨] من قانون الأحوال الشخصية الأردني: "... كما أنه ليس

للزوجة أن تسكن معها أولادها من غيره أو أقاربها بدون رضا زوجها"^(١).

المنافشة والترجيح:

بعد الذي سبق بيانه من أقوال الفقهاء في المسألة، يمكن القول برأي المالكية في شأن الصغير إن لم يكن له حاضنة تحضنه سوى زوجته، وهذا ما دعت إليه الشريعة من وجوب رعاية الصغير والعطف، خاصة الرضيع الذي لا يقبل سوى الرضاعة من أمه، وتخشى عليه؛ فحفظ نفس الرضيع مقدم على حق الزوج كما ذكر الحنابلة في قول آخر لهم.

ولأن الأم أصبر على أحوال الطفل من غيرها^(٢). وهي -أيضاً- أرفق وأشفق الناس وأرحمهم به^(٣).

ويلاحظ أن القانون الأردني قد أجاز للزوج أن يسكن ابنه غير المميز مع زوجته من غير رضاها، لكنه في الوقت نفسه منع الزوجة أن تسكن معها أولادها من غير زوجها من غير رضاها، ولم يفرّق القانون بين أولادها سواء مميزين أو غير مميزين؛ ولأن الزوج لا تلزمه نفقتهم، فهو غير ملزم بسكنائهم، وهذا ما رجحته للأدلة السابقة.

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٤.

(٢) انظر، حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥٢٨.

(٣) انظر: الصابوني، عبد الرحمن، نظام الأسرة وحل مشكلتها في ضوء الإسلام، ط ٩ (مصر: دار التوفيق النموذجية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

المطلب الثالث: زيارة الأبوين أو المحارم للزوجة في بيتها:

للفقهاء في هذه المسألة ستة أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: قول الحنفية: للزوج منع والديها وولدها من غيره، وأهلها من زيارتها. وعللوا ذلك: بأن المنزل ملكه، وله الحق من أن يمنع من يشاء، ولكن لا يمنعهم من النظر إليها، وكلامهم معها خارج المنزل؛ لأن ذلك قطيعة للرحم^(١). وأيضاً قد يخاف عليها الفساد فيمنعهم من ذلك^(٢).

القول الثاني: قول للحنفية - أيضاً - : لا يمنعهم من الدخول والكلام، وإنما يمنعهم من القرار وعللوا ذلك: بأن الفتنة تكون في اللبث وتطويل الكلام.

القول الثالث: قول للحنفية - أيضاً -: واختاره ابن عابدين: قالوا لا يمنعهم من الدخول عليها في كل جمعة، وغيرهم من المحارم التقدير بسنة، وهو الصحيح^(٣).

القول الرابع: قول المالكية: ليس له منع أبويها وولدها من غيره من أن يدخلوا عليها، وكذلك الأخوة والأجداد وولد الولد. ومع أمينة من جهته أن اتهمها بإفسادها عليه. وله أن يمنع الأبوين والأولاد من الرضاع من الدخول عليها. ولأولادها الصغار الدخول عليها مرة كل يوم لتتفقد أحوالهم، ولل كبار من أولادها كل جمعة مرة وكذلك الوالدين^(٤).

القول الخامس: قول الشافعية: للزوج منع أبويها من الدخول عليها، لكن مع الكراهة، وكذلك الحكم بالنسبة لولدها من غير زوجها^(٥).

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٨، والمرغاني: الهداية، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٢) البدائع، ج ٤، ص ٢٣.

(٣) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٢، والاختيار، ج ٤، ص ٨.

(٤) الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٢، وحاشية الدسوقي ج ٢، ص ٥١٢.

(٥) مغني المحتاج ج ٥، ص ١٦١.

وقالوا: له منع أهلها من دخول المسكن؛ لأنه ملكه أو في إجارته أو إعارته^(١).

القول السادس: قول الحنابلة: لا يملك الزوج منع الأهل من زيارة الزوجة في الأصح^(٢).
ولكن يملك منعهم من الزيارة مع ظن حصول ضرر، يعرف بقرائن الحال، فيمنعها من الزيارة
دفعاً للضرر^(٣).

المناقشة والترجيح:

بعد الذي سبق بيانه من أقوال الفقهاء، يمكن القول بجواز زيارة الوالدين والمحارم
للزوجة في بيتها؛ لأن ذلك مما دعت إليه الشريعة من وجوب صلة الأرحام من دون تقييد
للزيارة بأسبوع للأبوين، ولسنة للمحارم كما ورد عند بعض الحنفية.

وليس للزوج منعهم من زيارتها إلا بوجود أسباب تدفعه لذلك؛ مثل إفساد الزوجة على
زوجها وتحريضها على عدم طاعته أو فعل مخالفات شرعية أخرى ونحوه.

فهذه الأمور تسبب ضرراً للزوج تجيز له دفع هذا الضرر عن نفسه بمنعهم من زيارتها
كما ذكر الحنابلة.

أما منعهم من الزيارة بدون مبرر شرعي؛ فإن ذلك يؤدي الزوجة، وقد يسبب العداوة
بينهما، مما يؤدي من ثم إلى التقصير بالواجبات الزوجية، ويؤدي أيضاً إلى قطيعة الرحم.

(١) شرح البهجة، ج ٤، ص ٣٩١.

(٢) المقدسي، محمد بن مفلح، الفروع وتصحيح الفروع، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي ط ١ (بيروت: دار
الكتب العلمية، ١٤١٨)، ج ٥، ص ٢٥٢، ويشار إليه فيما بعد بالفروع.

(٣) البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس، الروض المربع شرح زاد المستقنع (الرياض: مكتبة الرياض
الحديثة، ١٣٩٠هـ)، ج ٣، ص ١٣١. ويشار إليه فيما بعد بالروض المربع. =، وضويان، إبراهيم بن محمد
بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق: عصام قلعجي، ط ٢، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٥) ج ٢،
ص ١٩٨، ويشار إليه فيما بعد بمنار السبيل، والمرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من
الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،
د:ت)، ج ٨، ص ٣٦١، ويشار إليه فيما بعد بالإنصاف.

المبحث الثاني

وجوب إيجاد بيت الزوجية

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: أسباب وجوب بيت الزوجية.

المطلب الثاني: تنازل المرأة عن بيت الزوجية وتعهدها بإنشائه،

وعلاقة ذلك بزواج المسيار.

المطلب الأول: أسباب وجوب بيت الزوجية:

بعد أن تقرر في الشريعة وجوب إعداد بيت الزوجية (المسكن) من الزوج؛ فإن لذلك

أسباباً ذكرها الفقهاء، ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

السبب الأول: الحبس:

الحبس لغة: ضد التخلية^(١)، والحبس: المنع^(٢).

الحبس اصطلاحاً: يفهم من كلام الحنفية، أنه وجود المرأة عند الزوج في بيت الزوجية،

مع إمكانية الوطء أو دواعيه^(٣).

ذهب الحنفية إلى أن الحبس الثابت للزوج بسبب النكاح مؤثر في النفقة واحتباسها عند

الزوج إذا كان يتهيأ له الاستمتاع أو دواعيه، لأنها صارت عنده محبوسة وعجزت عن

الاكتساب والإنفاق على نفسها، فيجب النفقة بالتسليم^(٤). أما الامتناع عن التمكين فهو غير مؤثر

في الاحتباس، لأن الزوج يقدر عليه كرهاً^(٥).

ولأن السكنى والنفقة استويا في سبب الوجوب وشروطه وهو حق الحبس الثابت للزوج

بالنكاح فيستويان في الوجوب، والاحتباس وإن كان سبب وجوب السكنى إلا أنه متوقف على

صحة العقد، فالحبس يثبت للزوج بالنكاح الصحيح^(٦).

(١) مختار الصحاح، ج ١، ص ٥١.

(٢) القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٩١.

(٣) الاختيار، ج ٤، ص ٣.

(٤) البدائع، ج ٤، ص ١٦، والاختيار، ج ٤، ص ٣، والمبسوط، ج ٥، ص ١٨١.

(٥) الاختيار، ج ٤، ص ٥.

(٦) البدائع، ج ٤، ص ١٦.

والامتناع من التمكين لا يفوت الاحتباس لأنه يُقدَّر عليه كرهاً^(١)، فالاحتباس سبب

استحقاق النفقة وما تحتاج إليه من طعام وكسوة ومسكن وفرش وخدمة وكل ما يلزم لمعيشتها^(٢).

السبب الثاني: التسليم، أو التمكين:

التسليم لغة: بذل الرضا بالحكم^(٣).

التسليم اصطلاحاً: هو تسليم الزوجة نفسها لزوجها، وتحقيق التولية التامة بينه وبينها،

وتمكينها إياه من وطنها في كل زمان ومكان ممكن فيها الوطء والاستمتاع شرعاً وعرفاً^(٤).

فلا سكنى لها حتى تخلي بينه وبين الدخول عليها أو تدخل على زوجها، فإذا نكحها ثم

خلت بينه وبين الدخول عليها فلم يدخل، فعليه نفقتها، لأن الحبس من قبله^(٥).

ذهب المالكية^(٦) والجديد عند الشافعية^(٧) أن السكنى لا تجب بالعقد، بل بالتمكين التام.

والمرأة إذا أسلمت نفسها إلى زوجها، وكانت ممن يمكن الاستمتاع بها، فتجب لها النفقة، والسكنى

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٥.

(٢) الشرع، صفية علي احمد، نفقة علاج الزوجية في الفقه والقانون، رسالة ماجستير فقه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م، ص ٣٢، وخلاف، أحكام الأحوال الشخصية، ص ١٠٤.

(٣) مختار الصحاح، ج ١، ص ١٣١.

(٤) البصري، عارف، نفقات الزوجة، ط ٢ (بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ص ٤٤ وسيشار إليه البصري: نفقات الزوجة.

(٥) الأم، ج ٥، ص ٨٨.

(٦) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد الاندلسي، الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة، تحقيق:

محمود احمد القيسية، ط ١، (الامارات العربية المتحدة - أبو ظبي: مؤسسة النداء، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ج ١، ص ٤٣١. وشرح الخرشي: ج ٤، ص ١٨٣.

(٧) روضة الطالبين، ج ٦، ص ٤٦٦.

من مقتضياتها وتجب بعقد النكاح والتسليم، لأنه المقصود بالعقد فإذا سلمت نفسها إلى زوجها وجبت لها النفقة^(١).

ولا تجب النفقة وتوابعها بالعقد لأنه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين. ويستثنى من ذلك لو امتنعت المرأة من تسليم نفسها بسبب عدم قبض المهر المعجل فتجب لها النفقة وتوابعها^(٢).

فإن عرضت عليه وبذلت له التمكين التام وهي بالغة عاقلة، والنقل إلى حيث يريد وهو حاضر وجبت لها النفقة وتوابعها.

وإن لم تسلم إليه ولم تعرض عليه لم تجب لها^(٣)، لأن النبي ﷺ وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين لم ينفق إلا من حين دخلت عليه^(٤)، فإن لم تعرض زوجته عليه مع سكوتها عن طلبها ولم تتمتع فلا نفقة لها لعدم التمكين فإن عرضت عليه مع حضوره في بلدها كأن بعثت إليه تخبره أنني مسلمة نفسي إليك حيث شئت أو تأتي إليّ وجبت نفقتها من حين بلوغ الخبر لأنه حينئذ مقصر^(٥).

(١) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد الاندلسي، الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة، تحقيق: محمود احمد القيسية، ط ١، (الامارات العربية المتحدة-ابو ظبي: مؤسسة النداء، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ج ١، ص ٤٣١. وشرح الخرشي: ج ٤، ص ١٨٣.

(٢) البجيرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٤٥٠، ومغني المحتاج، ج ٥، ص ١٦٧.

(٣) تكملة المجموع، ج ٨، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٤) أخرجه البخاري، في كتاب فضائل الصحابة، باب: تزويج النبي ﷺ عائشة وقدموها الى المدينة وبنائه بها أن النبي ﷺ: (نكح عائشة وهي بنت ست سنين ثم بنى بها وهي بنت تسع سنين) ولم يذكر للنفقة، رقم (٣٦٨٢) ج ٣، ص ١٤١٥.

(٥) البجيرمي، ج ٤، ص ٤٥٠-٤٥٢.

السبب الثالث: دعوة الزوج للدخول: تجب النفقة والسكنى بدعوة الزوج إلى الدخول، ويتم الدعاء للدخول منها أو من وليها^(١).

السبب الرابع: العقد: ذهب الشافعية في القديم إلى أن النفقة تجب بالعقد كالمهر، بدليل وجوبها للمريضة، فالعقد موجب والنشوز مسقط.

أي إن عقد النكاح - ويعبر عنه بالزوجية وملك النكاح - سبباً لوجوب النفقة وتوابعها بحيث تستحق النفقة من حين العقد دون أن تتوقف على أمر آخر^(٢).

السبب الخامس: العقد والتسليم: ذهب الحنابلة: إلى أنه بالعقد مع تسليم المرأة نفسها تستحق المرأة جميع ما تحتاجه من مأكّل ومشرب وملبوس ومسكن^(٣)، فلا بد منهما معاً لتجب لها النفقة والسكنى، ولأن المسكن واجب لمصلحتها في الدوام فجرى مجرى النفقة^(٤).

وبالعقد وحسب تسليم المرأة لتستحق النفقة ما لم تمنعه نفسها أو منعها أهلها^(٥).

فالنفقة تجب بالتمكين من الاستمتاع، ولا يتصور ذلك مع تعذر الاستمتاع فلم تجب كما لو منعها أولياؤها من تسليم نفسها.

أما إن تساكتا فلم تبذل التمكين التام لزوجها ولم يطلب فلا نفقة لها مهما طال الزمن.

(١) العدوي، علي الصعيدي، حاشية العدوي، (بيروت: دار الفكر، د:ت) ج ٢، ص ٦٩، وسيشار إليه فيما بعد بحاشية العدوي.

(٢) الجبرمي على الخطيب، ج ٤، ص ٤٥٠، ومغني المحتاج، ج ٥، ص ١٦٧.

(٣) المغني، ج ٨، ص ١٥٦، وخلاف، عبد الوهاب، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط ٢، (الكويت: دار القلم، ١٤١٠هـ - ١٩٩٩م)، ص ١٠٤، وعبد الحميد، محمد محي الدين، الأحوال الشخصية، ط ١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ص ١٨٦.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٦٠.

(٥) ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط ٢، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ)، ج ٧، ص ١٩٢، وابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله الخنبلي، المبدع في شرح المقنع، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ) ج ٧، ص ١٦٢، وسيشار إليه فيما بعد بالمبدع.

فإن النبي ﷺ تزوج عائشة ودخل عليها بعد سنتين ولم ينفق عليها إلا بعد دخوله؛ ولأن

النفقة تجب في مقابلة التمكين المستحق بعقد الزواج، فإذا وجد استحققت، وإذا فقد لم تستحق

شيئاً^(١).

مناقشة الأدلة:

يرد على استدلال القائلين بأن سبب النفقة هي الزوجية القائمة منذ العقد فقط، بأن الأدلة

التي وردت في النفقة لم ترد إلا لسياق أصل النفقة من حيث الفكرة بغض النظر عن الطاعة والنشوز^(٢).

وهذا يعني أن من مقتضيات عقد الزوجية وآثاره طاعة المرأة لزوجها وهو أن تقيم المرأة في بيت الزوجية وتسلم نفسها إليه، وتلتزم بطاعة زوجها وعدم الخروج من البيت إلا بإذنه، فإن فعلت ذلك وجب لها جميع ما تحتاجه في بيت الزوجية.

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا أن الفقهاء وإن اختلفوا في التعبير إلا أنهم اتفقوا على أن النفقة وتوابعها واجبة مقابل احتباس المرأة في بيت الزوجية لمصلحة زوجها وتمكينها من نفسها للدخول بها أو دعوته لذلك وعدم الممانعة.

فبعض الفقهاء عبّر بتسليم المرأة نفسها لزوجها، وبعضهم عبّر بالتمكين، وبعضهم عبّر بالاحتباس، وكله لا يصلح إلا بالعقد ضرورة.

وبهذا يمكن ترجيح ما ذهب إليه أصحاب القول بالعقد والتمكين، وهم جمهور العلماء ما

عدا الشافعية في القديم وذلك لما يلي:

(١) المغني ج ٨، ص ١٨٢.

(٢) عارف البصري، نفقات الزوجة، ص ٤٠.

١- ظهور الأمر بالمعاشرة بالمعروف في اشتراط التمكين، وعدم وجوب الإنفاق إلا بعد تحقق ذلك، وهذا لا يتم إلا بطرفين على المشهور.

٢- وبديهي أن المعاشرة بين الزوجين قائمة بهما معا، ولا تتحقق بطرف دون آخر فإن لم يحصل التمكين من قبل الزوجة فلا تتحقق المعاشرة إطلاقا.

فالأمر بالمعاشرة بالمعروف مأخوذ من مفهومه التمكين من قبل الزوجة فلا تجب لها النفقة إلا به، وعليه فإن وجوب نفقة الزوجة مشروط بالطاعة والتمكين من قبلها.

وقد تبني المشرع الأردني رأي الشافعية في القديم، إذ جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني ما نصه:

(تجب النفقة للزوجة على الزوج ولو مع اختلاف الدين من حين العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت أهلها، إلا إذا طالبها بالنفقة فامتنعت بغير حق شرعي، ولها حق الامتناع عند عدم دفع الزوج لها مهرها المعمل، أو عدم تهيئته مسكنا شرعيا لها^(١)).

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٠، المادة [٦٧].

المطلب الثاني: تنازل المرأة عن بيت الزوجية وتعهدها بإنشائه، وعلاقة ذلك

بزواج المسيار:

قد تتنازل المرأة عن الحق المقرر لها شرعاً في بيت الزوجية المجهز بما يلزم للمعيشة، وقد تتعهد هي بإيجاد بيت الزوجية وتجهيز ما يلزم لذلك، بالإضافة إلى تنازلها عن بعض الحقوق الأخرى مثل النفقة والقسم.

وارتبط ذلك بما يسميه الناس: "زواج المسيار" وهو من المسائل المستجدة التي ظهرت في هذا العصر.

وكلمة المسيار، كلمة عامية دارجة في بعض بلاد الخليج، يقصدون منها: المرور وعدم المكث الطويل^(١).

فالمتزوج في هذا النوع من الزواج لا يلتزم بالحقوق الزوجية التي يلزمه بها الشرع، فكأنه زواج السائر الماشي الذي يتخفف في مسيره من الأثقال والمتاع، ولعدم التزامه بالحقوق التي يقتضيها الزواج من النفقة والمبيت، لا زواج المقيم الذي يشبه الملتزم بكل مقتضيات الزواج^(٢).

التعريف الاصطلاحي لزواج المسيار:

عرف زواج المسيار بعدة تعريفات؛ من أشهرها:

(١) القرضاوي، يوسف، زواج المسيار حقيقته وحكمه، ط ١ (مصر: مطبعة المدني، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ص ١١، سيشار إليه، القرضاوي: المسيار.

والمطلق، عبد المالك يوسف محمد، زواج المسيار، رسالة ماجستير فقه غير مطبوعة، جامعة اليرموك، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ١٤١. سيشار إليه، المطلق: المسيار.

(٢) الأشقر، أسامة عمر سليمان، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ط ١ (الأردن: دار النفائس، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ص ١٦٢ وسيشار إليه، الأشقر: مستجدات فقهية.

التعريف الأول: تعريف القرضاوي: هو إعفاء الزوج من واجب المسكن والنفقة، والتسوية في القسَم بينها وبين زوجته الأولى أو زوجاته، تنازلاً منها؛ فهي تريد رجلاً يعفها ويحصنها ويؤنسها، وإن لم تكلفه شيئاً، بما لديها من مال وكفاية تامة، وفي الغالب تكون هي الزوجة الثانية، ويذهب هو إلى بيتها^(١).

التعريف الثاني: تعريف الشعراوي: بأنه تنازل المرأة برضاها عن شيء من حقها، كأن لا تطالبه بالقسم أو النفقة، أو المبيت الليلي^(٢).

التعريف الثالث: تعريف المنيع: هو زواج مستكمل الأركان والشروط ويترتب عليه كل الحقوق المترتبة على عقد الزوجية، إلا أن الزوجة قد تنازلت عن حقها فيه. واتفق الزوجان على أن لا يكون للزوجة حق المبيت أو القسم، وإنما راجع للزوج متى رغب زيارة زوجته في أي ساعة من ساعات اليوم واللييلة فله ذلك^(٣).

^(١) القرضاوي: المسيار، ص ٩،

^(٢) الشعراوي، محمد متولي، أحكام الأسرة والبيت المسلم، تحقيق: مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، ط ٣، (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ص ١٨١. سيشار إليه فيما بعد، الشعراوي: أحكام الأسرة.

وانظر: عبد الله، حسن صلاح الصغير، الجوانب الفقهية للقوامة الزوجية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧) ص ٨١.

^(٣) الأشقر: مستجدات فقهية، ١٦٣-١٦٤. وموقع على الإنترنت www.yabeyrouth.com موضوع (آراء العلماء في زواج المسيار).

الأسباب التي تدعو إلى نكاح المسيار^(١):

هناك أسباب كثيرة أدت إلى ظهور هذا الشكل من أشكال الزواج، منها ما يعود إلى النساء وفي مقدمتها كثرة عدد العوانس والمطلقات والأرامل، وصواحب الظروف الخاصة، وكذلك رفض كثير من الزوجات لفكرة التعدد. ومنها ما يعود إلى الرجال وفي مقدمتها رغبة بعض الرجال في الإعفاف والحصول على المتعة الحلال، ومنها ما يعود للمجتمع وفي مقدمتها الأعراف السائدة في بعض المجتمعات من مغالاة في المهور والنظر بشيء من الازدراء لمن يرغب في التعدد ونحو ذلك.

آراء العلماء في زواج المسيار:

ذهب العلماء في حكم هذا النوع من الزواج إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الإباحة.

القول الثاني: الإباحة مع الكراهة.

القول الثالث: الحرمة.

القائلون بالإباحة: الشيخ عبد الباري الزمزمي، عضو رابطة علماء المغرب^(٢) والشيخ محمد متولي الشعراوي^(٣)، والشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - والشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس إدارة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين عضو الإفتاء والدعوة في المملكة العربية السعودية، والشيخ يوسف محمد المطلق عضو الإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة

(١) انظر القرضاوي: المسيار، ص ١٠، وانظر، الأشقر، مستجدات فقهية، ص ١٦٧-١٦٩، والمطلق: المسيار، ص ١٤٢.

(٢) الزمزمي، عبد البازي، زواج المسيار .. مفهومه وحكمه، مدونة على الإنترنت، موقع إسلام أون لاين، بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٦.

(٣) أحكام الأسرة: الشعراوي، ١٨١.

العربية السعودية، والشيخ إبراهيم بن صالح الخضير - القاضي بالمحكمة الكبرى بالمملكة العربية السعودية، والدكتور حسين بن محمود بن عبد الله آل الشيخ الأستاذ المساعد بجامعة ابن سعود بالمملكة العربية السعودية، ومفتي جمهورية مصر العربية السابعة الشيخ نصر فريد واصل والدكتور سعد الفندي^(١).

القائلون بالإباحة مع الكراهة: الدكتور يوسف القرضاوي^(٢)، والدكتور وهبة الزحيلي، والشيخ عبد الله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والقاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة، والشيخ سعود الشريم إمام وخطيب المسجد الحرام^(٣).

أما الأستاذ الدكتور أحمد الحجي الكردي^(٤)، والدكتور محمود أبو ليل^(٥) فقالوا بصحة هذا الزواج، أما اعتباره مكروماً أم لا، فهو منوط بالظروف.

استدل هذا الفريق بالأدلة التالية:

١. إن هذا الزواج مستكمل الأركان والشروط المطلوبة شرعاً من رضا الولي والشهادة والإعلان وما يتعلق بالمهر والمسكن والمبيت فهي حقوق للمرأة ولها التنازل عنها كلياً أو جزئياً. ولا يؤثر ذلك في العقد، فإن اشترط الزوج عدم المبيت أو عدم النفقة فلا يؤثر ذلك في صحة العقد، فيصح العقد وتلغو الشروط غير المشروعة، وللزوجة أن تطالب بعد العقد بالنفقة والقسم^(٦).

(١) آراء العلماء في زواج المسيار، مدونة على الإنترنت، موقع - www.Yabeyrouth.com

(٢) القرضاوي، المسيار، ص ٨.

(٣) الأشقر، مستجدات فقهية، ١٧٥، ١٧٦، وآراء العلماء في زواج المسيار، موقع الإنترنت السابق.

(٤) الأشقر، مستجدات فقهية، ملحق ٢، خطاب الكردي ص ٢٣٧.

(٥) الأشقر، ملحق ١٠، خطاب، ص ٢٥٧.

(٦) القرضاوي، المسيار، ١٢-١٤، وآراء العلماء في زواج المسيار، موقع الإنترنت السابق.

٢. ثبت في السنة النبوية أن أم المؤمنين سودة وهبت يومها من رسول الله ﷺ إلى ضررتها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها^(١).

فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة يومين: يومها، ويوم سودة.

وجه الاستدلال بالحديث: أن سودة بهبتها لعائشة وقبول الرسول ﷺ بذلك يدل على أن من حق الزوجة أن تسقط حقها الذي جعله الشارع لها، كالمبيت والنفقة^(٢).

٣. لزواج المسيار بعض الفوائد تتمثل في إنصاف قدر كبير من نساء ورجال المجتمع اضطرتهم ظروفهم الشخصية إلى اللجوء إلى الزواج بهذه الصورة، بالإضافة إلى كثرة عدد العوانس والمطلقات والأرامل^(٣).

٤. وجود أنواع مشابهة لهذا الزواج قديماً كزواج النهاريات والليليات. احتج بها الشيخ الشعراوي، والدكتور يوسف القرضاوي^(٤).

وصورة هذا النوع من الزواج، هو أن يتزوج رجل من امرأة تعمل خارج المنزل في الليل وترجع إلى زوجها في النهار، أو العكس^(٥).

قال ابن عابدين: لا بأس بتزويج النهاريات، ولا يكون الشرط لازماً عليها، ولها أن تطلب المبيت عندها ليلاً^(٦).

(١) رواه البخاري ومسلم عن عائشة، سبق تخريجه.

(٢) انظر، الشعراوي، أحكام الأسرة: ١٨١. وانظر المسيار: القرضاوي، ص ١٣، وانظر مستجدات فقهية الأشقر، ص ٧٨.

(٣) القرضاوي، المسيار، ص ١٠، المطلق: المسيار، ص ١٤٢، الأشقر: مستجدات فقهية، ص ١٧٨.

(٤) الشعراوي، أحكام الأسرة، ص ١٨٢. القرضاوي: المسيار، ص ١٦.

(٥) الأشقر، مستجدات فقهية، ص ١٧١.

(٦) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٢.

القائلون بالحرمة وأدلتهم:

الذين قالوا بعدم إباحة زواج الميسار فضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى والشيخ عبد العزيز المسند، المستشار بوزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والدكتور عجيل جاسم النشمي عميد كلية الشريعة بالكويت، والدكتور محمد الزحيلي، والدكتور فاضل دبو: الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بسلطنة عمان، والدكتور علي القرّة داغي، والدكتور محمد الراوي عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر^(١). والدكتور محمد الشريف^(٢)، والدكتور جبر فضيلات^(٣)، والدكتور عمر الأشقر^(٤) والدكتور عبد الله الجبوري^(٥).

واستدلوا بالأدلة التالية:

١. هذا الزواج يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الزواج والتي تتمثل في تكوين أسرة مستقرة فيها السكن والمودة ورعاية الزوجة أولاً، والإنجاب وتربية الأولاد، والعدل بين الزوجات^(٦)

٢. يترتب على هذا الزواج كثير من المفاصد والنتائج المنافية لمقاصد الزواج في العفاف والطهر، مع ضياع الأولاد والسرية في الحياة الزوجية وعدم إعلان ذلك، وقد تتخذ المرأة وسيلة لارتكاب الفاحشة بدعوى أنها متزوجة ميساراً^(٧)، فهذا الزواج فيه استهانة بعقد الزواج، وأن الفقهاء القدامى لم يتطرقوا إلى هذا النوع، وأنه لا يوجد فيه أدنى ملمس من الصحة،

(١) الأشقر، مستجدات فقهية، ص ١٧٩-١٨٠، وآراء العلماء في زواج الميسار مدونة على الإنترنت.

(٢) الأشقر، ملحق ٨، خطاب محمد الشريف، ص ٢٥٢.

(٣) الأشقر، ملحق ٤، خطاب فضيلات، ص ٢٤١.

(٤) الأشقر، ملحق ٦، خطاب عمر الأشقر، ص ٢٤٦.

(٥) الأشقر، ملحق ٥، خطاب الجبوري، ص ٢٤٤.

(٦) آراء العلماء في زواج الميسار، مدونة على الإنترنت www.yabeyrouth.com

الأشقر: مستجدات فقهية، ص ١٨١. المطلق: الميسار، ص ١٤١.

(٧) آراء العلماء في زواج الميسار، نفس المصدر، وانظر، المطلق: الميسار، ص ١٤٠.

وللزواج بهذه الصورة مفسد كثيرة؛ فقد يتحول الزواج بهذه الصورة إلى سوق للمتعة، وينتقل

فيه الرجل من امرأة إلى أخرى، وكذلك المرأة تنتقل من رجل لآخر^(١).

٣. المرأة في هذا الزواج عرضة للطلاق إذا طالبت بالنفقة، وقد تنازلت عنها من قبل، ولذا فإنه

سهل عليه أن يتزوج وسهل عليه أن يطلق^(٢).

٤. قد يترتب على هذا الزواج عدم إحكام تربية الأولاد، وتنشئتهم بتنشئة سوية متكاملة، ويؤثر

سلباً في تكوين شخصيتهم.

^(١)المطلق، المسمار، ص ١٤٢.

^(٢)الأشقر، مستجدات فقهية، ص ١٨١، وآراء العلماء في زواج المسمار، نفس المصدر.

الرأي الراجح:

بعد النظر والمقارنة بين أدلة القائلين بإباحة زواج المسيار، وتنازل الزوجة عن بعض حقوقها الشرعية، وأدلة القائلين بعدم إباحته يتبين أن هذا الزواج صحيح شرعاً؛ وإن تنازلت المرأة فيه عن بعض حقوقها، والعبرة في الأحكام ليست بالأسماء والعناوين، ولكن بالمسميات والمضامين، والمهم أن تتحقق أركان عقد الزواج وشروطه من إيجاب وقبول ووجود ولي وشاهدين وألا يكون هذا الزواج مؤقتاً، وأن يدفع الرجل للمرأة مهراً، قل أو كثر.

ولا يخفى أنه قد يوجد أسباب وظروف قد تدفع الإنسان إلى التنازل عن بعض حقوقه لما هو أهم منه^(١)، ولكن يشترط إعلان هذا الزواج وعدم إخفائه.

وينبغي أن يُعلم أن هذه الصورة من النكاح ليست هي الصورة المثلى والمطلوبة، ولكنها مقبولة في حالات وظروف خاصة.

وقد ذكر سابقاً أن السيدة سودة رضي الله عنها تنازلت عن يومها لعائشة رضي الله عنها وقبل عنها رسول الله ﷺ ذلك، ولو كان هذا غير جائز شرعاً لما أقره رسول الله ﷺ.

ولا ضير في أن تكون المرأة غنية؛ فتنفق هي على زوجها برضاها، وهي أدرى بمصلحتها، ما دامت عاقلة بالغة رشيدة، إلا أنه إذا اشترط الرجل على المرأة أن لا ينفق عليها أو أن لا تجهز بيت الزوجية أو لا يقسم لها، فهذا العقد صحيح، ولكن الشرط باطل عند الحنابلة^(٢)، وغير لازم عند الحنفية^(٣).

(١) القرضاوي، المسيار، ص ١١-١٣.

(٢) المغني، ج ٧، ص ٧٢.

(٣) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥.

وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني: "إذا قيد العقد بشرط ينافي مقاصده، أو يلتزم بما هو محظور شرعاً؛ كأن يشترط أحد الزوجية على الآخر أن لا يساكنه أو أن لا يعاشره معاشرة الأزواج أو أن يشرب الخمر أو أن يقطع أحد والديه كان الشرط باطلاً والعقد صحيحاً^(١).

يلاحظ أنه لم يرد ذكر في القانون لزواج المسيار وإنما اكتفي بذكر الشروط المنافية لمقتضى عقد الزواج، وبيان الحكم الشرعي لذلك، وهو صحة عقد الزواج وإلغاء الشروط غير المشروعة، وقد جاء هذا موافقاً لأدلة القائلين بإباحة زواج المسيار.

^(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٩، المادة [١٩] فقرة (٣).

المبحث الثالث

مستلزمات بيت الزوجية

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الحد الأدنى من مشمولات بيت الزوجية.

المطلب الثاني: أثاث البيت وتحمله وعلاقة المهر به.

المطلب الأول: الحد الأدنى من مشمولات بيت الزوجية:

اتفق الفقهاء على أنه لا بد أن يكون بيت الزوجية مؤثلاً مفروشاً؛ بأن يشمل على مفروشات النوم من فراش ولحاف ووسادة، وأدوات المطبخ من آلات وأواني الأكل والشرب والطبخ ونحوها بحسب العادة، مما لا غنى للزوجة عنه، كمغرفة، وما تغسل به ثيابها، وأدوات الإضاءة، لأن المعيشة لا تتم بدون الأمور المذكورة، فكان من المعاشرة بالمعروف^(١).

ولم يرد شيء بتقدير قيمة أثاث البيت ومشمولاته وتحديد نوعه ومقداره، ولم يثبت شيء يحدد مقدار أقل جهاز أو مقدار أكثره، وإنما تركت قيمة مشمولات بيت الزوجية لما يرتضيه الزوجان وما يختارانه، وما يجري به العرف بين الناس، فكل بلد من البلدان له عاداته وتقاليده في مثل هذه الأحوال^(٢).

ويجب الرجوع إلى الخبراء ليعلم ما يجب توفره في المسكن ليكون شرعياً؛ لأن الأدوات اللازمة (كأدوات الزينة، وخزانة مطوى يمكن استعمالها لحفظ الملابس، وصابون ونحوه) الذي يقرر لزومها أو عدم لزومها هم أهل الخبرة الموثوق بهم العارفون بأحوال الزوج وطبقته^(٣).
فمثلاً: خلو المسكن من وجود طنجرة للطبخ، لا يكون به المسكن شرعياً؛ لأن الطنجرة أو ما يقوم مقامها من أدوات المطبخ من اللوازم الضرورية التي لا بد من اشتغال المسكن عليها^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٧٩-٥٨٠، وابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د:ت، ج ٤، ص ١٩١-١٩٢. سيشار إليه البحر الرائق. والتاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٤٢، والحطاب الرعيني، أبو عبد الله بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط ٢، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ-)، ج ٤، ص ١٨٦، والشرح الكبير ج ٢، ص ٢١٠-٥١١. والمهذب، ج ٣، ص ٤٣٠-٤٣٢، البجيرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٤٦٣، والمغني، ج ٨، ص ١٥٩، والفروع، ج ٥، ص ٤٤٠، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٦١.

(٢) المصادر السابقة، وإحسان، سميرة هاشم، الرجل في الأسرة، رسالة ماجستير مطبوعة في الدراسات الإسلامية، ط ١ (جدة: دار المجتمع، ١٤١٠هـ-١٩٨٩)، ص ١٣٥، وسيشار إليه فيما بعد الرجل في الأسرة.

(٣) عمرو، عبد الفتاح عايش، القرارات القضائية في الأحوال الشخصية، ط ١ (الأردن: دار يمان، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م)، قرار رقم ١٦٧٤٠، ص ١٨٨، سيشار له، عمرو، القرارات القضائية.

(٤) عمرو، القرارات القضائية، قرار رقم ٢٥٠٤٦، ص ١٩٦.

وخلو المسكن من اللوازم الضرورية للزوجة كالمشط والصندوق أو ما يقوم مقامه لحفظ الملابس كالخزانة، لا يعتبر به المسكن شرعياً^(١)، وسائر أدوات البيت من فرش، وأنية وأدوات تليق بحسب عرف زمانه ومكانه^(٢).

ومما سبق يظهر ان تقدير قيمة مشمولات بيت الزوجية متروك لما يرتضيه الزوجان وما يختارانه وما يجري به العرف بين الناس. فكل بلد من البلدان له عاداته وتقاليده في مثل هذه الأحوال، بل إنه في البلد الواحد تختلف قيمة الجهاز والأثاث من بيت إلى بيت، ومن عائلة أو قبيلة إلى عائلة أو قبيلة أخرى.

والملاحظ أنه كلما توافرت القدرة المادية كلما ارتفع قدر الأثاث عدداً ونوعاً وثنماً، وكلما انخفضت القدرة المادية كلما انخفضت قيمة مشمولات بيت الزوجية تبعاً لهذه القدرة وما يترتب عليها^(٣).

أما قانون الأحوال الشخصية الأردني، فلم يرد فيه توضيح بمشمولات بيت الزوجية والأدوات اللازمة، وإنما يجب الرجوع إلى الخبرة في معرفة ما يجب توفره في المسكن ليكون شرعياً، وهم أهل الخبرة الموثوق بهم العارفون بأحوال الزوج وطبقته، وذلك وفقاً للقرارات القضائية المذكورة سابقاً.

(١) عمرو، القرارات القضائية، قرار رقم ٨٣٤١٠، ص ١٣٧.

(٢) عمرو، القرارات القضائية، قرار رقم ١٢٣٣٤، ص ١٨٤.

(٣) الرجل في الأسرة، ص ١٣٥، والتكروري، عثمان، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، ط ١ (عمان: مكتبة الثقافة، ١٩٩٨)، ص ١٥٨، سيشار إليه فيما بعد، التكروري: شرح قانون الأحوال.

المطلب الثاني: أثاث البيت وتحمله وعلاقة المهر به:

المقصود بأثاث أو جهاز البيت: هو ما يلزمه من فراش وأواني وأدوات وغيرها - من كل ما يجعل بيت الزوجية صالحاً للحياة فيه^(١).

وقد اختلف الفقهاء فيمن يجب عليه تجهيز البيت من الزوجين، على قولين:

القول الأول: قول جمهور العلماء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة^(٢)، أن إعداد بيت الزوجية وتأثيثه يجب على الزوج؛ لأن المهر ليس عوض الجهاز، وإنما المهر مقابل احتباس المرأة نفسها للزوج، فكيف يملك الزوج طلب الجهاز أو الأثاث والشيء لا يقابل عوضاً^(٣).

فالمهر يصبح بمجرد وقوع عقد الزوجية حقاً خالصاً للمرأة من دون الناس، يحق لها التصرف فيه بكل وجه من وجوه التصرف المباحة، لا يقيد بها في ذلك مقيد، ولا يرتبط تصرفها بيعاً أو شراءً تبعاً لإرادة أحد.

فليس للزوج أخذ شيء من مهر المرأة، إلا بإرادتها وعن طيب نفسها^(٤).

فالمهر ملك خالص لها من غير أي مقابل، وهو حقها على الزوج بمقتضى أحكام الزواج وليس ثمة من مصادر الشريعة ما يجعل أثاث البيت حقاً على المرأة، ولا يثبت حق من حقوق الزواج من غير دليل^(٥).

والزوج لا يحل له أخذ شيء من مهر الزوجة إلا في حالتين:

الأولى: أن يكون ذلك عن طيب خاطر من المرأة، تعطيه له، فيحق له أخذه، لأن المهر مالها ولها حق التصرف فيه.

(١) فراج، أحكام الزواج، ص ٢٢٧.

(٢) المصادر نفسها.

(٣) حاشية ابن عابدين، ١٥٨/٣.

(٤) سمارة، أحكام وآثار الزوجية، ص ٢٠٧، وأبو زهرة: عقد الزواج، ص ٢٨٩.

(٥) أحكام وآثار الزوجية، سمارة ٢٠٧، وعقد الزواج، أبو زهرة ٢٨٩.

ثانيها: ما تدفعه المرأة من المهر، كله أو بعضه، افتداء لنفسها، لتتخلص من زوجها عندما تكره المقام معه، عند النزاع، وتدفع مبلغاً من المال مقابل أن يطلقها.

وقد ثبتت مشروعية ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. فالآية حددت عدم جواز أن يأخذ الرجل من مهر زوجته شيئاً، وعندما يفرض عليها نوع من التصرف كأن تشتري من مهرها شيئاً أو جهازاً للبيت فهو نوع من الأخذ^(١).

قال ابن عابدين: أما إن قَدَّم الزوج مبلغاً زائداً عن المهر ولم يكتب في العقد؛ فهو كالهبة بشرط العوض، فللزوجة طلب الجهاز على قدر العرف أو العادة، وإلا فله طلب المال الزائد الذي لم تتجهز به؛ لأنه هبة بشرط العوض، فله الرجوع بها عند عدم العوض.

ومن المعروف أنه يزيد في المهر؛ لتأتي بجهاز كثير لتزين به بيته وينتفع به بإذنها ويرثه هو وأولاده إذا ماتت.

أما إن تجهزت من مهرها فالجهاز ملك للمرأة ولا يختص الزوج بشيء منه فإن طلقها تأخذه كله، وإذا ماتت يورث عنها^(٢).

القول الثاني: قول المالكية: إن أثاث البيت حق على المرأة، فيلزمها تجهيز بيت الزوجية بما قبضته من مهرها، وما تجري به العادة بين أمثالها.

ولا يلزم الزوج بأن يشتري لها ما لا يستغني عنه مما لم تتجهز به، وله حق الانتفاع بما تجهزه زوجته من متاع البيت من مهرها، وما يحتاج إليه البيت؛ أي أن أثاث البيت ملك خالص لها، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه إلا الانتفاع به.

(١) سمارة، أحكام وآثار الزوجية، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٨٥.

ودليلهم: أن العرف جرى بأن الزوجة هي التي تجهز بيت الزوجية بما يحتاج إليه من

أثاث^(١).

المناقشة والترحيج:

بعد النظر في آراء الفقهاء، يمكن ترجيح رأي الجمهور من أن الزوج عليه مسؤولية إعداد بيت الزوجية وتوفير الأثاث اللازم له.

أما الزوجة فلا تسأل عن شيء من ذلك؛ لأن مهرها حق خالص لها، فقد استحقته مقابل احتباسها لزوجها، وهو نحلة كما سماه القرآن، فأصبح ملكاً لها، ولا يحق إجبارها على الإنفاق منه أو تجهيز بيت الزوجية إلا عن طيب نفس، أما إذا قدم الزوج مبلغاً مع المهر لزوجته لتقوم بتجهيز البيت منه؛ فإنها تلزم بما اشترطه الزوج^(٢).

وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني: (المهر مال الزوجة فلا تجبر على عمل الجهاز منه)^(٣). فقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني برأي الجمهور بأن المهر حق للزوجة وليس لزوجها إجبارها على تجهيز بيت الزوجية منه.

ويقال في قول المالكية أن أثاث البيت حق على المرأة، واستدلّهم بأن العرف جرى بذلك؛ يقال: لعل ذلك عرف خاص جرى في بعض المناطق والبلدان، والعرف الخاص لا يقضي على العرف العام الذي تعارف عليه الناس، من أن الزوج هو الذي يتكفل بأثاث البيت ولوازمه، والعرف الخاص أيضاً لا يقوى على معارضة النصوص التي تقضي بإلزام الزوج بالمسكن والنفقة، وأثاث البيت جزء من ذلك.

(١) المالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الشعالبي، التلخيص في الفقه المالكي، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، ج ١، ص ١١٥، سيشار إليه: التلخين، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٥.

(٢) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٦، المادة [٦١].

المبحث الرابع

موانع إيجاد بيت الزوجية

ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشوز الزوجة.

المطلب الثاني: فساد العقد.

المطلب الثالث: البينونة من العصمة.

المطلب الأول: نشوز الزوجة:

اتفق الفقهاء على أن النشوز مانع لوجوب إيجاد بيت الزوجية، أو أنه موجب لعدم استحقاق النفقة أصلاً، لعدم تحقق التمكين، الذي هو علة أو سبب وجوب إيجاد بيت الزوجية، كما بينته في أسباب إيجاد بيت الزوجية^(١).

والنشوز: هو معصية الزوجة للزوج فيما يجب عليها، وهو مأخوذ من النشز، وهو ما ارتفع من الأرض، فكأنها ارتفعت وتعالّت عما فرض عليها من المعاشرة بالمعروف وطاعتها لزوجها؛ فسميت ناشزاً^(٢).

وللفقهاء تفصيل في معنى نشوز الزوجة، على أربعة أقوال:

القول الأول: قول الحنفية: الناشز هي التي تمنع نفسها من الزوج بغير حق خارجة من منزله، بأن تخرج من غير إذنه، أو تغيب أو تسافر بغير إذنه.

أما إذا كانت في منزله ومنعت نفسها لا يسقط حقها في النفقة؛ لأنها محبوسة لحقه ومعنى التسليم حاضر^(٣) وهو يقدر عليه كرهاً، وأما إن امتنعت من تسليم نفسها إليه حتى يوفيه مهرها؛ فلا تعتبر ناشزاً ولا يسقط حقها في إيجاد بيت الزوجية؛ لأن لها الامتناع لتستوفي حقها، لأن سقوط حقها يسبب لها ضرراً، والضرر يجب إلحاقه بالزوج الظالم الممتنع عن إيفاء حقها، ولأن المنع بسبب من جهته فصار كالعدم، سواء كان ذلك قبل الدخول أم بعده. وإن كانت تسكن

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٥، والبدائع، ج ٤، ص ١٩، والهداية، ج ١، ص ٢٩٠، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٨، ابن عبد البر، للأندلسي، ج ١، ص ٤٣٠، والمواق، محمد بن يوسف العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل، (د:م: دار الكتب العلمية، د:ت)، ج ٥، ص ٥٥١، وروضة الطالبين، ج ٦، ص ٤٦٨، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٤٢، والمغني، ج ٨، ص ١٨٩، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٧.

(٢) المغني، ج ٨، ص ١٨٩، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٩، والروض المربع، ج ٣٠، ص ١٣٤.

(٣) البدائع، ج ٤، ص ٢٢.

بيئاً لها فمنعته من الدخول وقالت حولني إلى منزلك أو استأجر لي بيتاً غيره فلها جميع حقوقها في النفقة وإيجاد بيتاً خاصاً للزوجية ولا تعتبر هنا ناشراً^(١).

والنشوز يكون عند الحنفية في أثناء العدة أيضاً، بأن تخرج من بيت العدة مراغمة لزوجها، وقد روي أن فاطمة بنت قيس كانت تبدو على أحمائها فنقلها النبي ﷺ إلى بيت ابن أم مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى؛ لأن الإخراج كان بمعنى من قبلها، فكأنها خرجت بنفسها مراغمة لزوجها^(٢).

القول الثاني: قول المالكية: يكون النشوز بصور منها: منعها له من الوطء والاستمتاع بغير عذر والخروج بلا إذن وبغير عذر إذا لم يقدر على ردها، فإن قدر على ردها؛ لا تسقط حقوقها، وإن كان خروجها لعذر؛ كسفرها للحج، أو حبسها، أو مرض، لا يسقط حقها في إيجاد بيت الزوجية^(٣).

وكذلك الحامل الناشز لا تسقط نفقتها من أجل الحمل، أما إذا امتنعت من الدخول على زوجها لقدر، كأن لم يعطها المعجل من المهر؛ فلا تعتبر ناشراً^(٤).

القول الثالث: قول الشافعية: الناشز هي الخارجة عن طاعة زوجها، وله صور: منها: أن تمنعه من الاستمتاع بها من غير عذر، أما إن كان بعذر من مرض ونحوه؛ فلا تكون ناشزة، ومنها: أن تهرب أو تخرج من المسكن بدون إذنه، إلا إذا خرجت لعذر؛ كخوف انهدام المسكن، أو كان المنزل لغير الزوج؛ فأخرجت منه؛ فلا تعتبر ناشراً^(٥).

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٥.

(٢) المبسوط، ج ٦، ص ١٨.

(٣) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٨.

(٤) ابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٢.

(٥) روضة الطالبين، ج ٦، ص ٤٦٨-٤٦٩. والأم، ج ٥، ص ١٩٣، والمهذب، ج ٣، ص ١٤٩، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٤٢-٢٤٣.

القول الرابع: قول الحنابلة: الناشز هي التي تخرج من بيت الزوجية من غير إذن

الزوج، أو لا تمكنه من وطنها، أو تجيب بتثاقل، أو تسافر بدون إذنه، إلا للحج الفريضة؛ فلا

يسقط حقها في النفقة وتوابعها.

أن لا تبين معه في فراشه، أو تسافر لحاجة بغير إذنه، أو تمتنع عن الانتقال معه إلى مسكن مثلها أو من السفر معه، فلا نفقة ولا سكنى لها في حال النشوز، أما إذا خرجت لحاجتها، خاصة إن لم يقيم زوجها بحوائجها؛ فلا تعتبر ناشزة^(١).

الخلاصة:

مما سبق من أقوال الفقهاء وبيان الصور التي يكون بها نشوز المرأة يلاحظ أن أقوال الفقهاء متقاربة؛ حيث يرى الفقهاء أن المرأة إذا امتنعت عن الإقامة في بيت الزوجية بغير حق، سواء أكان بعد خروجها منه، أم امتنعت عن المجيء إليه ابتداءً بعد إيفائها معجل مهرها، وطلب زوجها الإقامة فيه؛ فلا نفقة لها ولا سكنى حتى تعود إليه، لأن الموجب للنفقة والسكنى هو الاحتباس لحق الزوج وقد زال بنشوزها^(٢).

أما إن كان الامتناع من الانتقال إلى بيت الزوجية بعذر، كأن لم يوفها عاجل مهرها أو خرجت طاعته؛ لكون المسكن غير شرعي؛ فلا تعد في هذه الأحوال ناشزة^(٣).

لأن لها الحق في الامتناع لتستوفي حقها، وإلا كانت متضررة بسقوط حقها في إيجاد

بيت الزوجية، والضرر يجب إلحاقه بالزوج الممتنع عن إيفائها حقها.

(١) المغني، ج ٨، ص ١٨٩، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٩، والروض المربع، ج ٣، ص ١٣٤ والخرقي، أبو القاسم عمر بن الحسين، مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل، ط ٣ (بيروت: المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ) تحقيق: زهير الشاويش، ج ١، ص ١٠٢. وسيشار إليه فيما بعد مختصر الخرقى.

(٢) الموسوعة الفقهية، ج ٨، ص ٢٤١.

(٣) خلاف، إحكام الأحوال الشخصية، ص ١٠٧.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني برأي جمهور الفقهاء من أنه لا نفقة مع النشوز، وهذا يشمل السكن أيضاً، إلا أن القانون لم يشر إلى السكنى واكتفى بذكر النفقة فقط، وأن الخروج من بيت الزوجية دون إذن الزوج ولو للعمل يعتبر نشوزاً مسقطاً للنفقة .

جاء في القانون: " إذا نشزت الزوجة؛ فلا نفقة لها، والناشر التي تترك بيت الزوجية بلا مسوغ شرعي أو تمنع الزوج من الدخول إلى بيتها، قبل طلبها النقلة إلى بيت آخر، ويعتبر من المسوغات المشروعة لخروجها من المسكن إيذاء الزوج لها بالضرب أو سوء المعاشرة ."^(١)

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢١، المادة [٦٩].

المطلب الثاني: فساد العقد:

اتفق الفقهاء - كما مر معنا- على أن سبب استحقاق الزوجة للنفقة والسكنى وكل ما تحتاجه ويلزم لمعيشتها؛ وهو: العقد الصحيح مع التسليم؛ فتستحق ذلك جزاء احتباسها وقهرها على زوجها لحقه ومنفعته.

أما الزوجة بعقد زواج فاسد؛ كالمتروجة بغير شهود، ونكاح امرأة الغير بلا علم أنها متروجة^(١)، أو النكاح بغير ولي، أو نكاح امرأة وهي كارهة^(٢)، فقد اتفق الفقهاء على عدم استحقاقها شيئاً من حقوق الزوجة مطلقاً، وذلك لانعدام السبب الموجب لذلك، وهذا الحكم هو في حال النكاح.

أما في العدة منه؛ فقد اختلف الفقهاء في ذلك وفيما يلي أقوال الفقهاء وأدلتهم على هذه المسألة:

القول الأول: قول الحنفية: لا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه؛ لأن ما تستوجب به النفقة معدوم هنا، وهو تسليمها نفسها إلى الزوج للقيام بمصالحة؛ فإن فساد النكاح يمنعها من ذلك شرعاً.

ولهذا لم تجعل الخلوة في النكاح الفاسد تسليماً في حق وجوب المهر؛ فكذا لا تستوجب النفقة وتوابعها في التسليم بالنكاح الفاسد^(٣).

والنكاح الفاسد ليس بنكاح حقيقة، وكذلك في العدة من هذا النكاح، والعدة لم تثبت بسبب النكاح لانعدامه، وإنما تثبت لتحصيل الماء؛ ولأن حال العدة لا يكون أقوى من حال النكاح، فلما لم تجب في النكاح؛ فلا ن لا تجب في العدة أولى^(٤).

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥١٦.

(٢) الأم، ج ٥، ص ٢٣٩.

(٣) المبسوط، ج ٥، ص ١٩٣.

(٤) البدائع، ج ٤، ص ١٦.

ولكن تجب العدة احتياطاً وتحرزاً عن اشتباه النسب^(١).

القول الثاني: قول المالكية: قبل الدخول لا سكنى لها؛ لأنها لا عدة عليها^(٢).

أما بعد الدخول؛ فلها السكن في العدة من النكاح الفاسد ولا نفقة، وعللوا ذلك بما يلي:

١. أن النفقة عوض الاستمتاع^(٣).

٢. لقوله تعالى: ﴿أَسْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]

وجه الدلالة: أن الآية لم تقيد وجوب السكنى بالنكاح الصحيح دون الفاسد بعد الدخول؛ فقد جاءت الآية من غير قيد لكل المعتدات. فهو دليل على وجوب السكن للمطلة بعد الدخول من غير قيد^(٤).

القول الثالث: قول الشافعية: إن سلمت المرأة نفسها إلى الزوج ومكنته من الاستمتاع بها في نكاح فاسد لم تجب لها النفقة؛ لأن التمكين لا يصح مع فساد النكاح؛ فلم تستحق ما في مقابلته كما لا يستحق البائع الثمن في البيع الفاسد^(٥).

أما في العدة من النكاح الفاسد؛ فلا نفقة لها، إلا في نكاح صحيح، فأما كل نكاح مفسوخ؛ فليست فيه نفقة ولا متعة ولا سكنى، حاملاً كانت أو غير حامل.

وكل نكاح كان فاسداً بكل حال مثل النكاح بغير ولي، أو بغير شهود؛ فلا نفقة لها في العدة ولا الحمل.

وقال بعض الشافعية: لها النفقة بالحمل وإن كان فاسداً؛ لأنه يلحق به الولد^(٦).

(١) الاختيار، ج ٣، ص ١٠٤.

(٢) النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني، (د:م، دار الفكر، د:ت) ج ٢، ص ٦٢.

(٣) منح الجليل، ج ٤، ص ٣٢٨.

(٤) الفواكه الدواني، ج ٢، ص ٦٢.

(٥) تكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٤٢.

(٦) الأم للشافعي، ج ٥، ص ٢٣٨-٢٣٩.

قال في المذهب: إن نكح امرأة نكاحاً فاسداً، ودخل بها، لم تجب لها السكنى؛ لأنها لا تجب مع قيام الزوجية واجتماعها على النكاح، فلان لا تجب مع زوال الزوجية والافتراق أولى^(١).

وهذا الحكم ينطبق على الحامل في نكاح فاسد فليس لها النفقة^(٢).

القول الرابع: قول الحنابلة: إذا كان الزواج فاسداً؛ فلا نفقة ولا سكنى؛ لأن السكنى تجري مجرى النفقة، وتجب السكنى وتترتب على العقد الصحيح، وهنا لا يوجد عقد صحيح. فإن طلقها أو فرق بينها قبل الوطء؛ فلا عدة عليها، أما إن كان ذلك بعد الوطء فعليها العدة ولا نفقة ولا سكن^(٣)، لأن العقد الفاسد وجوده كعدمه كالبيع الفاسد^(٤).

المناقشة والترجيح:

مما سبق من أقوال الفقهاء وأدلتهم تبين أن الزواج الفاسد هو الذي فقد شرطاً من شروط الصحة؛ كالعقد بغير شهود، وحكمة: أنه لا يترتب على العقد ذاته أي أثر من آثار الزوجية الصحيحة؛ فلا يحل^(٥).

أما بعد الدخول في العقد الفاسد دخولاً حقيقياً، فتعتد المرأة هنا عدة لتحصيل الماء وتحرزاً عن اشتباه النسب، لكن لا سكنى لها ولا نفقة، سواء كانت حاملاً أو غير حامل، وهذا عند الجمهور من الحنفية، والحنابلة، والشافعية.

أما المالكية: فقد جعلوا لها السكنى فقط في العدة ولا نفقة للأدلة السابقة.

(١) المذهب، ج ٣، ص ١٥٧.

(٢) الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دنت) ج ٨، ص ٣٣٥، سيشار إليه فيما بعد: تحفة المحتاج.

(٣) المغني، ج ٨، ص ١٨٨.

(٤) كشف القناع، ج ٥، ص ١٦٠.

(٥) فراج، أحكام الزواج ص ١٢٢، وخلاف، أحكام الأحوال الشخصية ص ٣٩.

أما الآلية التي استدلووا بها فقد جاءت بوجوب السكن للمطلقة بعد عقد صحيح وقد استدل بها العلماء على وجوب إيجاد بيت الزوجية للمرأة بعد العقد الصحيح من باب أولى، وهنا المعتدة من عقد فاسد، والفساد لا يترتب عليه أي أثر من آثار العقد الصحيح. والذي أختاره وأخذ به رأي الجمهور؛ من عدم ترتيب أي أثر على العقد الفاسد سواء قبل الدخول أو بعده، وسواء كانت حامل أم لا.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني بهذا الرأي؛ فقد جاء فيه: (الزواج الفاسد الذي لم يقع به دخول لا يفيد حكماً أصلاً، أما إذا وقع به دخول؛ فليزِم به المهر والعدة ويُثبِت النسب وحرمة المصاهرة، ولا تلزم بقية الأحكام؛ كالإرث، والنفقة قبل التفريق أو بعده)^(١).

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٥، المادة [٤٢].

المطلب الثالث: البينونة من العصمة.

تعريف البينونة لغة: مأخوذة من الفراق، وبه يوصى الطلاق، والبين: الفراق^(١)، وبان

الشيء : إذا انفصل فهو بائن، وأبنته: فصلته، وبانت المرأة بالطلاق؛ فهي بائنٌ بغير هاء^(٢).

تعريف البينونة شرعاً: هو الطلاق الذي يرفع قيد الزواج في الحال، فلا تستأنف الحياة

الزوجية بعده إلا بعقد جديد، ومهر جديد، ورضاء جديد^(٣).

والطلاق البائن له حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون البائن حاملاً، فإن كانت المعتدة عن طلاق بائن حاملاً؛ فلا خلاف بين

الفقهاء في وجوب السكنى لها^(٤).

واستدلوا على ذلك:

١- بقوله تعالى: ﴿أَشْكُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُ﴾ (الطلاق: ٦)

قال ابن العربي: إن الله سبحانه لما ذكر السكنى أطلقها لكل مطلقة من غير تقييد^(٥)،

بكونها حاملاً أو غير حامل.

(١) الرازي، مختار الصحاح، ج ١، ص ٧٣

(٢) الفيومي، المصباح المنير، ج ١، ص ٧٠

(٣) المليجي، يعقوب، أحكام الأحوال الشخصية، ط ٢ (د: م، د: ن، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ص ١٢٣، سيشار إليه فيما بعد، المليجي: الأحوال الشخصية، التكروري: شرح قانون الأحوال، ص ١٩٦ وإمام، محمد كمال الدين، الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي، ط ١ (بيروت، المؤسسة الجامعية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦)، ص ٢٢٨، ٢٢٩. سيشار إليه فيما بعد، محمد إمام: الزواج والطلاق.

(٤) البدائع، ج ٤، ص ١٦، والاختيار، ج ٤، ص ٨، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩ والمالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي، التلقين في الفقه المالكي، تحقيق: أبو أوس محمد بوخيزه الحسني التطواني، ط ١ (د. م، دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ط ١، ص ١٣٨. سيشار إليه التلقين، والمغني، ج ٨، ص ١٨٥، وكشاف القناع ٤/٤٦٤، ٤/٤٦٥، والأم ج ٥، ص ١٠٧، ١٠٨ والمهذب، ج ٣، ص ٢٥.

(٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ١٨، ص ١٦٦

٢- إجماع أهل العلم على وجوب السكن للمطلقة البائن الحامل^(١).

الحالة الثانية: أن تكون البائن غير حامل، واختلف الفقهاء في وجوب السكنى للمعتدة

عن طلاق بائن إن كانت غير حامل على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور العلماء من الحنفية،^(٢) والمالكية،^(٣) والشافعية،^(٤) ورواية عن

أحمد،^(٥) وجوب السكنى لها، وهو قول عمر بن الخطاب، وابن عمر، وابن مسعود، وعائشة،

وفقهاء المدينة السبعة، رضي الله عنهم.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَبْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦)

وجه الدلالة من الآية: إن الأمر بالإسكان للمطلقات عام لم يفرق بين الرجعي والبائن^(٦)،

ولكن يشترط أن يكون بينها وبين الزوج باب مغلق، أو ساتر ومعها محرم^(٧).

٢- قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ

يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق: ١)

(١) المغني، ج ٨، ص ١٨٥، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٤، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥

(٢) البدائع، ج ٤، ص ١٦، والاختيار، ج ٤، ص ٨

(٣) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩

(٤) والأم، ج ٥، ص ١٠٨، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥، ١٢٦.

(٥) المغني، ج ٨، ص ١٨٥.

(٦) تكملة المجموع للمطيعي، ج ١٨، ص ٢٧٧، والأحوال الشخصية للسرطاوي ص ١٥٠، وعثمان، أحمد، آثار

عقد الزواج (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ - ١٩٨١) ص ٢٠١. سيشار إليه فيما بعد: عقد الزواج - عثمان.

(٧) الأم للشافعي، ج ٥، ص ١٠٩

وجه الدلالة من الآية: أن الله سبحانه نهى الأزواج من إخراج زوجاتهم أثناء العدة من بيوتهن، واعتبر ذلك تعدياً لحدود الله؛ فدل ذلك على وجوب السكنى للمطلقة ويحرم خروجها لغير عذر^(١).

٣- وروى أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها ثلاثاً وهو غائب بالشام فحمل إليها وكيه كفاً من شعير فسخطته، فقال لها لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً، أنا هو متطوع عليك، فأنت النبي ﷺ؛ فأخبرته بذلك؛ فقال لها: (لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً، واعتدي عند أم شريك)^(٢).

وجه الدلالة في الحديث: أن الرسول ﷺ أثبت لها السكنى دون النفقة، وسبب نقلها من بيت الزوج إلى بيت أم شريك هو تطاولها على أهل زوجها، وذلك حتى لا يفهم الناس أن المعتدة تعتد في أي مكان، وأنها استتحت أن تذكر أن سبب نقلها من بيت زوجها هو تطاولها على أهل زوجها بلسانها^(٣).

وفي رواية: أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم^(٤).

وجه الدلالة في الحديث: أوصى رسول الله أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم بسبب بداءة لسانها على أهل زوجها؛ فأخرجوها، فظنت أن أمر الرسول ﷺ لها بالانتقال إلى بيت أم مكتوم أنه لم يجعل لها الحق في السكنى، ولم يذكر في هذه الرواية إسقاط السكنى^(٥).

(١) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٢ والمهذب، ج ٣، ص ١٢٨، ١٢٩

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٤ دون لفظ إلا أن تكوني حاملاً ومن طريق آخر قال الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والله مالك نفقة إلا أن تكوني حاملاً فأنت النبي ﷺ تذكرت له قولهما فقال (لا نفقة لك) مسلم (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٧.

(٣) الأم، ج ٥، ص ٢٣٦

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٦.

(٥) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٢.

٤- أن حق الاحتباس تأكد بحق الشرع، صيانة للولد وهذا المعنى موجود في المبتوئة، ولهذا كان لها السكنى بالإجماع^(١).

القول الثاني: قول الحنابلة^(٢) في رواية عنهم، (أن البائن الحائل لا سكنى لها، وهو قول علي وابن عباس، وجابر، وعطاء، وطاووس، والحسن، وعمر بن ميمون، وعكرمة، والشعبي وإسحاق، وداود).

واستدلوا: بما روي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيه شعير فسخطته فقال: والله مالك علينا من شيء، فجاءت رسول الله ﷺ تذكر ذلك فقال: "ليس لك عليه نفقة ولا سكنى فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك"^(٣).

وجه الدلالة في الحديث: أنه نص صريح ثابت عن رسول الله ﷺ، في عدم النفقة والسكنى للحائل المعتدة من طلاق بائن، والنبي ﷺ هو المبين عن الله مراده، وهو أعلم بتفسير قوله سبحانه: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) [الطلاق: ٦]^(٤).

وفي لفظ^(٥): "انظري يا ابنة قيس إنما النفقة للمرأة على زوجها ما كانت له عليها الرجعة؛ فإذا لم يكن عليها الرجعة؛ فلا نفقة ولا سكنى".

(١) الغنيمي، عبد الغني الدمشقي الميداني، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمود أمين النواوي ط ٣، ص ٢٢ يشار إليه فيما بعد: اللباب في شرح الكتاب، والاختيار، ج ٤، ص ٨.

(٢) المغني، ج ٨، ص ١٨٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١٤ دون لفظ ولا سكنى من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن ولكن ورد بلفظ آخر (لا نفقة لك ولا سكنى) (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١٤ من طريق أبي سلمى.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٨٥-١٨٦.

(٥) أخرجه النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، المجتبى من السنن، ط ٢، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) رقم (٣٤٠٣) ج ٦، ص ١٤٤. (ورد بلفظ النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة) كتاب الطلاق، باب الرخصة في ذلك، والدار القطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، سنن الدار قطني تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦)، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، رقم (٦٢) ج ٤، ص ٢٢، ورد بلفظ (إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة).

(حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) رقم (٣٤٠٣) ج ٦، ص ١٤٤، ورد بلفظ (النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة).

المناقشة والترجيح:

بعد الذي سبق بيانه من أقوال العلماء في سكنى المعتدة من طلاق بائن غير الحامل، يمكن ترجيح رأي الحنابلة في عدم وجوب إيجاد بيت السكنى المطلقة البائن الحائل وذلك للأمور التالية:

أولاً: لأن حديث فاطمة بنت قيس والذي استدل به الحنابلة، جاء أمر رسول الله ﷺ واضحاً في عدم وجوب السكنى بقوله: (ليس لك عليه نفقة ولا سكنى).

ثانياً: حديث فاطمة بنت قيس الذي استدل به الشافعية على وجوب السكنى للحامل فيه دليل واضح على عدم وجوب السكن لها في بيت الزوجية، لأنه ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيت أم شريك، وفي رواية في بيت ابن أم مكتوم.

ولم يشر قانون الأحوال الشخصية الأردني إلى سكنى المطلقة البائن الحائل في فترة العدة صراحة، وإنما اكتفى بذكر معتدة الطلاق الرجعي والوفاة.

فقد جاء في القانون: "تعتد معتدة الطلاق الرجعي والوفاة في البيت المضاف للزوجية بالسكنى قبل الفرقة، وإن طلقت أو مات عنها، وهي في غير مسكنها عادت إليه فوراً....." (١).

ولكن القانون أشار إلى أن: "ما لا ذكر له في هذا القانون يرجع فيه إلى الراجح من مذهب أبي حنيفة" (٢).

وجاء في القانون: "نفقة الزوجة تشمل الطعام والسكن والتطبيب بالقدر المعروف" (٣).

وجاء فيه: "تجب على الزوج نفقة معتدته من طلاق أو تفريق أو فسخ" (١).

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣٨، المادة (١٤٦).

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ٤٧، المادة (١٨٣).

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٠، المادة (٦٦).

وجاء في القانون: " نفقة الزوجة تشمل الطعام والسكن والتطبيب بالقدر المعروف"^(١).

وجاء فيه: " تجب على الزوج نفقة معنته من طلاق أو تفريق أو فسخ"^(٢).

والنفقة تشمل السكنى، وهذا يعني أن القانون أخذ برأي الجمهور من الحنفية، والمالكية،

والشافعية، في مسألة السكنى للمطلقة البائن.

^(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٠، المادة (٦٦).

^(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٣، المادة (٧٩).

المبحث الخامس

بيت الزوجية وتعدد الزوجات

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الاشتراك مع الضرائر في بيت الزوجية.

المطلب الثاني: تنازل الزوجة عن حقها في المبيت لضررتها.

المطلب الأول: الاشتراك مع الضرائر في بيت الزوجية:

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز الجمع بين الضرائر في مسكن واحد^(١)؛ لأن ذلك يؤدي إلى كثرة المخاصمة، والخروج عن الطاعة لما بين الضرائر من الوحشة، ولأن ذلك لا يعتبر من المعاشرة بالمعروف^(٢).

واختلفوا بعد ذلك إذا رضيت الضرائر بالجمع بينهن في بيت واحد على قولين:

القول الأول: قول الجمهور: جواز ذلك حال رضاهن؛ لأن منع الجمع بين الضرائر في بيت واحد - غرفة - حق لكل واحدة، ولكن هذا الحق يسقط برضاهن، فيجوز إسكانهن في بيت واحد، وهذا الحكم عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة^(٣).

القول الثاني: قول المالكية: عدم الجواز حتى ولو رضين بذلك، فلا يسقط هذا الحق للزوجة عندهم ولو كان برضاها^(٤).

(١) المقصود بالبيت الواحد أو المسكن الواحد هنا: الغرفة الواحدة، لا الدار الواحدة.

(٢) البدائع، ج ٤، ص ٢٣، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٣، وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد الأندلسي، الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة، تحقيق: محمود أحمد القيسي ط ١ (الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي: مؤسسة النداء، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ج ١، ص ٤٣٣. والشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي، المهذب، ج ٢، ص ٤٨١ بالمهذب، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤١٢، وكشاف القناع، ج ٥، ص ١٩٦، والإنصاف، ج ٨، ص ٣٥٩، والمبدع، ج ٧، ص ٢٠١.

(٣) انظر: البدائع، ج ٤، ص ٢٣، والنووي، محي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ج ٥، ص ٦٦١. سيشار إليه: روضة الطالبين، وقلوبي وعميرة، أحمد بن أحمد بن سلامة، وأحمد البرلسي الملقب بـ (عميرة)، حاشيتا القليوبي وعميرة على كنز الراغبين، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ج ٣، ص ٤٥٥، سيشار إليه فيما بعد قليوبي وعميرة، وكشاف القناع، ج ٥، ص ١٩٦، والروض المربع، ج ٣، ص ١٣١، والمبدع، ج ٧، ص ٢٠١، والمحرر في الفقه، ج ٢، ص ٤٢.

(٤) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٤، وعليش، محمد بن أحمد بن محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، (د:م، دار الفكر، د:ت) ج ٣، ص ٥٤٢، سيشار إليه فيما بعد: منح الجليل.

واختلف الفقهاء أيضاً في مسألة ما إذا تم الجمع بين الضرائر في دار واحدة، وكان لكل زوجة منهن بيتاً منفرداً في الدار، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة، قالوا: إنه إذا تم الجمع بين الضرائر في دار واحدة، ولكل زوجة منهن بيتاً منفرداً في الدار؛ فليس للزوجة أن تطالب ببيت آخر، شرط أن يكون لكل بيت غَلَقاً على حدة، ومرافق خاصة؛ ولا يشترط رضاهن بهذا الجمع. ولم يشترط الحنابلة أن يكون لكل بيت غَلَقاً ولا مرافق خاصة^(١).

القول الثاني: قول المالكية وبعض الحنفية قالوا: من حقها أن لا تسكن مع ضررتها في دار واحدة؛ فإن أفرد لها بيتاً في الدار، ورضيت، فذلك جائز، وإلا فعليه تجهيز مسكن يصلح لها^(٢).

واشترط المالكية شرطين:

الأول: أن يكون لكل واحدة منهما منزل مستقل بمرافقه ومنافعه من مطبخ ومرحاض.
والثاني: رضى الضرائر بذلك^(٣).

وعلل بعض الحنفية قولهم هذا بأنه إذا كان في الدار أحد يؤذيها من أهله فلها أن ترفض السكن معهم، والضررة أولى، لأن المنافرة في الضرائر أكثر.

القول الثالث: قول بعض الحنفية أيضاً: قالوا: إن ذلك يختلف باختلاف الناس، وفرقوا بين الشريفة ذات اليسار، فلا بد من إفرادها في دار، أما ذوات الإعسار فيكفيها بيت واحد من دار ولو مع ضررتها، كالأعراب وأهل القرى وفقراء المدن^(٤).

(١) البدائع، ج ٤، ص ٢٣، وروضة الطالبين، ج ٥، ص ٦٦١، ومفتي المحتاج، ج ٣، ص ٢٥٣، والإنصاف، ج ٨، ص ٣٥٩.

(٢) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٣.

(٣) منح الجليل، ج ٣، ص ٥٤٢، والخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل (د:م، دار الفكر، د:ت) ج ٤، ص ٥ سيشار إليه فيما بعد: شرح الخرشي.

(٤) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠١.

المناقشة وال ترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء السابقة في هذه المسألة يمكن ترجيح القول بأن يجوز أن تسكن الضرائر في بيت واحد، وليس لهن الاعتراض على ذلك، حيث إن نساء النبي ﷺ كن في دار واحدة، لكل واحدة حجرة مستقلة؛ ولكن يشترط أن تكون لكل واحدة مرافقها كالمطبخ والحمام وما يلزمها من التجهيزات التي هي من ضروريات الحياة، لئلا يفضي ذلك إلى النزاع بين الضرائر، ولأن العرف يقضي بذلك، وكل ما قضى عرف الناس به لا بد من توفره ووجوده في هذا المسكن.

وقد أورد العدوي بعض الأدلة على حق الزوجة في بيت منفرد، تحت عنوان "لكل زوجة بيتاً"، ومراده بالبيت المنفرد هنا: الغرفة، وليس الدار الكاملة المستقلة.

١. قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٢. وقال سبحانه: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا بُنِيَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

٣. وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

وجه الدلالة من هذه الآيات:

إن الله سبحانه وتعالى ذكر أنها بيوت ولم تكن بيتاً واحداً، فهذا يدل على أن لكل زوجة بيتاً منفرداً^(١).

قال عطاء وعكرمة وابن عباس: إن البيت أريد به مساكن النبي ﷺ^(٢)

(١) العدوي، مصطفى، جامع أحكام النساء، ط ١ (القاهرة: دار ابن عفان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)، ج ٣، ص ٤٦٩ - ٤٧٠. سيشار إليه، العدوي: جامع أحكام النساء.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٤، ص ١٨٢.

وقد ذهب عبد الوهاب خلاف إلى: أنه إذا كان في بناء شقق متعددة، والزوجة تسكن في إحداها، وكان في الشقة الأخرى ضررتها، فلها أن تطلب النقلة إلى مسكن آخر بعيداً عنها مطلقاً، لأنه مجرد وجود الضررة إيذاءً لها^(١).

ورد في قانون الأحوال الشخصية الأردني، (على من كانت له أكثر من زوجة أن يعدل بينهن ويساوي بينهن في المعاملة، وليس له إسكانهن في دار واحدة إلا برضاهن)^(٢).

(١) خلاف، أحكام الأحوال الشخصية، ص ١١٠-١١١.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٤، المادة [٤٠].

المطلب الثاني: تنازل الزوجة عن حقها في المبيت لضررتها:

اتفق الفقهاء^(١) على أنه يجوز للمرأة أن تتنازل عن حقها في المبيت، أو تهب حقها من القسم لزوجها أو لبعض ضررائها أو لهن جميعاً، وذلك برضا الزوج. وقد ثبت أن سودة بنت زمعة رضي الله عنها وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة.^(٢)

ثم اختلف الفقهاء في تفاصيل هذه الوهبة على النحو التالي:

القول الأول: يجوز أن تتنازل المرأة عن حقها في المبيت لضررتها، ولا بأس بذلك إن خافت من زوجها نشوراً أو إعراضاً، حال كبر سنهما، وهذا هو مذهب الحنفية^(٣).
واستدلوا بما يلي:

١. قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، [النساء: ١٢٨]، قال علي رضي الله عنه إنما نزلت هذه الآية في هذا، أي يجوز أن تتنازل المرأة عن حقها في المبيت لضررتها، إن خافت من زوجها نشوراً أو إعراضاً.
٢. خشيت سودة أن يطلقها النبي ﷺ، فقالت: لا تطلقني وامسكني واجعل يومي لعائشة ففعل^(٤).
- ٣- ولأنه حقها وقد أبطلته برضاها. ولها الرجوع في ذلك، لأنها وهبت حقاً لم يجب بعد^(٥).

(١) المبسوط، ج ٥، ص ٢٢٠، والاختيار، ج ٣، ص ١١٧.

مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٤، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٢ والمهذب، ج ٢، ص ٤٨٧، والمغني، ج ٧٠، ص ٢٣٧ وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٥.

(٢) البخاري، في كتاب النكاح، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها، رقم (٤٩١٤) ١٩٩٩/٥.

(٣) المبسوط، ج ٥، ص ٢٢٠، والاختيار، ج ٣، ص ١١٧.

(٤) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، كتاب التفسير، باب سورة النساء، رقم (٣٠٤٠)، ج ٥، ص ٢٤٩، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٥) الاختيار، ج ٣، ص ١١٧.

٤- أن التنازل من المرأة لضررتها كان إباحة منها، والإباحة لا تكون لازمة؛ كالمباح له الطعام؛ يملك المبيح منعه والرجوع عن ذلك^(١).

وإن تنازلت مقابل مال؛ فهو باطل.

١. لأن الزوج لا يملك شيئاً تستوجب عليه المال بمقابلته.

٢. ولأنها أخذت الرشوة على أن ترضى بالجور، وذلك حرام فهو مردود^(٢).

القول الثاني: إذا وهبت المرأة يومها لضربتها فجائز، وللزوج الامتناع من قبول الهبة،

ولكن ليس للموهوبة الامتناع من قبول الهبة.

وعلّلوا ذلك: بأن الحق في الاستمتاع بالواهبه هو بيد الرجل، فلو صار للموهوبة قبول

هذه الهبة بغير رضا الزوج، لسقط حق الزوج في منفعتة بالواهبه بغير رضاه وهو باطل، وهو قول المالكية.

كذلك لو قبل الزوج الهبة، لم يكن للموهوبة الامتناع من القبول، وله المنع ولكن ليس له

أن يخص به من شاء من نسائه، بخلاف ما إذا ملكته اليوم فإن له أن يخص به من شاء من نسائه^(٣).

القول الثالث: يجوز للمرأة أن تهب ليلتها لبعض ضرائرها، وهو قول الشافعية^(٤).

واستدلوا بما روته عائشة رضي الله عنها: أن سودة وهبت يومها وليلتها لعائشة رضي الله عنها

تبتغي بذلك مرضاة رسول الله ﷺ، ويجوز أن تهب يومها لضررتها خاصة إذا ظهرت من

(١) البدائع، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٢) المبسوط، ج ٥، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٣) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٤.

(٤) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٢.

زوجها علامات النشوز لمرض بها أو كبر سنها ورأت أن تصالحه بترك بعض حقوقها من قسم وغيره^(١).

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾. [النساء: ١٢٨]

قالت عائشة رضي الله عنها: "أنزل الله عز وجل هذه الآية في المرأة إذا دخلت في السن فتجعل يومها لامرأة أخرى"^(٢).

وفي رواية: "هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كبيراً أو غيره، فيريد فراقها فنقول أمسكني واقسم لي ما شئت. قالت: فلا بأس إذا تراضيا"^(٣).

ويشترط رضی الزوج، لأن حقه في زوجته الواهبة ثابت، فلا تملك أن تسقط حقه وتتقله إلى غيرها إلا برضاه^(٤).

ولا يشترط رضی الموهوب لها على الصحيح عند الشافعية؛ لأن ذلك زيادة في حقها. وإن وهبت حقها للزوج فهل له تخصيص واحدة بنوبة الواهبة؟
للشافعية وجهان في ذلك: الأول: نعم وإليه ميل الأكثرين.

(١) المذهب، ج ٢، ص ٤٨٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب (وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً)، رقم (٢٣١٨)، ج ٢، ص ٨٦٥ بلفظ (الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها يريد أن يفارقها فنقول أجعلك من شأني في حل)، فنزلت هذه الآية في ذلك.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب قول الله تعالى "أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير" (النساء: ١٢٨)، رقم (٢٥٤٨)، ج ٢، ص ٩٥٨، ومسلم، كتاب التفسير، رقم (٣٠٢١)، ج ٤، ص ٢٣١٦ واللفظ للبخاري.

(٤) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٢، والصنعاني، محمد إسماعيل الأمير، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: محمد عبد العزيز الحولي ط ٤، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٩ هـ)، ج ٣، ص ١٦٤ وسيشار إليه فيما بعد سبل السلام.

والثاني: المنع فتجعل الواهبة كالمعدومة، ويسوي بين الباقيات فلا تفضل ولا ميل ولو وهبت حقها لجميع الضرائر، أو أسقطت حقها مطلقاً، وجب التسوية فيه بين الباقيات بلا خلاف^(١).

وإن كانت نوبة للواهبة متصلة بنوبة الموهوب لها، بات عندها ليلتين، وإن لم تكن متصلة فوجهان عند الشافعية:

أحدهما: أنه إذا انتهت النوبة إلى الموهوب لها، بات عندها ليلتين، لأنه أسهل عليه، والمقدار لا يختلف.

وأصحهما: لا تجوز الموالاة، بل يبيت الليلتين منفصلتين^(٢).

وعللوا ذلك: بأن فيه تأخير حق من بين الليلتين، وبأن الواهبة قد ترجع بينهما في الشق الأول، والموالاة تفوت حق الرجوع عليها^(٣).

وتجوز الموالاة بشرط رضا من بقي من الزوجات ويجوز للواهبة أن ترجع في هبتها فيكون لها الحق فيما بقي لا فيما مضى^(٤).

القول الرابع: يجوز للمرأة أن تهب حقها في القسم لزوجها أو لبعض ضرائرها أو لهن جميعاً، ولا يجوز ذلك إلا برضى الزوج، لأن حقه في الاستماع بها لا يسقط إلا برضاه، فإذا رضيت هي والزوج جاز؛ لأن الحق في ذلك لهما، وهذا هو مذهب الحنابلة.

(١) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٢، والنووي، محي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢).

ج ٥، ص ٦٦٩، وسبشار إليه فيما بعد بروضة الطالبين.

(٢) روضة الطالبين، ج ٥، ص ٦٦٩.

(٣) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٤) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٢-٤٤٣.

ويجوز أن تهبه للزوج، فيجعله لمن شاء منهن، لأنه لا ضرر على الباقيات في ذلك، وإن شاء جعلها للجميع، وإن شاء خص بها واحدة منهن، وإن شاء جعل لبعضهن فيها أكثر من بعض.

وإن أبت الموهوبة قبول الهبة لم يكن لها ذلك؛ لأن حق الزوج في الاستمتاع بها ثابت في كل وقت. وإنما منعه المزاومة بحق صاحبته؛ فإذا زالت المزاومة بهبتها، ثبت حقه في الاستمتاع بها، ولو كانت كارمة كما لو كانت منفردة.

ويجوز ذلك في جميع الزمان وفي بعضه؛ فإن سودة وهبت يومها في جميع زمانها^(١). وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لعائشة فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة^(٢). ويجوز أن تهب لغيرها من ضرائرها ليمسكها زوجها، ولها الرجوع؛ لأن حقها يتجدد شيئاً فشيئاً؛ فإن رجعت في الهبة عاد حقها^(٣).

وإن كان غرض الزوجة من الهبة إرضاء زوجها عنها أو غيرها جاز ذلك^(٤). ولها الرجوع عن الهبة، لأن حقها يتجدد شيئاً فشيئاً، فإن رجعت في الهبة عاد حقها^(٥).

وإن كانت الليلة تلي ليلة الموهوبة وإلى بينهما، وإن كانت لا تليها لم يجز له الموالاة بينهما إلا برضا الباقيات ويجعلها لها في الوقت الذي كان للواهبة، لأن الموهوبة قامت مقام الواهبة في ليلتها؛ فلم يجز تغييرها عن موضعها كما لو كانت للواهبة.

ولأن في ذلك تأخير حق غيرها؛ وتغييراً ليلتها بغير رضاها؛ فلم يجز.

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٣٧، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الإنصاف: ج ٨، ص ٣٧٢.

(٤) المغني، ج ٧، ص ٢٣٧، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٦.

(٥) الإنصاف، ج ٨، ص ٣٧٢.

وفي وجه آخر: يجوز الموالاة بين الليلتين لعدم الفائدة في التفريق. والأول أصح^(١).

واختلف الفقهاء في مسألة هبة المرأة ليلتها مقابل مال تأخذه من الزوج أو من ضررتها؛

فقال الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية: بأن ذلك باطل.

وعلل الحنفية ذلك: بأن الزوج لا يملك شيئاً تستوجب عليه المال بمقابلته، ولأنها أخذت

الرشوة على أن ترضى بالجور وذلك حرام فهو مردود^(٢).

ولأن في هذا معارضة القسم بالمال؛ فيكون في معنى البيع فلا يجوز ذلك؛ ويسترد

المال؛ ولأن أخذ المال لمنع الحق عن المستحق، فلا يجوز^(٣).

وعلل الشافعية: لا يجوز أخذ المال عن هذا الحق لأنه؛ ليس بعين ولا منفعة؛ ولأن

مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه.

فإن أخذت الواهبة مالا عوضاً عن التنازل عن حقها لزمها، رده واستحققت القضاء؛ لأن

العوض لم يسلم لها^(٤).

أما الحنابلة فقالوا: لا يجوز هبة ذلك بمال على الصحيح من المذهب^(٥)؛ لأنها ليست مالا

ولا منفعة يستحق بها المال^(٦).

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٣٧.

(٢) المبسوط، ج ٥، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٣) البدائع، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٤) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٢٥.

وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٢.

(٥) الإنصاف، ج ٨، ص ٣٧١.

(٦) المبدع، ج ٧، ص ٢١٠.

ولأن حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك يُقَابَلُ بمال، فإن أخذت الواهبه عليه مالاً
لزمها رده إلى زوجها، وعليه أن يقضي لها الزمن الذي وهبته لضرتها، لأنها تركته شرط
العوض ولم يسلم العوض لها، فلها الرجوع فيما وهبته^(١).
وذهب المالكية إلى جواز تنازل المرأة عن حقها لصاحبته مقابل مال تأخذه من الزوج
أو من صاحبته ولكن مع الكراهة.
فقد كره مالك أن يشتري الرجل من امرأته، والمرأة من صاحبته يوماً. ولم يرد تعليل
على ذلك. واشترط زمناً قليلاً لا على الأبد، كشراء ليلة لا أكثر^(٢).

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٣٧، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٦.

(٢) ابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٥، والناج والاكليل، ج ٥، ص ٢٥٩.

المناقشة والترجيح:

مما سبق يتبين أن الفقهاء اتفقوا على تنازل الزوجة عن حقها في المبيت لضررتها دون مقابل، أما مسألة أخذ عوض مالي مقابل التنازل فقد خالف المالكية جمهور الفقهاء في جواز ذلك ولكن مع الكراهة، ورأي الجمهور هو الأولي بالترجيح؛ لأن العوض المالي يكون في معنى البيع، فكأن الزوجة تباع ليلتها، فتتنازل عن ليلتها مقابل المال، وهذا ما عبّر عنه الحنفية بأخذ الرشوة مقابل أن ترضى بالجور وذلك مردود، فالراجح جواز أن تهب المرأة يومها لزوجها أو لضررتها بسبب أو بدون سبب، وقد يكون السبب حسياً أو معنوياً؛ لأن النصوص لم تخصص الوهبة بسبب معين، والراجح أن للزوج الامتناع من الوهبة؛ لأن له حقاً لا يسقط في الوهبة بالهبة، وكذلك ليس للموهوبة الامتناع من قبول الهبة؛ لأنه يتعلق بها حق الزوج بالزواج منها، والراجح جواز تخصيص المرأة هبتها بزوجة معينة، كما فعلت سودة في هبتها لعائشة تحديداً، والراجح أن للزوج حق التصرف باليوم الموهوب؛ إن كان موهوباً لواحدة بعينها، إن شاء جعله متصلاً بنوبتها، وإن شاء جعل لها نوبتين منفصلتين، وإن كان موهوباً لجميع نسائه، قسم بينهما بما يراه مناسباً.

الفصل الثاني

الفرقة بالطلاق أو الوفاة وببيت الزوجية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الفرقة بالطلاق وما يترتب عليها من أحكام تتعلق
ببيت الزوجية.

المبحث الثاني: الفرقة بالوفاة وما يترتب عليها من أحكام.

المبحث الأول:

الفرقة بالطلاق وما يترتب عليها من أحكام تتعلق ببيت
الزوجية

ويتضمن المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: المطلقة رجعيًا.

المطلب الثاني: المطلقة البائن.

المطلب الثالث: المطلقة الحامل.

المطلب الرابع: المخالعة.

المطلب الأول: المطلقّة رجعيّاً:

الفرع الأول: تعريف الطلاق الرجعي:

هو الذي يُمَلِّكُ بعده إعادة المطلقّة إلى الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد ما دامت في العدة، رضيت بذلك الإرجاع أم لم ترضى^(١).

الفرع الثاني: حكمة مشروعية الرجعة

منح التشريع الإسلامي الزوج حق مراجعة زوجته أثناء عدتها، إذا لم يكن قد استوفى عدد الطلاق المشروع غير مختلّع لها.

فهذا الطلاق هو تجربة لفراق مؤقت مع منح الفرصة لإرجاع العلاقات الزوجية، وذلك بترك الزوجين يعيشان معا تحت سقف واحد، فإن عدل أو ندم على طلاقه أرجعها.

وقد يشعر بالقلق والحيرة مما لا صبر له عليه، وقد يشعر بفراغ ووحشة لفراق زوجته، ويتبين له أن طلاقه أوصله إلى تلك الحالة؛ فيلحقه الندم وخاصة إن كان له ولد؛ فيأسف على تقريظه في حق زوجته، وتشتيت صغاره.

لهذا اقتضت رحمة الله أن يكون هذا الحق للزوج، لصلة ما انقطع من حياة الاستقرار والمودة، ما دامت الزوجة في عدتها^(٢).

(١) بدران أبو العيين، الفقه المقارن، ص ٣٥٦، والتكروري: شرح قانون الأحوال، ص ١٩٤. وفيض الله، محمد فوزي، الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون، ط ١ (الكويت: مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص ١٠٠.

(٢) احمد عثمان: آثار عقد الزواج، ص ٣٤٣، وبدران أبو العيين: الفقه المقارن ص ٣٦٦، وفيض الله: الطلاق ومذاهبه ص ١٠١.

الفرع الثالث: نفقة المطلقة رجعيًا:

اتفق الفقهاء على أن المطلقة رجعيًا يجب لها النفقة من طعام وكسوة ومسكن أيام

عدتها^(١).

واستدلوا بما يلي:

١- يقول الله عز وجل: ﴿لَا تَجْرِي مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَجْرَعْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ يَفْحَسَةً مِّنْهُنَّ وَتَلَكَ حُدُودُ

اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق: ١).

وجه الدلالة في الآية الكريمة:

أولاً: نهى الله سبحانه الأزواج عن إخراج زوجاتهم أثناء عدتهن من بيوتهن، واعتبر ذلك تعدياً لحدود الله، وإذا كانت الزوجة محبوسة لحق الزوج في ذلك المسكن، فعليه سائر أنواع النفقة؛ لأن ممن حبس لحق إنسان وجب على المحبوس له النفقة الكاملة.

ثانياً: أن الزوجة المطلقة رجعيًا في هذا الحال يلحقها طلاق الزوج وظهاره وإيلائه^(٢)، ويتوارثان^(٣).

فالأزوجة قائمة بينهما ويحل له الوطء وغيره^(٤).

٢- بقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَتُ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٦)

وجه الدلالة في الآية: أنه خطاب عام لجميع المطلقات^(٥)، فيشمل المطلقة رجعيًا وغيرها.

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٨، والبدائع، ج ٤، ص ١٦، والمبسوط، ج ٥، ص ٢٠١، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١٥، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٧٧، والمغني، ج ٨، ص ١٨٦، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٤.

(٢) البدائع، ج ٤، ص ١٦٠، الاختيار، ج ٤، ص ٨، المغني، ج ٨، ص ١٨٦، كشاف، ج ٥، ص ٤٦٤، الأم، ج ٥، ص ١٠٩.

(٣) الأم، ج ٥، ص ١٠٩.

(٤) الاختيار، ج ٤، ص ٨، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٧٦، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥، والفواكه الدواني، ج ٢، ص ٦٢.

(٥) الاختيار، ج ٤، ص ٨، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٧٦، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥، والفواكه الدواني، ج ٢، ص ٦٢.

المطلب الثاني: المطلقة البائن:

الفرع الأول: تعريف الطلاق البائن:

هو ما يرتفع به قيد النكاح في الحال^(١).

وهو قسمان:

١- بائن بينونة صغرى: وهو الذي لا يستطيع الزوج المطلق بعده إعادة المطلقة إلى الزوجية، إلا بعقد جديد ومهر جديدين، وبشرط إذنهما ورضاها^(٢).

٢- بائن بينونة كبرى: وهو الذي لا يملك فيه الزوج إعادة المطلقة إلى الزوجية، إلا بعد أن تتزوج آخر زواجا صحيحا، ويدخل بها دخولا حقيقيا، ثم يفارقها، أو يموت عنها وتتقضي عدتها منه^(٣).

الفرع الثاني: حكمة مشروعيته:

حرم الله سبحانه العودة إلى الزوج بعد الطلقة الثالثة؛ لأنه على الزوج أن يبت بأمره بعد الطلقة الثانية، إما باختيار المعيشة الزوجية الدائمة، وإما بالانفصال التام، ويمكنه بعد الطلقة الثالثة استرجاعها بعد أن تتزوج غيره ويطلقها أو يموت عنها، فيمكن أن تحسن المعاشرة عندئذ بعد أن يكون قد أخذ كل منها درساً من الزواج الثاني^(٤).

(١) محمد فوزي، الطلاق ومذاهبه، ص ٣١، التكروري: وشرح قانون الأحوال، ص ١٩٦.

(٢) أنظر: بدران أبو العنين، الفقه المقارن، ص ٣٥٦، والتكروري، ص ١٩٦، والطلاق ومذاهبه، ص ٣١.

(٣) أنظر: شرح قانون الأحوال، التكروري، ص ١٩٧، والطلاق ومذاهبه، محمد فوزي، ص ٣١، بدر أبو العنين: الفقه المقارن، ص ٣٥٦. وخالد ورفاقه، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط ٢، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢)، ص ١٨٥.

(٤) طيارة، روح الدين الإسلامي، ص ٣٨٤.

إن اتخاذ زوج آخر قبل الرجوع إلى الزوج الأول، هو أكبر مانع من إيقاع الطلاق عند قوم كالعرب خاصة؛ فقد عرفوا بشدة الغيرة؛ فهذا الأمر يعتبر رادعاً قوياً عن ممارسة الطلاق^(١).

الفرع الثالث: نفقة المطلقة البائنة وسكناها

اختلف الفقهاء في وجوب نفقة البائن في العدة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لها السكنى والنفقة ما دامت في العدة وهو قول الحنفية^(٢)، واستدلوا بما يلي :

أولاً: بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (الطلاق: ١)

وجه الدلالة من الآية: نهى الله سبحانه الأزواج عن إخراج زوجاتهم أثناء العدة من بيوتهن، واعتبر ذلك تعدياً لحدود الله، فدل ذلك على وجوب السكنى لهن، أما النفقة فلأنها محتسبة لحق الزوج ويحرم خروجها من البيت^(٣).

ثانياً: بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦)

وجه الدلالة في الحديث: هذا الأمر عام يدل على وجوب النفقة والسكنى على الأزواج ولم يفرق بين الطلاق الرجعي والبائن^(٤).

ثالثاً: بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: "أسكنوهن من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم"

(١) انظر: طيارة، روح الدين الإسلامي، ص ٣٨٥.

(٢) البدائع، ج ٤، ص ١٦، والاختيار، ج ٤، ص ٨، والمبسوط، ج ٥، ص ٢٠١.

(٣) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٥.

(٤) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٢، والاختيار، ج ٤، ص ٨.

وجه الدلالة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه؛ أن هذا النص القرآني يدل على وجوب النفقة ،
فهذه القراءة لابن مسعود بهذا الشكل عن رسول الله ﷺ، فهذه قراءة مفسرة تدل على وجوب
النفقة، بالإضافة إلى السكنى^(١).

رابعاً: بما رواه أبو إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم ومعنا
الشعبي، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس " أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة"
ثم أخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به فقال: ويلك! تحدث بمثل هذا.

قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبيينا ﷺ نقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت،
لها السكنى والنفقة.

قال الله عز وجل: ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرَجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُتْحَةٍ ﴾ (الطلاق: ٢)
(٢).

وجه الدلالة في الحديث: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكر حديث فاطمة بنت قيس
ورده، وإثبات السكنى والنفقة للبائن. وقد أنكرت عائشة رضي الله عنها حديث فاطمة بنت قيس
كذلك^(٣)، قالت عائشة: ما لفاطمة خير^(٤)، وقال عروة بن الزبير لعائشة: ألم تسمعي إلى قول
فاطمة؛ فقالت: أما إنه لا خير لها في ذلك^(٥).

(١) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٢، والألوسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني،
(بيروت: دار إحياء التراث العربي، د : ت) ج ٢٨، ص ١٣٩، وسمارة، محمد، دراسات في الفقه المقارن، ط ١،
(عمان: الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، ٢٠٠٢) ص ٢٢٠.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٨

(٣) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠١

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٦

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨١)، ج ٢، ص ١١٢١

خامساً: لوجود سبب وجوب النفقة؛ وهو استحقاق من الحبس للزوج عليها، وهذا الحق تأثر بحق الشرع بمفهوم يوجب تأثر الحكم؛ فلها النفقة والسكنى^(١).

إلا أن الحنفية أسقطوا حق البائن في النفقة بسبب محذور من جهتها، كأن ترتد بعد الدخول بها، أو تفعل مع أهل زوجها أو فرعه من غير إكراه ما يوجب حرمة المصاهرة، فحينئذ يكون لها حق السكنى فقط دون النفقة، وتعاقب بالحرمان من النفقة لهذا السبب.

أما السكنى فتبقى لأنها حق الله تعالى، لتتمكن من إتمام العدة المطلوبة منها^(٢).

القول الثاني: لها السكنى دون النفقة، وهو قول المالكية^(٣) والشافعية^(٤) وهو رواية عند الحنابلة^(٥) واستدلوا بما يلي:

أولاً: بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ دُونِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ لَنَصِيَظُنَّ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦)

وجه الدلالة في الآية:

١- الأمر بالإسكان للمطلقات عام دون تفريق بين الرجعي والبائن^(٦).

٢- أما النفقة فقد خص بها الحامل دون الحائل، فدل ذلك على وجوب السكنى لها دون النفقة^(٧).

(١) أنظر: البحر الرائق، ج ٤، ص ٢١٦، والبدائع، ج ٤، ص ١٦، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٩.

(٢) البدائع، ج ٤، ص ١٦-١٧، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٩، والحنفاوي، محمد إبراهيم، الموسوعة الفقهية الميسرة، الطلاق، (المنصورة: مكتبة الإيمان، د: ت) ص ٤١٤.

(٣) مواهب الجليل ١٨٩/٤، ومنح الجليل، ج ٤، ص ٣٢٩، والفواكه الدواني، ج ٢، ص ٦٢.

(٤) الأم، ج ٥، ص ١٠٨، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٥) المغني، ج ٨، ص ١٨٥.

(٦) الفواكه الدواني، ج ٢، ص ٦٢، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٧٧.

(٧) الأم، ج ٥، ص ١٠٩.

ثانيا: روى أن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها وهو غائب بالشام؛ فحمل إليها وكيهه كفاً من شعير فسخطته؛ فقال لها: لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً، إنما هو متطوع عليك، فأنت النبي ﷺ؛ فأخبرته بذلك؛ فقال لها: " لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً، واعتدي عند أم شريك" (١).

وجه الدلالة في الحديث: أن الرسول ﷺ أثبت للمطلقة ثلاثاً السكنى دون النفقة، وسبب نقلها إلى بيت آخر غير بيت زوجها لتعتد فيه هو تطاولها على أهل زوجها، وذلك حتى لا يفهم الناس أن المعتدة تعتد في أي مكان، ولكنها استحت أن تذكر أن سبب نقلها هو تطاولها على أهل زوجها (٢).

ثالثاً: أن الزوجة محبوسة لحق الزوج فلها السكنى (٣)، وليس لها النفقة، لأن النفقة عوض الاستمتاع (٤).

القول الثالث: لا نفقة لها ولا سكنى وهو قول أحمد وهو المذهب عند الحنابلة (٥).
واستدلوا بما يلي:

أولاً: بحديث فاطمة بنت قيس السابق وقول النبي ﷺ لها: " ليس لك عليه نفقة ولا سكنى" (٦)، وفي لفظ: " لا نفقة لك ولا سكنى" (٧).

وفي لفظ: فقال رسول الله ﷺ: انظري يا ابنة قيس إنما النفقة للمرأة على زوجها ما كانت له عليها الرجعة فإذا لم يكن عليها الرجعة فلا نفقة ولا سكنى (٨).

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٤ دون لفظ إلا أن تكوني حاملاً.

(٢) الأم ج ٥، ص ٢٣٦.

(٣) الفواكه الدواني ج ٢، ص ٦٢.

(٤) منح الجليل ج ٤، ص ٣٢٩.

(٥) المغني ج ٨، ص ١٨٥، والمبدع ج ٨، ص ١٩٢، والمحرر في الفقه ج ٢، ص ١١٦، وكشاف القناع ج ٦، ص ٤٦٥.

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠) ج ٢، ص ١١١٤ دون لفظ ولا سكنى.

(٧) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، (١٤٨٠) ج ٢، ص ١١١٤.

(٨) أخرجه النسائي (٣٤٠٣) ج ٦، ص ١٤٤. ويلفظ أنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة، قال الألباني: صحيح، وسنن الدار قطني: (٦٢) ج ٤، ص ٢٢ ورد بلفظ (إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة).

وجه الدلالة في الحديث: أن الحديث صريح في عدم استحقاق النفقة والسكنى للبائن، لأن النبي

ﷺ هو المبين عن الله مراده، وهو أعلم بتأويل قوله سبحانه ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾

(الطلاق: ٦) (١).

وقد رد الحنفية على الاستدلال بحديث فاطمة بنت قيس. قال الحنفية في صحة هذا

الحديث كلام (٢)، وخلاصة الرد على حديث فاطمة ما يلي:

١. روي أن زوج فاطمة، أسامة بن زيد رضي الله عنه كان إذا سمع عنها هذا الحديث رماها بكل شيء في يده (٣).

٢. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: تلك امرأة فتنت العالم. أي بروايتها هذا الأمر (٤).

٣. وقال عمر: لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا تدري أصدقت أم كذبت، حفظت أم نسيت سمعت رسول الله ﷺ يقول: "للمطلة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة" (٥).

(١) المغني ج ٨، ص ١٨٥ - ١٨٦.

(٢) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠١.

(٣) أخرجه البيهقي، أحمد بن حسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، (السعودية: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، كتاب العدد، باب عدة الحامل من الوفاة، (١٥٢٤٩)، ج ٧، ص ٤٢٩، وأصل الحديث في صحيح البخاري عن يحيى بن بكير، والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢ (الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ - ١٩٩٣م)، (٩٨٧) ج ٢٣، ص ٤١٠.

(٤) أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، د:ت) رقم (٢٢٩٦)، ج ٢، ص ٢٨٩، بلفظ (تلك امرأة فتنت الناس أنها كانت لسنة)، قال الألباني: صحيح موقوف.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٨. بلفظ: (لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة). والقول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٤. أما عن سبب قضاء النبي ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم فهو بذاعة اللسان على أصماء زوجها حتى أخرجوها، فأوصى رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم، فظننت أن لم يجعل لها نفقة ولا سكنى^(١).

المنافشة والترحيل:

بالنظر في مجمل آراء الفقهاء وأدلتهم يمكن ترجيح رأي الحنابلة بأن البائن لا نفقة ولا سكنى لها، لما يلي:

١. حديث النبي ﷺ: "لا نفقة لك ولا سكنى"^(٢) فهو نص صريح، فأى شيء يعارض هذا.
 ٢. وقول عمر رضي الله عنه ومن وافقه، فقد خالفه علي، وابن عباس، وجابر^(٣)، ولو لم يخالفه أحد منهم، لم يقبل قوله؛ لأنه مخالف لقول رسول الله ﷺ فقول الرسول حجة على عمر وغيره^(٤).
 ٣. وقول عمر رضي الله عنه (لا ندع كتاب ربنا إلا لما هو موجود في كتاب الله تعالى)، والذي في الكتاب أن لها النفقة إذا كانت حاملاً، فغير الحامل لا يدل الكتاب على وجوب النفقة لها، لاشتراط الحمل للإنفاق.
 ٤. ولم يصح عن عمر رضي الله عنه أنه قال: (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة)، فإن أحمد أنكروه وقال: أما هذا فلا، ولكن قال: لا نقبل في ديننا قول امرأة.
- وهذا مردود بالإجماع على قبول قول المرأة في الرواية^(١)؛ فهو إذاً وارد في حفظ المرأة أو نسيانها، وغير وارد في موطن التشكيك في رواية المرأة.

(١) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) المبدع، ج ٨، ص ١٩٣.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٨٦.

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني برأي الحنفية، في وجوب نفقة العدة للبائن (٢)

حيث جاء فيه:

(تجب على الزوج نفقة معتدته من طلاق أو تفريق أو فسخ). فالقانون أوجب النفقة لكل

معتدة من طلاق أو تفريق أو فسخ، ولم يشر القانون إلى نوع الطلاق، فهذا يعني المطلق الرجعية والبائن (٣).

والنفقة في القانون تشمل السكنى، كما جاء في المادة (٦٦) (٤)، من القانون، وقد سبقت

الإشارة إليه في موضوع البينونة من العصمة

(١) المبدع، ج ٨، ص ١٩٣، والمغني، ج ٨، ص ١٨٦.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٣، في المادة [٧٩]

(٣) انظر: محمد سمارة، أحكام وآثار الزوجية، ص ٢٥٢.

(٤) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٠، المادة [٦٦].

المطلب الثالث: المطلقة الحامل:

اتفق الفقهاء^(١) على أن البائن الحامل، تجب لها النفقة والسكن واستدلوا بما يلي:

١. بقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ مَكَتُمْ مِنْ وَجَدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِضَعْفِهِنَّ وَلَئِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ فَلْيَبْرُوا﴾
عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ [الطلاق: ٦].

وجه الدلالة في الآية: أن للمطلقة الحامل النفقة والسكنى بنص الآية الكريمة، حيث أثبتت السكنى للمطلقة بحسب الوسع والطاقة، وإذا كانت حاملاً زادت الآية وجوب النفقة عليها حتى تضع حملها.

قال ابن عباس رضي الله عنه: (هذه المرأة يطلقها زوجها وهي حامل فأمر الله أن يسكنها وينفق عليها حتى تضع)^(٢).

٢. لحديث فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها ثلاثاً، "لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً"^(٣).
٣. أن الحمل ولد الزوج؛ فيجب عليه الإنفاق على ولده، ولا يمكنه الإنفاق على الحمل إلا بالإنفاق على الأم؛ فتجب النفقة في هذه الحال كما تجب أجرة الرضاع^(٤).

(١) انظر: المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٢، فتح القدير، ج ٤، ص ٤٠٦، الاختيار، ج ٤، ص ٨، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١٥، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩، وحاشية البجيرمي، ج ٤، ص ٥٤، والأم، ج ٥، ص ١٠٧، والمهذب، ص ٣، ص ١٢٥، والمغني، ج ٨، ص ١٨٥، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٤، والمبدع، ج ٨، ص ١٩١.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، الدر المنثور، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣)، ج ٨، ص ٢٠٧.

(٣) مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم ١٤٨٠، ج ٢، ص ١١١٧، وسنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في نفقة المبتوتة، رقم (٢٢٩٠)، ج ٢، ص ٢٨٧.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٨٥، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٥، والمبدع، ج ٨، ص ١٩٢.

رأي القانون في نفقة الحامل:

نصت المادة (٧٩) من قانون الأحوال الشخصية الأردني على ما يلي: (تجب على الزوج نفقة معتدته من طلاق أو تفريق أو فسخ)^(١). فلم يفرق النص بين الطلاق الرجعي والبائن، وبين الحامل والحائض^(٢)، والنفقة في القانون تشمل السكنى للحامل، كما جاء في المادة (٦٦)^(٣) من قانون الأحوال الشخصية الأردني، وقد سبقت الإشارة إليه في موضوع البينونة من العصمة.

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٣، المادة [٧٩].

(٢) إبراهيم، إبراهيم عبد الرحمن، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، ط ١ (عمان: دار الثقافة، ١٩٩٩م)، ص ٢٩٩.

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٠، المادة [٦٦].

المطلب الرابع: المخالعة:

الفرع الأول: تعريف الخلع لغةً واصطلاحاً:

الخلع لغةً: بضم الخاء أو فتحها: النزع والإزالة، يقال: خلّع فلان ثوبه إذا نزعته وأزاله عنه ماديّاً، وخلع فلان زوجته إذا أزال زوجيتها معنوياً، إلا أن العرف خص الخلع (بضم الخاء) في إزالة الزوجية، والخلع (بفتح الخاء) في إزالة غير الزوجية^(١).
الخلع اصطلاحاً: مفارقة الرجل زوجته على أن تدفع له مبلغاً من المال مقابل حصولها على الطلاق^(٢).

الفرع الثاني: حكمة مشروعيته:

شرع الله للزوجة حق الخلع، مقابل حق الرجل في تطليق زوجته إذا كره صحبتها وشق عليه دوام العشرة معها.

فإذا كرهت المرأة زوجها، وشقّ عليها دوام العشرة مع زوجها؛ فتستطيع التخلص منه بالمخالعة، مقابل أن تدفع له ما أعطاه إياه وما أنفق في سبيل الزواج بها^(٣).

ويرى بعض العلماء أن في جواز الخلع حكماً عظيمة وأموراً جليلة منها:

أولاً: تيسير أمر المفارقة للمرأة إن كرهت زوجها، وضافت به نفسها، وتخشى على نفسها أن لا تقيم حق الله مع زوجها بسبب هذا البغض.

ثانياً: تعويض الرجل عما أنفق في سبيل التزوج بها، وتأنيث بيت الزوجية لها، وما قدمه لها من هدايا وواجبات سوى ذلك، فأباح له الشرع أن يأخذ منها تعويضاً عن ذلك خوفاً من إمساكها

(١) القاموس المحيط، ج ١، ص ٩٢١، ولسان العرب، ج ٨، ص ٧٦.

(٢) انظر: المليجي، أحكام الأحوال الشخصية، ص ١٢٥، وانظر: الأشقر، عمر سليمان عبد الله، الواضح في

شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، ط ١، (عمان: دار النفائس، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ص ٢١٥.

(٣) انظر: التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ٢٠٧، والأشقر، الواضح، ص ٢١٦.

ضراراً فيسيء إليها وتسيء إليه، ولا معنى لحياة زوجية تقوم على النفرة والبغض وعدم الوفاق.

ثالثاً: رفع العبء عن كاهل الزوج، لأن إمساك الزوجة وهي كارهة له، فيه من القلق وعدم الاستقرار، فإن طلقها فقد ما قدمه لها، وفي ذلك ضرر نفسي وإرهاق يستوجب رفع العبء عنه^(١).

الفرع الرابع: أدلة مشروعية الخلع:

لقد ثبتت مشروعية الخلع في الإسلام في القرآن الكريم والسنة النبوية، وإجماع الأمة، والمعقول.

أولاً: القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ وَلَا يُحِلُّ لَكُمَّ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ذكرت الآية الكريمة الطلاق، وهو من حقوق الرجل، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله.

فإن خاف الزوجان ألا يؤديان ما حذ الله لكل واحد منهما على صاحبه من حق، وخشيا تعدي حقوق الله؛ فلا جناح على المرأة أن تفكدي من زوجها، ولا حرج فيما أعطت المرأة لفراق زوجها، ولا حرج على زوجها فيما أخذ من العوض على ذلك^(٢).

(١) المراسي السماحي، بحوث في فرق النكاح، ص ٣٣.

(٢) انظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، جامع البيان في تأويل القرآن، ط ١، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ن)، ج ٤، ص ٥٦٥-٥٦٦.

ثانياً: السنة النبوية:

ما أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ فقالت: نعم. فقال عليه الصلاة والسلام: أقبل الحديقة وطلقها تطليقه^(١)).

وجه الدلالة في الحديث الشريف: يدل هذا الحديث على أن المرأة إن خشيت أن لا تقيم حدود الله، بأن كانت تبغض زوجها بحيث لا تطيق دوام العشرة معه، وتخشى من شدة كراهيته له أن تقصر في أداء حقوق الزوج، فلا حرج على الزوج أن يأخذ منها ما قدم لها من مهر وغيره، ولا حرج عليها أن تقتدي نفسها برد ما أخذته منه^(٢).

ثالثاً: الإجماع:

انعقد الإجماع من السلف والخلف على القول بجواز الخلع ومشروعيته عند الحاجة إليه، كما بينتها الآية الكريمة؛ وهي الخوف ألا يقيما حدود الله^(٣).

رابعاً: المعقول:

إن الطلاق في الأصل بيد الرجل، وقد ترغب المرأة بالخلاص من زوجها لسبب من الأسباب، وهي لا تملك حق الطلاق؛ فتتفق مع زوجها أن تدفع له مقدار من المال مقابل أن يطلقها؛ فإذا رضي بذلك كانت مخالعة بينهما افتداء لها من حياة لا ترغب فيها وتخاف ألا تقيم حدود الله، فتد للزوج ما قدمه لها من أموال^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيفية الطلاق فيه، رقم (٤٩٧١)، ج ٥، ص ٢٠٢١.

(٢) انظر: عقلة، نظام الأسرة، ج ٣، ص ١٨٩.

(٣) المغني، ج ٧، ص ٢٤٦.

(٤) انظر التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ٢٠٧، وانظر عقلة نظام الأسرة، ج ٣، ص ١٩٠.

الفرع الخامس: نوع الطلاق الواقع بالخلع:

اختلف الفقهاء في نوع الفرقة المترتبة على الخلع، على قولين:

القول الأول: قول جمهور الفقهاء من الحنفية،^(١) والمالكية،^(٢) والشافعية،^(٣): يرون أن

الخلع يعتبر طلاقاً بائناً، واستدلوا بما يلي:

١. بقول النبي ﷺ لثابت بن قيس رضي الله عنه: "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة"^(٤).

وجه الدلالة في الحديث: أن هذا الحديث صريح على أن الخلع طلاق وليس فسخاً^(٥).

٢. أن الفسخ إنما هو الذي يقتضي الفرقة من غير اختيار الزوج والزوجة، والخلع يكون باختيارهما وتراضيهما^(٦).

القول الثاني: قول الحنابلة^(٧): أن الخلع فسخ؛ فلا ينقص به عدد الطلاقات، قد واستدلوا

بما يلي:

١. بقوله سبحانه وتعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكما أن تأخذا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به" إلى قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمَ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٠٨﴾ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ

(١) البدائع، ج ٣، ص ١٠٩، والبحر الرائق، ج ٤، ص ٧٩، والمبسوط، ج ٦، ص ١٧١.

(٢) التاج والإكليل، ج ٥، ص ٢٧٧، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٣٥٢.

(٣) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٤٤، وتحفة المحتاج، ج ٧، ص ٤٧٧.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيفية الطلاق فيه، رقم (٤٩٧١)، ج ٥، ص ٢٠٢١.

(٥) بدران أبو العينين، الفقه المقارن، ص ٤٠٨، وإسماعيل، محمد بكر، الفقه الواضح، ط ٢، (القاهرة: دار

المنار، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) ج ٢، ص ١٣٨.

(٦) محمد إسماعيل، الفقه الواضح، ص ١٣٨، أبو العينين: والفقه المقارن، ص ٤٠٩.

(٧) المغني، ج ٧، ص ٢٤٩، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢١٦.

طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ [البقرة: ٢٢٩-٢٣٠].

وجه الدلالة في الآيات: أن الله تعالى ذكر الطلاق؛ فقال "أَطْلَقْتُ مَرَّتَانٍ"؛ ثم ذكر بعده الافتداء وهو (الخلع) فقال: "فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْدَتَ بِهِ"، ثم ذكر الطلقة الثالثة؛ فقال: "فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ".

فلو كان الخلع طلاقاً، لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زواج، هو الطلاق الرابع^(١)، وهذا غير صحيح؛ لأن الطلاق مرتان تحل بعدهما المرأة لزوجها، أما الطلقة الثالثة فلا تحل له حتى تتزوج آخر، فإن طلقها فتحل لزوجها الأول.

فهذا الدليل من القرآن على أن الخلع فسخ وليس طلاق ولو وقع بلفظ الطلاق^(٢). قال ابن القيم: "والذي يدل على أنه ليس بطلاق، أن الله سبحانه وتعالى رتب على الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلاثة أحكام، كلها منقضية عن الخلع: أحدها: أن الزوج أحق بالرجعة فيه.

الثاني: أنه محسوب من الثلاث، فلا يحل بعد استيفاء العدد إلا بعد زواج وإصابة (أي: جماع). الثالث: أن العدة فيه ثلاثة قروء، وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة، وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين، ووقع ثالثة بعدها، وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق"^(٣).

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٥٠، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢١٦، وأبو العيينين: الفقه المقارن، ص ٤٠٨.

(٢) المشني، منال محمود، الخلع في قانون الأحوال الشخصية، ط ١، (عمان: دار الثقافة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

رسالة ماجستير مطبوعة في دراسات المرأة، الجامعة الأردنية، ص ٦٤.

(٣) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د:ت)، ج ٤، ص ٣٦.

ثمرة هذا الخلاف بين الجمهور والحنابلة.

إن الذين يقولون إن الخلع طلاق، يوقعون به طليقة بائنة؛ فينتقص عدد الطلاقات التي للزوج على زوجته؛ فلو خالعهما بعد أن طلقها مرتين، فلا تحل له حتى تتزوج رجلاً آخر وتنتهي عدتها منه. ومن رأى أن الخلع فسخ؛ فلا تنقص عدد الطلاقات؛ فإن كان قد طلقها قبل الخلع مرتين جاز أن تعود إليه دون الزواج من رجل آخر؛ لأنه لم يوقع غير تطليقتين والخلع لغو^(١).

رأي قانون الأحوال الشخصية الأردني:

جاء في المادة [٩٤]: "كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، والطلاق الذي نص على أنه بائن في هذا القانون"^(٢). والخلع: هو فرقة بعوض، لذلك يقع به تطليقة بائنة عملاً بالمادة [٩٤]^(٣). ويقع بهذه المخالعة طلاقاً بائناً، لأن الزوجة لا تقبل دفع العوض إلا لتبين من زوجها^(٤).

(١) انظر: أبو زيد، رشدي شحاتة، الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية (الإسكندرية: دار الوفاء ٢٠٠٨)، ص ٣٧٣، ومحمد إسماعيل، الفقه الواضح، ص ١٣٩، والشرنباصي، رمضان علي السيد، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣٢، والفقه المقارن: أبو العينين، ص ٤٠٧، والاشقر: الواضح، ص ٢٠.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٥، المادة [٩٤].

(٣) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ١١٢.

(٤) ملحم، أحمد سالم، الشرح التطبيقي لقانون الأحوال الشخصية الأردني، ط ١، (عمان: المطابع العسكرية ١٤١٩هـ-١٩٩٨)، ص ١٥٣.

الرأي الراجح:

بعد النظر في أدلة الفقهاء، يمكن ترجيح قول جمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية،

والشافعية، بأن فرقة الخلع طلاق بائن، وليس فسخاً وذلك لما يلي:-

١. أن الآية الكريمة التي استدلت بها القائلون القانون بأن فرقة الخلع هي فسخ، لا تدل على ذلك نصاً ولا دلالة، إنما تفيد أن الخلع فرقة ليس غير، وغاية ما بينته الآية الكريمة أن الله تعالى بين شرعية الطلاق الثلاث، ونص على حكم آخر؛ وهو الخلع الذي يجيزه للمرأة بأن تفتدي نفسها ببذل تدفعه لزوجها ولم تبين الآية أن ذلك طلاق أم لا.

فجاءت السنة النبوية وبيّنت أن الخلع طلاق، كما هو واضح بنص الحديث الشريف في قصة ثابت بن قيس السابق والذي أخرجه البخاري^(١).

٢. أن الفسوخ هي التي تقتضي الفرقة بين الزوجين بغير اختيار الزوج، أما الخلع؛ فيرجع إلى الاختيار سواء كان باتفاق الطرفين أو باختيار الزوجة، أو الزوج وعرضه على الزوجة، ومن ثم فهو يختلف عن الفسخ الذي يقع بغير اختيار الزوجين؛ كمن تزوج بامرأة ثم تبين أنها أخته من الرضاع؛ فيفسخ عقد زواجهما بغير اختيارهما.

فلما لم يصح الخلع أن يكون فسخاً، تعين أن يكون طلاقاً^(٢).

٣. أن النبي ﷺ قال لثابت بن قيس فيما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: "أقبل الحديقة وطلقها تطليقة"^(٣).

فحديث رسول الله ﷺ صريح في أن الخلع طلاق^(٤).

(١) انظر، المرسى، بحوث في فرق النكاح، ص ١١٦.

(٢) انظر، مطاوع، أمير محمد، الخلع بين الشريعة والقانون، (الإسكندرية: دار الإيمان، ٢٠٠٢)، ص ٢٠٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الخلع وكيفية الطلاق فيه، رقم (٤٩٧١)، ج ٥، ص ٢٠٢١.

(٤) المرسى السماحي، بحوث في فرق النكاح، ص ١١٧.

٤. أن الخلع فرقة بعد تمام النكاح، والأصل في هذه الفرقة أن تكون طلاقاً؛ لأن ذلك هو المعهود، والواجب الأخذ به ما لم يثبت دليل على خلافه^(١).

٥. إن قوله تعالى: "وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا.." يصح أن تكون جملة اعتراضية بين الكلام عن الطلاق في صدر الآية، وصدر الآية الثانية ولعل الفائدة من ذكر الخلع في قوله تعالى "وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ" إشارة إلى أن الخلع يأخذ حكم الطلاق، وإن اختلف في بعض المسائل^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٢) أمير مطاوع، الخلع، ص ٢٠١.

الفرع السادس: نفقة المخالعة وسكناها:

أولاً: ما يجب للمختلعة إذا كانت حاملاً.

لا خلاف بين الفقهاء^(١) في وجوب النفقة والسكنى للمختلعة الحامل ما دامت في العدة. واستدلوا لذلك بما استدلوا به للمبتوتة الحامل، لأن المختلعة، هي مطلقة بائن كما تم ترجيحه سابقاً.

ثانياً: ما يجب للمخالعة إذا كانت غير حامل.

اختلف الفقهاء في وجوب النفقة لها على ثلاثة أقوال:

سبق عرضها في المطلب الثاني عند الحديث المطلقة البائن، مع بيان الأقوال وأدلتها، ورجحت رأي الحنابلة بأن الحائل لا نفقة لها ولا سكنى، والمختلعة الحائل تأخذ الحكم نفسه لأنها مطلقة بائن.

رأي القانون في نفقة العدة للمخالعة:

١- في المادة [٧٩]^(٢): (تجب على الزوج نفقة معتدته من طلاق أو تفريق أو فسخ) وهذا يعني وجوب النفقة للزوجة المعتدة على زوجها أياً كان سبب الفراق، مخالعة أو غير مخالعة، وسواء أكانت حاملاً أم حائل.

وهذا الرأي موافق للحنفية في وجوب النفقة لكل مطلقة، جاء في القرار رقم

(٩١٥٠)^(٣). بأن (نفقة الزوجة تستمر إلى انتهاء العدة).

(١) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٣، والبحر الرائق، ج ٤، ص ٢١٧، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١٥، وحاشية العدوي، ج ٢، ص ١٢٦، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩، والأم، ج ٥، ص ١٠٩، والمهذب، ج ٣، ص ١٢٥، والمغني، ج ٨، ص ١٨٥، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٥.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٣، المادة [٧٩].

(٣) عمرو، القرارات القضائية، ص ٢٤٧.

٢- المادة [١٠٨] ^(١): نفقة العدة لا تسقط إلا إذا نصَّ عليها صراحة في عقد المخالعة، وجاء في مفهوم القرار (٢٦٩٦٤) ^(٢)، أن الزوجة إن طلبت الطلاق من زوجها مقابل أن تبرؤه من نفقة العدة؛ فطلّقها فوراً جاز الإبراء.

وقد أخذ القانون برأي الحنفية ^(٣) في هذا الشأن، إلا أن القانون لم يشير إلى قضية السكنى، بينما الحنفية لا يصح عندهم إسقاط المخالعة للسكنى؛ لأن السكنى حق لله تعالى وإسقاطه باطل عندهم، أما النفقة؛ فتُسقط حق نفسها فيصح.

^(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٨، المادة [٢٠٨].

^(٢) عمرو، القرارات القضائية، ص ٥.

^(٣) المبسوط، ج ٥، ص ٢٠٣، والبحر الرائق، ج ٤، ص ٢١٧.

المبحث الثاني:

الفرقة بالوفاة وما يترتب عليها من أحكام

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: مكان إقامة المتوفى عنها زوجها أثناء العدة.

المطلب الثاني: المهر المؤجل وعلاقته ببيت الزوجية.

المطلب الأول: مكان إقامة المتوفى عنها زوجها أثناء العدة:

اختلف الفقهاء في مكان إقامة المتوفى عنها زوجها، ووجوب السكنى في مال المتوفى أيام عدتها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية^(١) وهو قول عند الشافعية^(٢)، أنه لا يجب للمتوفى عنها زوجها المسكن أو دفع أجره من التركة في فترة عدتها.

واستدلوا بما يلي:

١. بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

قال ابن عباس رضي الله عنه: "كان للمتوفى عنها زوجها نفقتها وسكنها في بيت الزوجية سنة، فنسختها آية الموارث، فجعل لهن الربع أو الثمن من تركة الزوج"^(٣).
قال عطاء: "جاء الميراث فنسخ السكن، فتعبد حيث شاءت، ولا سكنى لها"^(٤).
٢- أن المال انتقل إلى الورثة؛ فصار مملوكاً لغير الزوج؛ فلا يمكن إيجاب السكنى في ملك الورثة^(٥).

(١) الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د: ت)، ج ٣، ص ٣٧، وابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر، د: ت)، ج ٤، ص ٣٤٤.

(٢) مغني المحتاج، ج ٥، ص ١٠٥، والأم، ج ٥، ص ٢٢٧.

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة (السعودية: دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ج ١، ص ٦٥٨، والطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٥، ص ٢٥٥.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ١، ص ٦٥٩، والطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج ٥، ص ٢٥٩.

(٥) فتح القدير، ج ٤، ص ٤٠٦، وتبين الحقائق: ج ٣، ص ٦١، والأم: ج ٥، ص ٢٢٧.

٣- أن العبادات تؤثر فيها الأعذار، وبيان ذلك، أن المتوفى عنها زوجها، إن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها؛ فأخرجها الورثة من نصيبهم، انتقلت من الدار، فالانتقال هنا بعذر؛ فصارت كالتي تخرج من المنزل خوفاً من سقوطه.

فإن أُذِنَ لها الورثة، أو كان نصيبها من دار الميت يكفيها، تعتد في البيت الذي وجبت فيه العدة، أو تدفع أجرة المسكن إن قدرت على ذلك^(١).

القول الثاني: ذهب الحنابلة^(٢) إلى أن الحائل المتوفى عنها زوجها لا سكنى لها، وإن كانت حاملاً؛ ففيها روايتان بالوجوب وعدمه.

واستدلوا بما يلي:

١- إن كانت حائلاً؛ فلا سكنى لها؛ لأن النكاح قد زال بالموت^(٣).

٢- إن كانت حاملاً ففيها روايتان في المذهب:

الأولى: لها السكنى؛ لأنها حامل من زوجها، فكانت لها السكنى والنفقة كالمطلقة^(٤).

الثانية وهي الأصح في المذهب: لا سكنى لها؛ لأن المال انتقل إلى الورثة، وسواء كانت السكنى للأم أو من أجل الحمل فلا يلزم الورثة بذلك، لأن الحمل إن كان له نصيب من الورثة فينفق عليه منه، وإلا لا يلزم الورثة على ذلك^(٥).

القول الثالث: ذهب المالكية^(٦) والشافعية^(٧) في الأظهر، أنه يجب لها السكنى في تركة المتوفى ولو كانت حائلاً.

(١) تبين الحقائق، ج ٣، ص ٣٧، وفتح القدير، ج ٤، ص ٣٤٤.

(٢) المغني، ج ٨، ص ١٨٧، ابن مرعي، مرعي بن يوسف الحنبلي، دليل الطالب على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، ط ٢ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٩هـ) ج ١، ص ٢٨٤.

(٣) المغني، ج ٨، ص ١٨٧.

(٤) دليل الطالب، ج ١، ص ٢٨٤، والمغني، ج ٨، ص ١٨٧، والإنصاف، ج ٩، ص ٣٦٨.

(٥) المغني، ج ٨، ص ١٨٧، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٦٧.

(٦) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٩، والتاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٠٧.

(٧) البجيرمي على الخطيب، ج ٤، ص ٥٤، والأم، ج ٥، ص ٢٢٧، ومغني المحتاج، ج ٥، ص ١٠٥.

واشترط المالكية لسكنى المتوفي عنها زوجها شرطين:

الأول: أن يكون الزوج قد دخل بها^(١).

الثاني: أن يكون المسكن للميت، أو بإجارة قد دفع أجرتها قبل موته؛ فإن دفع لمدة معينة، فلها السكنى بمقدار ما دفع للإيجار.

وقالوا: هي أحق لسكنائها من الورثة والغرماء؛ فإن بيعت استثنى سكنائها إلى انقضاء عدتها. فإن لم يكن المسكن للميت ولم يؤد أجرته؛ فإن أخرجوها جاز أن تسكن في غيره حتى تتم عدتها، وليس على الورثة استجاره من مالهم، وعليها أن تستأجر لنفسها من مالها^(٢). واستدلوا بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق ١]

وجه الدلالة في الآية: أن الله سبحانه وتعالى، فرض للمعتدة من الطلاق السكنى في هذه الآية، والمعتدة من وفاة في معناها؛ فيحتمل أن يجعل لها السكنى؛ لأنها في معنى المعتدات^(٣).

٢- ما روي عن مالك، عن سعيد بن إسحاق، عن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، أن الفريضة بنت مالك بن سنان - وهي أخت أبي سعيد الخدري - أخبرته؛ أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة - فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا، حتى إذا كانوا بطرف القدوم لحقهم فقتلوه، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي. فإن زوجي لم يتركني في منزل يملك ولا نفقة. قالت: فقال رسول الله ﷺ: "نعم"، فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد، دعاني أو أمر بي رسول الله ﷺ فدعيت له فقال: "كيف قلت؟" قالت: فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي؛ فقال: "امكثي في بيتك"

(١) حاشية العدوي، ج ٢، ص ١٢٧.

(٢) التاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٠٧، وحاشية العدوي، ج ٢، ص ١٢٧، وفتح الجليل، ج ٤، ص ٣٣٠.

(٣) الأم، ج ٥، ص ٢٢٦.

حتى يبلغ الكتاب أجله"، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان عثمان بن عفان (رضي الله عنه) أرسل لي فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضي به^(١).

وجه الدلالة في الحديث: أن النبي ﷺ أمر فريضة بالسكنى في بيتها من غير استئذان الورثة، ولو لم تجب السكنى لم يكن لها أن تسكن إلا بإذنهم.

قال الشافعي: (فإن كانت في مسكن الزوج لزمها أن تعتد فيه للحديث المتقدم وإلا وجب من تركته أجره مسكن لها، وهي مقدمة على الميراث والوصية والديون؛ لأنه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون، فإن لم يكن للمتوفى مال، فيستأجر لها، وقيل: يستحب التبرع بها من مال الورثة، وإلا للقاضي إسكانها من بيت المال)^(٢).

٣. أن المتوفى عنها زوجها معتدة من نكاح صحيح؛ فيجب لها السكن كالمطلقة^(٣).

٤. وتجب السكن لتحسين ماء الزوج؛ فحال الزوجية وعدمه سواء^(٤)؛ فالسكنى استحققتها في حال الحياة؛ فلم تسقط بموت الزوج^(٥).

المناقشة والترجيح:

بالنظر فيما تقدم من أدلة الفقهاء، يتبين اختيار ما ذهب إليه القائلون بعدم وجوب السكن للمتوفى عنها زوجها، وذلك للأدلة التالية:

(١) أخرجه أبو داود، ج ٢، ص ٢٩١ رقم (٢٣٠٠)، والترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د: ت) ج ٣، ص ٥٠٨، رقم (٤٢٩٢) وقال: (حديث حسن صحيح)، وسنن النسائي (المجتبى)، ج ٦، ص ١٩٩ (٣٥٢٩)، ومسنده أحمد، ج ٦، ص ٣٧٠ رقم (٢٧١٣٢)، والمعجم الكبير، ج ٢٤، ص ٤٤١ رقم (١٠٧٩)، وابن حبان، محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، رقم (٤٢٩٢)، ج ١٠، ص ١٢٨.

(٢) الأم، ج ٥، ص ٢٢٧، والجبرمي على الخطيب ج ٤، ص ٥٤.

(٣) المذهب، ج ٣، ص ١٥٦.

(٤) الجبرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٥٤.

(٥) مغني المحتاج، ج ٥، ص ١٠٥.

١. ليس في القرآن ما يدل على وجوب السكنى للمتوفى عنها زوجها^(١)، ووجه استدلالهم بالقرآن على وجوب السكنى غير قطعية، بل قائمة على احتمال ان يجعل لها السكنى كبقية المعتدات، والاحتمال لا تقوم له حجة، اذا كان غير مستند إلى دليل.

٢. أن السكنى كانت واجبة على الزوج حال قيام الزوجية، وبعد الموت انعدم ذلك، فهو ليس أهلاً لذلك، ولا ملك له بعد الوفاة.

٣. أنه لا يمكن إيجاب السكنى على الورثة، كما ذكر الشافعية؛ لأن ذلك حق شخصي على الزوج، فلا يكلف وارثه بذلك^(٢).

٤. أن المال انتقل إلى الورثة فلا تجب في ما لهم^(٣).

رأي قانون الأحوال الشخصية الأردني:

جاء في المادة [١٤٦]: "تعتد معتدة الطلاق الرجعي والوفاء في البيت المضاف للزوجين بالسكنى قبل الفرقة، وإن طلقت أو مات عنها وهي في غير مسكنها عادت إليه فوراً، ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها إلا لضرورة، ولمعتدة الوفاة الخروج لقضاء مصلحتها، ولا تبيت خارج بيتها، وإذا اضطر الزوجان للخروج من البيت فتنقل معتدة الطلاق إلى حيث يشاء الزوج، وإذا اضطرت معتدة الوفاة إلى الخروج؛ فتنقل إلى أقرب موضع منه"^(٤).

يلاحظ: أن القانون الأردني أخذ برأي الشافعية، والمالكية، وهو قول للحنابلة في شأن الحامل المتوفى عنها زوجها، ووجوب سكنائها في البيت المضاف للزوجين بالسكنى قبل الموت.

(١) والزوبعي، ليلي حسن محمد، أحكام العدة في الشريعة الإسلامية، ط٢، (الأردن: مؤسسة السوراق: ٢٠٠٧)، ص ٢٠٩.

(٢) محمد عبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ٣٤٩.

(٣) محمد فوزي، الطلاق ومذاهبه، ص ٩٧.

(٤) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣٨.

المطلب الثاني: المهر المؤجل وعلاقته ببيت الزوجية:

المهر المؤجل يستحق شرعاً بأحد أمرين: الأول: الوفاة. والثاني: الطلاق.

وبناء على ذلك، فإذا مات أحد الزوجين استحق المهر المؤجل، وبذلك ينتهي بيت

الزوجية.

الفرع الأول: تعريف المهر:

المهر: هو المال الذي تستحقه الزوجة على زوجها بسبب عقد الزواج عليها، أو بالدخول

بها دخولاً حقيقياً^(١).

وقد شرع المولى عز وجل المهر على أنه عطاء من الرجل للمرأة، وهدية لازمة، وليس

بدلاً كالثمن للسلعة ويدل على ذلك قوله سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ مِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] ، أي:

هدية؛ ليكون تعبيراً عن مودته وإخلاصه^(٢).

الفرع الثاني: وجوب المهر المسمى بالموت:

اتفق الفقهاء على أنه إذا مات أحد الزوجين؛ فيلزم دفع المهر المؤجل الذي سُمي به

المهر، كما هو منصوص عليه في عقد الزواج، وذلك عند الموت، سواء مات الزوج؛ فتأخذ

الزوجة مهرها.

وإذا ماتت الزوجة، ثبت الحق لورثتها، ومنهم الزوج فيأخذون حصتهم من المهر حيث

يدخل ضمن التركة^(٣).

(١): انظر، محمد عبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ١٢٥، والسرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٩٧.

(٢): انظر، خالد ورققاه، أحكام الأحوال الشخصية، ص ٩٠.

(٣): انظر، البدائع ج ٢، ص ٢٩٤، وابن عابدين، ج ٣، ص ١٥١، ومنح الجليل: ج ٣، ص ٤٣٢، وحاشية الدسوقي: ج ٢، ص ٣٠٠، ومغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٨٣، والأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت)، ج ٣، ص ٤٣٢، وابن قدامة، المغني، ج ٧، ص ١٨٩، والبهوتي، كشف القناع، ج ٥، ص ١٥٠، والتكروري، شرح قانون الأحوال، ص ١١٩.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١. إجماع الصحابة رضي الله عنهم^(١).
٢. أنه بالموت لا يبطل النكاح، بدليل التوارث، والموت نهاية للعقد؛ فيستقر به العوض - المهر - كانهاء الإجارة^(٢).
٣. أن الزواج ينتهي بموت أحد الزوجين، وبذلك تتأكد أحكامه ومنه المهر؛ فالمهر كان واجباً بالعقد، والعقد لم يفسخ بالموت، لكن ينتهي بنهاية العمر، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى ويتقرر^(٣).
٤. أن كل المهر لمّا وجب بالعقد، صار ديناً على الزوج، والموت ليس مسقطاً للدين في الشريعة، فلا يسقط شيء كسائر الديون^(٤).

مما سبق يظهر علاقة المهر المؤجل ببيت الزوجية، فبعد وفاة أحد الزوجين، ينتهي بيت الزوجية؛ ويترتب على انتهائه ثبوت المهر المؤجل.

الفرع الثالث: موت أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه للمهر.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: للحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) وهو قول عند المالكية^(٧) والشافعية^(٨)، يتأكد

للزوجة إن مات زوجها مهر المثل في هذه الحالة.

(١) أسنى المطالب، ج ٣، ص ٢٠٤، ومغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٨٣.

(٢) كشف القناع، ج ٥، ص ١٥٠، وأسنى المطالب، ج ٣، ص ٢٠٤.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٤) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٥) المبسوط، ج ٥، ص ٦٢، وحاشية ابن عابدين: ج ٣، ص ١٥٦.

(٦) المغني، ج ٧، ص ١٨٩، وكشف القناع: ج ٥، ص ١٥٠.

(٧) حاشية العدوي، ج ٢، ص ٩٠.

(٨) تحفة المحتاج، ج ٧، ص ٣٩٧.

ومهر المثل: ما يرغب فيه عادة مثلها نسباً وصفةً، وتقاس على نساء العصابة في قضية

المهر كأخت وعمه^(١).

واستدلوا بما يلي:

١. بما روي أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قضى في امرأة مات عنها زوجها، ولم يكن قد فرض لها شيئاً، بأن لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط؛ فقام رجلان. وقالوا: نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة يقال لها: بروع بنت واشق، بمثل قضيتك في هذه، فسرَّ ابن مسعود رضي الله عنه سروراً لم يسر قط مثله بعد إسلامه لما وافق قضاؤه قضاء النبي ﷺ^(٢).

٢. ولأن المعنى الذي وجب كل المسمى به بعد موت أحد الزوجين في نكاح فيه تسمية موجود في نكاح لا تسمية فيه^(٣).

القول الثاني: قول للمالكية^(٤)، وقول عند الشافعية^(٥): أن لمن مات عنها زوجها في نكاح لم يسم لها فيه مهرًا، الميراث فقط، ولا مهر لها، ولزوجها الميراث إن ماتت، وخص المالكية ذلك بما إذا كانت وفاة الزوج قبل الدخول فقط.

واستدلوا: بأن الأصل عدم المهر في هذه الحالة؛ لأنه لم يسم لها شيء، فيبقى الأمر على هذا الأصل، وتستحق ما فرض الله لها من ميراث زوجها.

(١) تحفة المحتاج، ج ٧، ص ٣٩٧.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولما يسم صداقاً حتى مات، رقم (٢١١٤)، ج ٢، ص ٢٣٧، سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها، رقم (١١٤٥) وقال: (حديث حسن صحيح)، وسنن النسائي (المجتبى)، كتاب النكاح، باب إباحة الزوج بغير صداق، رقم (٣٣٥٤)، ج ٦، ص ١٢٢، وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك، رقم (١٨٩١)، ج ١، ص ٦٠٩، ومسند أحمد، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ج ٤، ص ٢٨٠.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٥، والمبسوط، ج ٥، ص ٦٢، والمغني: ج ٧، ص ٨٩.

(٤) حاشية العدوي، ج ٢، ص ٧٠.

(٥) تحفة المحتاج، ج ٧، ص ٣٩٧، والأم، ج ٥، ص ٦٨.

وقد رد أصحاب هذا القول على أدلة القول الأول بأن حديث بروع بنت واشق فيه اضطراب،

روي مرة عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن رجل من أشجع^(١).

وقد رد أصحاب القول الأول عليهم بما يلي:

١. أن ابن سنان صحابي مشهور، والاختلاف فيه لا يضر؛ فإن جميع الروايات فيه صحيحة^(٢).

٢. أن الاضطراب غير قادح في هذا الموطن؛ لأنه متردد بين صحابي وصحابي، وهذا لا يطعن به في الرواية.

٣- أن عدم معرفة علماء المدينة للراوي؛ لا يقدح بعدالة الراوي^(٣).

الفرع الرابع: قتل المرأة نفسها أو زوجها وعلاقة ذلك بالمهر.

أولاً: اختلف الفقهاء في وجوب المهر على الزوج إن قتلت المرأة نفسها؛ على قولين:

القول الأول: مذهب الحنفية،^(٤) والمالكية،^(٥) والشافعية،^(٦) والحنابلة،^(٧): أن المهر يتأكد

بقتلها نفسها؛ وعللوا ذلك :

أنه بالقتل فوتت حقها؛ ولكن المهر هو ملك الورثة؛ فلا يحتمل السقوط بفعلها، كما لو

قتلها زوجها أو أجنبي.

(١) الأم، ج ٥، ص ٦٨.

(٢) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار (بيروت: دار

الجيل، ١٩٧٣م)، ج ٦، ص ٣١٨.

(٣) سبل السلام، ج ٣، ص ١٥١.

(٤) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٥) حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٣٠١.

(٦) البجيرمي علي الخطيب، ج ٣، ص ٤٤١.

(٧) كشف القناع، ج ٥، ص ١٥٠.

القول الثاني: قول زفر^(١): يسقط مهرها؛ لأنها فوتت حق الزوج عليها بجنايتها على

نفسها.

ثانياً: إن قتلت المرأة زوجها:

للفقهاء في هذه المسألة قولين على النحو الآتي:

القول الأول: ذهب الحنفية: إلى أن المهر يتأكد، وقالوا: لأن الموت لا يسقط الدين فكذلك

المهر كسائر الديون.

القول الثاني: ذهب الجمهور وزفر^(٢): إلى أن المهر يُسقط كله، إذا قتلت زوجها قبل

الدخول، وقالوا: لأنها تعامل بنقيض مقصودها، ولأنها متهمة، ولئلا يكون ذريعة لقتل النساء

أزواجهن^(٣).

المناقشة والترحيج:

بعد النظر في أدلة الفقهاء في مسألة موت أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه للمهر،

يمكن ترجيح رأي الجمهور من الحنفية، والحنابلة، وقول للمالكية، والشافعية، الذين قالوا: بأن

المهر يتأكد للزوجة، إن مات زوجها؛ لأن حديث بروع بنت واشق صريح بقضاء رسول الله

ﷺ لها بمهر المثل؛ وهو حديث حسن صحيح كما ذكر الترمذي سابقاً.

أما مسألة قتل المرأة نفسها، فيمكن ترجيح رأي الجمهور، الذين قالوا: بأن المهر يتأكد

لها بقتلها لنفسها؛ لأنه حق للورثة لا يحتمل السقوط بفعلها، لأن قتلها لنفسها لا يفوت حق الورثة

في المهر.

(١) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٩٤. وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٣٠١، ومغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٨٣.

(٣) حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٣٠١.

أما مسألة قتل المرأة زوجها؛ فالأرجح إسقاط جميع المهر، ك رأي الجمهور وزفر؛ "لأن قتل زوجها جناية، وما عُدَّت الجنايات مؤكّدت للحقوق، فتعامل بنقيض مقصودها"^(١)، ومن استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، وتقاس هذه المسألة على مسألة قتل المورث لمورثه، أو الموصى له للموصي.

رأي قانون الأحوال الشخصية الأردني:

جاء في المادة [٤٨]^(٢): (إذا سمي مهر في العقد الصحيح لزم أدائه كاملاً بوفاء أحد الزوجين أو بالطلاق بعد الخلوة الصحيحة، أما إذا وقع الطلاق قبل الوطاء والخلوة الصحيحة لزم نصف المهر المسمّى).

وجاء في المادة [٥٤]^(٣): (إذا لم يسم المهر في العقد الصحيح أو تزوجها على أنه لا مهر لها، أو سمي بالمهر وكانت التسمية فاسدة يلزم مهر المثل).

ولم يشر قانون الأحوال الشخصية إلى موضوع الفرقة بالوفاء، إذا لم يسم المهر في العقد الصحيح، وإنما النص جاء في حال الزواج فقط.

وجاء في القرار رقم (٩٢٣٨) الحكم للمدعية بمهرها المؤجل وتوابع المهر المعجل على تركة المتوفى، بعد استكمال أسباب ثبوته لا يتوقف على وجود تركة للمتوفى، وعلى المحكوم له أن يتحرى التركة لتنفيذ الحكم...).

(١) السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ، ص ١١٤.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٦، المادة [٤٨].

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٧، المادة [٥٤].

الفصل الثالث

حقوق ومشكلات تتعلق ببيت الزوجية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الحقوق المتعلقة ببيت الزوجية.

المبحث الثاني: قضايا ومشكلات اجتماعية وأثرها على بيت

الزوجية.

المبحث الأول

الحقوق المتعلقة ببيت الزوجية:

ويتضمن المبحث ستة مطالب:

المطلب الأول: حقوق الزوجة في النفقة والخدمة.

المطلب الثاني: القدرة وأثرها على بيت الزوجية.

المطلب الثالث: حق الطّاعة.

المطلب الرابع: القرار في بيت الزوجية.

المطلب الخامس: المحافظة على نفسها وأولادها ومال الزوج

وأسراره.

المطلب السادس: حق التأديب.

المطلب الأول: حقوق الزوجة في النفقة والخدمة:

ويتضمن هذا المطلب فروعاً على النحو التالي:

الفرع الأول: نفقة الزوجة وكيفية تقديرها.

الفرع الثاني: إنفاق الزوجة العاملة على البيت من مالها.

الفرع الثالث: الخدمة ضمن الضوابط الشرعية.

الفرع الرابع: نفقة الخادم.

المطلب الأول: حقوق الزوجة في النفقة والخدمة:

وسوف أعرض هذا المطلب من خلال أربعة فروع، على النحو الآتي:

الفرع الأول: نفقة الزوجة وكيفية تقديرها:

اتفق الفقهاء^(١) على وجوب نفقة الزوجة على زوجها، وثبت ذلك بأدلة من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

أولاً: من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ أَنَّهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾ (الطلاق: ٧).

٢- وقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِمَّا فِي بَيْتِكُمْ مِّن سَكْنَةٍ مِّن سَكْنَتِكُمْ وَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ مِمَّا فِي بَيْتِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦).

وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: أسكنوهن من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم وقرأته كروايته عن رسول الله ﷺ^(٢).

وجه الاستدلال: يستدل بها على وجوب النفقة بالإضافة إلى السكن من هذه القراءة.

وجه الاستدلال من الآيات السابقة: الآيات واضحة الدلالة في وجوب النفقة للزوجة، أي لينفق الزوج على زوجته وعلى ولده الصغير على قدر وسعه حتى يوسع عليهما، ومن كان فقيراً فعلى قدر ذلك^(٣).

(١) البدائع ج ٤، ص ١٥، والمبسوط ج ٥، ص ١٨٠، والأم ج ٥، ص ٨٧. وأسنى المطالب: ج ٣، ص ٤٢٦، وتكملة المجموع ج ١٨، ص ٢٣٥، ومواهب الجليل ج ٤، ص ١٨١، وحاشية الصاوي ج ٢، ص ٧٢٩، وحاشية الدسوقي ج ٢، ص ٥٠٩، والمغني ج ٨، ص ١٥٦، وكشاف القناع ج ٥، ص ٤٦٠.

(٢) الألويسي، روح المعاني، ج ٢٨، ص ١٣٩.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٨، ص ١٧٠.

ثانياً: الأدلة من السنة:

- ١- قوله ﷺ في حجة الوداع: (اتقوا الله في النساء؛ فإنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) (١).
- ٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت هند أم معاوية لرسول الله ﷺ إن أبا سفيان رجل شحيح؛ فهل علي جناح أن آخذ من ماله سرّاً؟ قال: "خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف" (٢).
- ٣- عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحداً عليه. قال: " أن يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكتسى، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح، ولا يهجر إلا في البيت" (٣).

ثالثاً: الأدلة من الإجماع:

اتفق أهل العلم على وجوب نفقة الزوجات على أزواجهن (٤).

رابعاً: الدليل من القياس:

إن المرأة محبوسة لحق الزوج، ممنوعة من الخروج للكسب؛ فوجب لها النفقة، ومن كان محبوساً لحق شخص كانت نفقته عليه فالقاضي والوالي والعامل في الصدقات، جعل لهم رزق في بيت مال المسلمين؛ لأنهم محبوسون لجهتهم فجعلت نفقتهم في بيت المال (٥).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، ج ٢، ص ٨٨٩-٨٩٠.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب من أجرى امر الامصار على ما يتعارفون بينهم، رقم ٢٠٩٧، ج ٢، ص ٧٦٩. واللفظ له، ومسلم، كتاب الاقضية، باب قضية هند، رقم (١٧١٤)، ج ٣، ص ١٣٣٨.

(٣) النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م) رقم الحديث (٢٧٦٤)، ج ٢، ص ٤٠٢ وقال: (حديث صحيح) لم يخرجاه.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٥٦.

(٥) الاختيار ج ٤، ص ٣، والمبسوط ج ٥، ص ١٨١، وكشاف القناع ج ٥، ص ٤٦٠، والمغني ج ٨، ص ١٥٦.

وتقدر النفقة بما يكفي الزوجة من الطعام والكساء، وما تحتاج إليه من ضروريات الحياة وذلك بالمعروف وبحسب حال الزوج من اليسر والعسر، وذلك لقوله تعالى: ﴿لِيُفِيقَ دُوسَعَةً مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِيقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفَّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾ (الطلاق: ٧).

فإذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها، وهو يتولى الإنفاق عليها، ويتولى إحضار ما فيه كفايتها من طعام وكسوة وغيرهما، فليس للزوجة أن تطلب فرض نفقة، لأن الزوج قائم بالواجب عليه^(١).

فإن لم تجد الزوجة كفايتها من النفقة جاز لها أن تأخذ من مال زوجها من غير إذنه بالمعروف، ومن غير إسراف، بدليل خبر هند رضي الله عنها السابق.

وفي تعليل ذلك يقول الفقهاء: إن الزوج منع الواجب عليه وهي مستحقة له، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه^(٢)، فإن تركها بلا نفقة ولم تجد ما تأخذه منه؛ فإن لها الحق أن تطلب فرض نفقة لها من الطعام والكسوة، فإن ثبت ذلك، فرض لها القاضي النفقة بأنواعها، وأمر الزوج بأداء ما فرض لها، ويصح أن تكون النفقة أصنافاً، بأن يرتب لطعامها مقادير معينة من خبز ولحم وخضر، وما يستلزمه طعامها، ويرتب لكسوتها حسب الفصول كذلك.

ويصح أن يفرض لها بدل ذلك نقوداً؛ وهي تشتري بها ما يلزم^(٣).

(١) المبسوط جـ ٥، ص ١٨١، ومغني المحتاج جـ ٥، ص ١٥٦ - ١٥٨، وحاشية الدسوقي، جـ ٢، ص ٥١٤، خلاف: أحكام الأحوال الشخصية، ص ١٠٨، سميرة هاشم، الرجل في الأسرة، ص ١٤٠، وإبراهيم عبد الرحمن، الوسيط في شرح قانون الأحوال ص ١١٦، عبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ١٩٢، عقله: نظام الأسرة، جـ ٢، ص ٣١٦.

(٢) محمد إسماعيل، الفقه الواضح، جـ ٢، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) المبسوط: جـ ٥، ص ١٨١، ومغني المحتاج: جـ ٥، ص ١٥٦ - ١٥٨، وحاشية الدسوقي: جـ ٢، ص ٥١٤، وخلاف: أحكام الأحوال الشخصية، ص ١٠٩، وعقله، نظام الأسرة، جـ ٢، ص ٣١٦، وعبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ١٩٣.

وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني، في المادة (٧٠): "تفرض نفقة الزوجة بحسب حال الزوج يسرا وعسرا، وتجوز زيادتها ونقصها تبعا لحالته، على ألا تقل عن الحد الأدنى من القوت والكسوة الضروريين للزوجة"^(١).

وقد أخذ القانون برأي الشافعية والحنفية في قول وهو اعتبار حال الزوج في النفقة وقد ذكرت سابقا أسباب الترجيح في الفصل التمهيدي عند الكلام عن المعيار المعتبر في بيت الزوجية.

الفرع الثاني: إنفاق الزوجة العاملة على البيت من مالها:

إن من الأحكام المقررة شرعاً أن نفقة الزوجة تجب على زوجها، كما سبق بيانه في الفرع الأول، فالزوج هو المسؤول الأول والأخير في البيت بالرغم من عمل الزوجة ومن ثم، فليس على الزوجة المشاركة في نفقات البيت مهما كان ثراؤها، وأيا كان راتبها في العمل، وهذا لا يخفف من مسؤولية الزوج في الإنفاق على البيت وإن كانت زوجته غنية، أو تعمل بأجر

كبير^(٢). قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ نَفْسًا فَكُلُوهُنَّ مِنِّي﴾

(النساء: ٤).

وجه الدلالة في الآية: أن فيها إشارة إلى وجوب احترام الرجل لملكية المرأة، فيحرم (على الزوج أن يأخذ من صداقها شيئاً إلا عن طيب نفس، وذلك إبطال لما كان الناس عليه في الجاهلية، والحكمة من ذلك، تقرير مبدأ الحرية للمرأة في التملك والتصرف فيما تملك، وكذلك رفع قيمة الرجل وتكريمه وتحقيق قيامه عليها.

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢١، المادة [٧٠].

(٢) عقله، نظام الأسرة، ج ٢، ص ٣١١.

فمهما اشتدَّت حاجته لا ينبغي أن يطمع في مال زوجته الغنية، حتى لا يكون عبداً لإحسانها، إلا إن أعطته بطيب خاطر.

وقد قرر الإسلام هذا الحق قبل أن تقرره المذنبات الحديثة بعدة قرون^(١).

لذلك يجوز للزوجة أن تتاجر في مالها الخاص، وأن تتصرف فيه بدون إذن زوجها ما دام ذلك في حدود المشروع.

وإذا كان لها أن تتصدق وتتبرع فليكن الأولى أن يكون في مصلحة الأسرة بمعونة زوجها إن أحست الحاجة إلى المساعدة، فهو نوع من الوفاء والتعاون على الخير^(٢).

وقد سئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله عن أخذ راتب الزوجة برضاها وإنفاقه مع راتبه في متطلبات البيت ومصلحة الزوجين.

وزاد آخر في سؤاله: بأن ما تبقى يدخر لبناء منزل لهما مثلاً.

فأجاب: (لا حرج عليك في أخذ راتب زوجتك برضاها إذا كانت رشيدة، وهكذا كل شيء تدفعه إليك من باب المساعدة لا حرج عليك في قبضه، إذا طابت نفسها بذلك وكانت رشيدة، لقوله الله عز وجل في أول سورة النساء: ﴿إِنْ طِبَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَ أَكْرَمُ يَدًا﴾ (النساء: ٤).

أما إن كانت سفيهة غير رشيدة، فلا تأخذ من مالها شيئاً واحفظه لها^(٣).

وسئل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين عن ضم أموال المرأة إلى مال الزوج برضاها.

(١) صقر، عطية، س وج للمرأة المسلمة، (د: م، الدار العصرية للكتاب، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨)، ص ١٥٤.

(٢) عطية، صقر، س وج للمرأة المسلمة، ص ١٥٤.

(٣) آل الشيخ وآخرون، محمد بن إبراهيم، فتاوى المرأة المسلمة، ط ٣، (السعودية: أضواء السلف، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ص ٦٧٣ - ٦٧٤.

فأجاب بمثل إجابة الشيخ عبد العزيز بن باز السابقة، لكنه وضع قيوداً على الإجابة بأنه لا يجوز للزوجة الإدلال بذلك وكثرة التمتع به والمن به على الزوج، كما لا يجوز له سوء معاملتها إذا منعه ماله فلا يضيق عليها ويضارها إذا لم تعطه؛ لأن اختصاصها هي أحق به والله أعلم^(١).

ويحرم على الزوج أن يأخذ من مال زوجته إلا برضاها، ولا يجب على المرأة أن تطيع زوجها وتخضع لابتنزازه باسم طاعته، فطاعة الزوج واجبة ولكنها مقيدة بالمعروف والعدل، وليس بالظلم والعدوان^(٢).

الفرع الثالث: الخدمة ضمن الضوابط الشرعية:

إن من مقتضيات حسن العشرة، أن يقوم كل زوج بما يجب عليه دون تقصير أو تفريط، وكل زوج يعمل بما هو مناسب لطاقته، ويتلاءم مع فطرته، فيكلف الرجل بما هو مناسب له، وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها، وبهذا ينتظم البيت من الداخل والخارج، وبهذا لا يضيق أحدهما عما هو ميسر لما خلق له، فيبذل جهده في القيام به. فيتحقق للأسرة بذلك خيري الدنيا والآخرة^(٣).

والحديث عن الخدمة في بيت الزوجية يستدعي الرجوع إلى آراء الفقهاء وأدلتهم في قضية عمل المرأة في بيت زوجها، وهذا ما سأبحثه بالتفصيل في المبحث الثاني عند الكلام عن خدمة البيت والزوج.

(١) آل الشيخ وآخرون، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٦٧٥.

(٢) أبو فارس، محمد عبد القادر، فتاوى شرعية، ط ١ (الأردن: دار الفرقان، ١٤١٤هـ - ٢٠٠٢م) ج ١، ص ٣٦٨.

(٣) الدسوقي، محمد، من قضايا التشريع الإسلامي، ط ١ (قطر - الدوحة: دار الثقافة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦)، ص ٩٠، وانظر: فقه السنة، ج ٢، ص ٢٠٢.

ولا يتعارض واجب المرأة نحو بيتها، مع حقها في أن يستأجر لها زوجها من يعاونها

على خدمة البيت، فإن وجد الخادم، فقد ذكر الفقهاء ضوابط شرعية، وهي كالتالي:

١- أن يكون خادم الزوجة امرأة أو ممن يحل له النظر إليها، سواء كان صبيّاً مميّزاً، أو محرماً إذا كان للخدمة الباطنة^(١).

وعلى هذا، لا يجوز أن يكون أجنبياً ولو شيخاً، لتحريم النظر لأن الخادم يخالط المخدوم في غالب أحواله، فلا يسلم من النظر إليه^(٢).

٢- حرمة خلوة الرجل بالمرأة التي تخدم في البيت، وكذلك الخلوة بها وبين الأبناء البالغين.

٣- حرمة السماح لها بالظهور وقد كشفت شيئاً من جسمها، غير الوجه والكفين أمام الرجال والبالغين.

٤- تجنب اختلاط الرجال معها عند الأكل ونحوه.

٥- عدم السماح لها بالخضوع بالقول والمزاح ونحو ذلك^(٣).

٦- أن تبتعد الخادمة عن وضع المساحيق والعطور أمام سيدها.

٧- منع الخدم من دخول غرف نوم أفراد الأسرة، في الأوقات المحظورة شرعاً، مثل وقت متأخر من الليل، أو الصباح الباكر، أو القيلولة.

٨- تعويد الخادم عدم دخول غرفة جلوس الأسرة إلا بعد استدعائه، وأن لا يدخل قبل أن يستأذن، وأن يخرج متى انتهت مهمته، وأن لا يجلس مع الأسرة إلا إذا طلب منه ذلك^(٤).

(١) الخرشي، ج٤، ص ١٨٧، والمهذب ج٣، ص ١٥٢، وتكملة المجموع ج١٨، ص ٢٦٠، وكشاف القناع،

ج٥، ص ٤٦٣، والمغني، ج٨، ص ١٦٠.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) أبو فارس: فتاوى شرعية، ج ١، ص ٣٩٠.

(٤) مبيّض، محمد سعيد، إلى غير المحجبات أولاً، ط١ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٨) ص ١٤٧.

الفرع الرابع: نفقة الخادم

ذهب الفقهاء إلى أن الزوجة إن كانت ممن لا تخدم نفسها، بأن كانت كذلك في بيت

أبيها، أو يسبب مرض، فيجب على الزوج نفقة خادم الزوجة متى كان ميسوراً^(١).

ولا يلزم المعسر بالإففاق على الخادم، لأن الواجب على المعسر أدنى الكفاية، وقد تكفي

بخدمة نفسها^(٢).

فإن لم يكن لها خادم، فلا يفرض على الزوج نفقة خادم؛ لأن ذلك يدل على أنها راضية

بخدمة نفسها^(٣).

ولا يلزم الزوج نفقة أكثر من خادم عند جمهور العلماء،^(٤) من غير المالكية؛ لأن

المستحق هو خدمة نفسها، والواحد يكفيها لنفسها، والزيادة تكون للتجمل، وليس عليه ذلك^(٥).

أما المالكية،^(٦) وأبو يوسف من الحنفية^(٧)؛ فيجب عندهم أكثر من خادم إذا احتاجت

المرأة لذلك، ومذهب الحنفية: الاقتصار على واحد مطلقاً.

والأولى الاقتصار على خادم؛ لأن الواحد يكفيها، والزيادة للتجمل كما ذكر الجمهور.

(١) الاختيار، جـ ٤، ص ٤، والمبسوط، جـ ٥، ص ١٨١، والأم، جـ ٥، ص ١٠٧، ومنح الجليل، جـ ٤، ص ٣٩١، حاشية الدسوقي، جـ ٢، ص ٥١١، الإنصاف، جـ ٩، ص ٣٥٨.

(٢) التاج والإكليل، جـ ٥، ص ٥٤٦، الاختيار، جـ ٤، ص ٤، والهداية جـ ١، ص ٢٨٥، وتحفة المحتاج، جـ ٨، ص ٣١٥.

(٣) حاشية ابن عابدين، جـ ٣، ص ٥٨٨.

(٤) المغني جـ ٨، ص ١٦٠، وحاشية ابن عابدين، جـ ٣، ص ٥٨٩، والمهذب، جـ ٣، ص ١٥٢.

(٥) المغني، جـ ٨، ص ١٦٠.

(٦) التاج والإكليل، جـ ٥، ص ٥٤٧، ومنح الجليل، جـ ٤، ص ٣٩٢.

(٧) حاشية ابن عابدين، جـ ٣، ص ٥٩٠.

المطلب الثاني: القدرة وأثرها على بيت الزوجية:

القدرة لغة: "اليسار"^(١).

واصطلاحاً: "هي الصفة التي تمكن الحي من الفعل وتركه بالإرادة"^(٢).

والمقصود بها هنا: القدرة على المهر والنفقة؛ لأنه الذي يحتاج إليه في النكاح^(٣).

وقيل: القدرة: الكفاءة المالية للرجل وقدرته على الإنفاق على الزوجة^(٤).

والكفاءة المالية يعنون بها: أن يكون مالكاً للمهر المتفق على تعجيله، والنفقة اللائقة

بمثلهما^(٥).

"وهي حالة يكون بها الزوج بحيث لا تُعَيَّر الزوجة أو أولياؤها به، وهي معتبرة في

النكاح، لأن المصالح إنما تنتظم بين المتكافئين عادة"^(٦).

والقدرة المالية (اليسار) من شروط لزوم العقد عند من اعتبرها، أي يتوقف عليها بقاء

العقد واستمراره، ولا يملك أحد من زوج أو زوجة أو غيرها حق الاعتراض عليه وطلب فسخه

إن وجدت^(٧).

(١) الفيومي، المصباح المنير، ج ٢، ص ٤٩٢.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ج ١، ص ٢٢١.

(٣) الإنصاف، ج ٨، ص ١٠٩.

(٤) عارف البصري، نفقات الزوجة، ص ١١٦.

(٥) بلتاجي، محمد، في أحكام الأسرة، (مصر: مكتبة الشباب، ١٩٨٧، ص ٣٥١).

(٦) محمد عبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ٨٩.

(٧) عبد العزيز، أمير، الأنكحة الفاسدة، ط ١، (عمان: مكتبة الأقصى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣)، ج ٢، ص ٤٧٣،

وعلي حسب الله، الزواج في الشريعة الإسلامية، ص ٧٦-٧٧، وسمارة، أحكام وآثار الزوجية، ص ١١٧.

وقدرة الزوج على المهر، والنفقة، شرط لزوم عند الحنفية^(١)، وعند الشافعية^(٢)،
والحنابلة^(٣)، في رواية لكل منهما، وليس المساواة في الغنى.
وقال أبو يوسف^(٤): الشرط: القدرة على النفقة، أما المهر فيجري فيه التساهل، ويعاون
الأهل الزوج في دفعه.

أدلة القائلين باشتراط القدرة على المهر والنفقة:

١. قول النبي ﷺ (الحسب المال)^(٥).
٢. وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس حين أخبرته أن معاوية خطبها قال ﷺ: (أما معاوية فصعلوك لا
مال له)^(٦).
٣. إن المهر بدل البضع، والنفقة قوام الزوجية ومصالح النكاح ودوامه، فلا بد منه^(٧).
٤. أن على الموسرة ضرراً في إفسار زوجها، لإخلاله بنفقتها ومؤونة أولادها لهذا ملكت
الفسخ بإخلاله بالنفقة، وكذلك إذا كان مقارناً - يعني للعقد -^(٨).

(١) الاختيار، ج ٣، ص ٩٩، والبدائع، ج ٢، ص ٣١٩، وحاشية ابن عابدين: ج ٣، ص ٩٠.
(٢) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ١٨٢، ومغني المحتاج: ج ٤، ص ٢٧٧.
(٣) المغني، ج ٧، ص ٢٩، وكشاف القناع: ج ٥، ص ٦٨.
(٤) الاختيار، ج ٣، ص ٩٩.
(٥) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى، رقم (٤٢١٩)، ج ٢، ص ١٤١٠، قال الالباني:
(صحيح).
(٦) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب المطلق ثلاثاً لا نفقة لها، رقم (١٤٨٠)، ج ٢، ص ١١١٤.
(٧) الاختيار، ج ٣، ص ٩٩، والبدائع: ج ٢، ص ٣١٩، وابن عابدين: ج ٣، ص ٩٠، وتكملة المجموع، ج ١٦،
ص ١٨٢.
(٨) المغني، ج ٧، ص ٢٩، والكافي ج ٣، ص ٣٢، والمبدع: ج ٧، ص ٥٣، وكشاف القناع: ج ٥، ص ٦٨، وتكملة
المجموع ج ١٦، ص ١٨٢، ومغني المحتاج: ج ٤، ص ٢٧٧.

٥. أن التقصير في النفقة، يعد نقصاً في عرف الناس يتفاضلون به كتفاضلهم في النسب وأبلغ^(١).

ويمكن الرد على هذه الأدلة بما يلي:

١. أن المقصود من قوله ﷺ (الحسب المال): أن الغالب في الأغراض مثل: تنكح المرأة لحسبها ومالها^(٢).

٢. وقد ذم المال في أكثر من موضع مثل:

أ. في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُجِزَّهُمْ سُقْفًا مِّنْ

فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣].

ب. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ ذَلِكُمْ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف:

٣٥].

ت. وقوله ﷺ: "إن الله يحمي عبده المؤمن من الدنيا كما يحمي أحدكم مريضة من الطعام

والشراب"^(٣)، وقوله ﷺ: "لو سويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها

شربة ماء"^(٤).

أما القائلون بعدم اشتراط المال فدليلهم:

إن المال غادٍ ورائح، ولا يفتخر به ذوو المروءات، وهو ظل زائل^(٥).

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٩، وكشاف القناع: ج ٥، ص ٦٨، والمبدع: ج ٧، ص ٥٣.

(٢) تحفة المحتاج، ج ٧، ص ٢٨٤.

(٣) أخرجه الحاكم، المستدرک على الصحيحين، رقم (٧٨٥٦)، ج ٤، ص ٣٤٤، صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤) أخرجه الحاكم، المستدرک على الصحيحين، رقم (٧٨٤٧)، ج ٤، ص ٣٤١، صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٥) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ١٨٢، وأسنى المطالب: ج ٣، ص ١٣٩، وتحفة المحتاج: ج ٧، ص ٢٨٣.

المناقشة والترجيح:

إن اشتراط القدرة المالية للزوج على المهر والنفقة أمر ضروري، ويمكن أخذها من حديث الرسول ﷺ، حيث قال: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج..."^(١). فوجود القدرة أولاً ثم الزواج.

وبالباءة: القدرة على مؤن النكاح^(٢).

واعتبار القدرة المالية لا يتنافى مع دعوة الإسلام إلى المساواة بين الناس واعتبار التقوى أساس التفاضل بينهم، ولكن الإسلام بحكم طبيعته الواقعية يعترف بتفاوت الناس في منازلهم وأقدارهم الدنيوية، وهذا مما ينبغي أخذه بعين الاعتبار، وهذه الشروط ليست ملزمة، بل هي حق للمرأة ووليها يحق لهما التنازل عنها، كما يحق لهما استخدامها، وتوفر هذه الشروط ليست بالأمر الصعب ويمكن توفرها غالباً^(٣).

والإسلام يجيز كل عقد زواج يقوم بين الرجل والمرأة وإن كان الرجل غير كفء للمرأة، وإنما اعتبر الإسلام الكفاءة عندما لا يرضى أولياء الزوجة بالزوج لعدم كفاءته. لأن آثاره لا تقتصر على الزوجية فحسب، بل تمتد إلى أقارب الزوجين. فإذا لم تكن الأطراف المعنية راضية، فإن العقد يكون على خطر الانهدام غالباً. لذا فإن الصفات التي اعتبرها الفقهاء في الكفاءة، ومنها القدرة على دفع المهر والنفقة هي صفات تستقر الحياة الزوجية مع وجودها غالباً^(٤).

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب قول النبي من استطاع منكم الباءة، رقم (٤٧٧٨)، ج ٥، ص ١٩٥٠.

ومسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح، رقم (١٤٠٠)، ج ٢، ص ١٠١٨.

(٢) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد

الباقي، محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج ٩، ص ١٠٨.

(٣) القطارنة، فقه الأسرة، ص ٩٥.

(٤) انظر، السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٧٥.

وتوفر شرط القدرة المالية يعتبر وجوده عند إنشاء العقد، أما بعد العقد فلا يضر، ولا

يؤثر في عقد الزواج، لأن شروط الزواج إنما تعتبر عند العقد^(١).

مما سبق يتبين ضرورة اشتراط قدرة الزوج على النفقة، والمهر ليس بأقل منه أهمية

لأن القدرة على النفقة المناسبة ضروري، فغير القادر على النفقة يخشى معه على الزوجة من

أن تدفعها الحاجة والعوز الشديدين إلى مسالك لا تليق بالشريفة المتدينة^(٢).

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني برأي الجمهور من (الحنفية والشافعية

والحنابلة)، فقد جاء في المادة [٢٠]: (يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفؤاً للمرأة في

المال، وهي أن يكون الزوج قادراً على المهر المعجل ونفقة الزوجية، وتراعى الكفاءة عند

العقد، فإذا زالت بعده فلا يؤثر ذلك في الزواج)^(٣).

(١) الحصفكي، محمد علاء الدين، الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ) —

(١٩٩٥)، ج ٣، ص ١٠٠، والمغني، ج ٧، ص ٢٧، وفقه السنة: ج ٢، ص ١٥١.

(٢) بلتاجي، محمد، في أحكام الأسرة، ط ٢، (مصر: مكتبة الشباب، ١٩٨٧)، ص ٣٥٣.

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ٩.

المطلب الثالث: حق الطاعة؛

إن من أفضل مناقب المرأة طاعتها لزوجها؛ ففي الطاعة هناء وسعادة، وفي المشاحنة بغض وإفساد للعواطف^(١).

وطاعة المرأة لزوجها عامل أساسي في استقرار الأسرة وسعادتها، وأعطى الزوج الطاعة باعتباره رئيس العائلة والمسؤول عنها؛ لضمان سعادة البيت وطمأنينته^(٢).

والطاعة لغة: هي الانقياد والموافقة، وهي ضد المعصية^(٣).

وفي الاصطلاح: موافقة المرأة لزوجها باستجابة رغباته وطلباته، وطلب مرضاته في غير معصية الله، وذلك في الحقوق المترتبة على عقد الزواج^(٤).

والطاعة فرض على الزوجة نحو زوجها^(٥)، وقد ثبت وجوب حق الطاعة والقوامة بالكتاب والسنة.

يقول سبحانه: "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم" [النساء: ٣٤].

(١) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، أحكام النساء، تحقيق: عكاشة عبد المنان، ط ١ (بيروت: دار اليوسف، ٢٠٠١)، ص ٨. وسيسار إليه، ابن الجوزي، أحكام النساء.

(٢) شرقاوي، زينب حسن، أحكام المعاشرة الزوجية، ط ١، (جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، أصله رسالة ماجستير بعنوان، الحقوق غير المالية الناشئة عن عقد الزواج، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية نوقشت ١٤٠٩هـ، سيسار إليه، شرقاوي: أحكام المعاشرة الزوجية.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، (بيروت: دار صادر)، ج ٨، ص ٢٤٠، سيسار إليه لسان العرب، والمصباح المنير، ج ٢، ص ٣٨٠.

والمناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على جهات التعاريف، تحقيق، محمد رضوان الداية، ط ١، (بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ١٤١٠هـ)، ج ١، ص ٤٧٧. سيسار إليه، المناوي: التوقيف.

(٤) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتهى الأخبار (بيروت: دار الجيل ١٩٧٣)، ج ٦، ص ٣٦٢، سيسار إليه، نيل الأوطار، وشرقاوي، أحكام المعاشرة الزوجية، ص ١٤٥.

(٥) البدائع، ج ٢، ص ٣٣٤، وحاشية الصباوي، ج ٢، ص ٥١١، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤١٤، وكشاف القناع، ص ٥، ص ١٨٥.

وجه الدلالة في الآية: أن على الرجل أن يقوم بتدبير أمور الزوجة وإمساكها في بيتها وعليها الطاعة ما لم تكن في معصية^(١)، والرجل قائم على المرأة بأمرها بطاعة الله تعالى، ويمنعها عن اقتراف الآثام^(٢).

وقال عز وجل: ﴿إِنِ اطَّعْتُمْ فَلَا بَغْوَ عَلَيْكُمْ سَيِّئًا﴾ [النساء: ٣٤].

وجه الدلالة في الآية: أن التأديب كان لترك طاعة الزوج، فيدل ذلك على لزوم طاعتهم للأزواج^(٣).

وقال عز وجل: ﴿وَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وجه الدلالة في الآية: قيل لها المهر والنفقة وعليها الطاعة^(٤)، كما وردت الأحاديث التي تبين وجوب طاعة الزوجة لزوجها، وأنها من أفضل القربات كقوله ﷺ: "لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها"^(٥)، والسجود يدل على الخضوع، ولو كان السجود مباحاً لغير الله سبحانه لكان الزوج أحق الناس بالسجود، وهذا يدل على فضل الزوج ويكون ذلك بتقديم المهر، والإنفاق على زوجته، وحفظها من كل سوء، وحمياتها من كل عدوان، وصونها من كل عيب، ويدل على أن الزوجة مأمورة بأن تطيع زوجها فيما يطلبه منها^(٦).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ١٦٩.

(٢) أبو ليلى، فرج محمود، الزواج وبناء الأسرة، ط ١، (قطر، دار قطري بن الفجاءة، لبنان: دار الجنوب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ص ١٨٤. سيشار إليه، أبو ليلى، الزواج وبناء الأسرة.

(٣) نيل الأوطار، ج ٦، ص ٣٦٠، والبدايع، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٤) البدايع، ج ٢، ص ٣٣٤، ونيل الأوطار، ج ٦، ص ٣٦٠.

(٥) أخرجه أحمد، المسند، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، (٢٤٥١٥)، ج ٦، ص ٧٦، وصحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشر الزوجين، (٤١٧١)، ج ٩، ص ٤٧٩. واللفظ لأحمد، قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

(٦) أبو ليلى، الزواج وبناء الأسرة، ص ١٨٣، وشرقاوي، أحكام المعاشرة الزوجية، ص ١٤٦.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه عن الرسول ﷺ قال: "ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله، خيراً، له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته، وإن نظر إليها سرتة، وأن أقسم عليها أبرته، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله"^(١).

فالطاعة مجلبة للهناء والرضا، وتجلب السعادة للبيت والأسرة، ومن صفات الزوجة الصالحة طاعة الزوج فيما يأمرها به، ما لم يأمرها بمعصية الله تعالى^(٢).

ضرورة ومبررات القوامة:

الضرورة تقضي أن يكون هناك قيم توكل إليه الإدارة العامة لهذه الشركة القائمة بين الرجل والمرأة، وما ينتج عنها من نسل، وما تستتبعه من تبعات.

وقد اهتدى الناس في جميع تنظيماتهم إلى ضرورة وجود رئيس، وإلا ضربت الفوضى أطنابها وعادت الخسارة على الجميع^(٣).

وفي سبيل الاستقرار البيتي وقطعاً لدابر الفوضى والنزاع فيه، جعل الإسلام القوامة فيه للرجل، وذلك تمشياً مع سياسة التنظيم الذي يحرص عليه الإسلام؛ لأن ذلك ضروري لأمن البيت، فلا بد من قيادة تحتمل التبعة، وتحفظ النظام، والرجل الذي كلفه الإسلام بالإنفاق لتخلو المرأة لعبئها الضخم هو الأصح لهذه الوظيفة وهذه القواعد والقيادة^(٤).

وحق القوامة مستمد من التفوق الطبيعي في استعداد الرجل، ونهوضه بأعباء الحياة البيئية؛ فهو أقدر على كفاح الحياة من المرأة، لأنها تتصرف عن هذا الكفاح قسراً في فترة

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب النكاح، باب افضل النساء، (١٨٥٥)، ج ١، ص ٥٩٦، واللفظ له، قال الالباني: صحيح، والمعجم الكبير، ج ٨، ص ٢٢٢.

(٢) محمد عقله، نظام الأسرة: ج ٢، ص ٢٩. أبو ليلى، الزواج وبناء الأسرة، ص ١٨٥.

(٣) قطب، محمد، شبهات حول الإسلام، ط ١٦، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص ١٢١.

(٤) قطب، سيد، السلام العالمي والإسلام، ط ٨، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ص ٧٠ - ٧١. سيشار إليه فيما بعد، قطب، السلام العالمي والإسلام.

الحمل والرضاعة - وهو الكفيل بتدبير معاشها - وتوفير الوقت لها في تربية أبنائها، وتيسير أسباب الراحة البيئية لهم^(١).

والمرأة عادة تكون أصغر من الزوج سناً، ومن شأن الكبير أن يأمر من يكون أصغر منه، وشعور المرأة عادة سيدعو إلى طاعة زوجها؛ لأن الأنثى مطبوعة على الخضوع والطاعة له.

وطاعة المرأة لزوجها يُنشئ الأولاد على طاعة الوالدين، لما يرونه من النموذج الكريم للطاعة وعدم المخالفة، وكم يسيء إلى الأولاد موقف الأم النشاز، فربما دفعهم ذلك إلى النفور، وربما إلى عدم احترام الوالدين عند الكبر^(٢).

حدود حق الطاعة للزوج:

طاعة المرأة لزوجها تكون في الحدود التي رسمتها الشريعة؛ فإن أمرها بمعصية فلن يكون له عليها سلطان، ولا طاعة له في معصية الله سبحانه وتعالى^(٣).
وأن يكون الأمر الصادر للزوجة في شؤون الأسرة، فإن كان ذلك في شؤونها الخاصة، كالتصرف في مالها الخاص، فلها ذمتها المالية المستقلة، ولا يجب عليها طاعته بمقتضى ذلك^(٤).

(١) طبارة، روح الدين الإسلامي، ص ٣٦٧، وانظر، السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٩٤.

(٢) وهبي غاوجي، المرأة المسلمة، ص ١١٤-١١٥.

(٣) غاوجي، المرأة المسلمة، ص ١١٥، ومحمد عقلة: نظام الأسرة، ج ٢، ص ٣٦.

وأبو ليلى، الزواج وبناء الأسرة، ص ١٨٥.

(٤) عبد الله، حسن صلاح الصغير، الجوانب الفقهية للقوامة الزوجية، (مصر: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧)، ص ١٣٩. وسيفشار إليه، حسن عبد الله: الجوانب الفقهية للقوامة الزوجية.

وهناك شبهات تثار حول موضوع طاعة المرأة لزوجها، وقوامة الرجل، منها أن

القوامة للرجل تعني أنه خير من المرأة^(١).

وبعضهم يقول: إن الإسلام عدو للمرأة ينقص كرامتها ويهين كبرياءها، وهي في موضع

التابع من الرجل يسيطر عليها في كل شيء، ويفضلها في كل شيء^(٢).

ويتمثل الرد بالتالي:

القوامة للرجل في الأسرة، مسؤولية كبيرة، وهي قوامة إشراف وتدبير وبناء وتربية

قوامة خلق يفيض على الأسرة كلها حناناً وعوناً، ليكون الرجل أسوة يسهل الاقتداء بها.

والقوامة ليست سلطة استكبار وظلم، إنها سلطة نابعة من حقيقة السكن القائم بين

الزوجين، وفي الأسرة كلها^(٣).

ولأن الأسرة كالمجتمع لا بد لها من قائد يقوم على شؤونها، والرجل هو الأقدر على

ذلك. أن القوامة تقتضي الإنفاق والخروج إلى المجتمع العام، وهذا لا يتناسب مع تكوينها

الجسدي واستعدادها لذلك، وما تكون عليه من حمل وإرضاع وتربية أطفال، والرجل هو الأقدر

على كفاح الحياة وذلك مستمد من تفوقه الطبيعي في استعداداته لتدبير معاشها، وتوفير الوقت لها

لتربية الأبناء وتوفير أسباب الراحة لهم^(٤).

(١) النحوي، عدنان بن علي رضوان محمد، المرأة المسلمة والتحديات في واقعنا المعاصر، ط١، (الرياض: دار

النحوي، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨)، ص٧٦، ويشير إليه المرأة والأسرة المسلمة، النحوي.

(٢) قطب: شبهات حول الإسلام، ص١٠٦.

(٣) النحوي: المرأة والأسرة المسلمة، ص٧٠.

(٤) السرطاوي: الأحوال الشخصية، ص٩٤، وطبارة: روح الدين الإسلامي، ص٣٦٧.

إن جعل القيادة مشتركة بين الرجل والمرأة غير مقبول؛ لأن ذلك يؤدي إلى الفساد والفوضى، وينشأ الأطفال في جو من التناقض، فتكون أفكارهم مضطربة، وقد يؤدي ذلك إلى عدم احترام الوالدين وعدم الطاعة لهما، لما يرونه من خلاف بينهما^(١).

ومساواة الرجل والمرأة في القيادة أمر غير مقبول؛ لأنه يُعطي انعكاساً في الفطرة، وهو عين الظلم للآيتين معاً، بل ظلم لحياة المجتمع الإنساني؛ لأن في ذلك حرمان لثمرة قدرات الفاضل، والانتقال على المفضل فوق قدرته، وحاشا أن يقع الظلم في شريعة أحكام الحاكمين فكانت المرأة في ظل هذه الأحكام الفراء مكفولة في أمومتها وتدريب منزلها وتربية الأجيال^(٢).

ولا تعني المسؤوليات والواجبات والحقوق للرجل والمرأة أن الرجل خير من المرأة، أو أن المرأة خير من الرجل، فالإسلام يحرص أن يكون الرجل رجلاً ليقوم بما كلفه الله به من خلال ما أودع به من خصائص، وكذلك المرأة. ولا تقوم الحياة بكل منهما منفرداً مهما كانت خصائصه ومسؤولياته وخصومه. إنما أراد الله أن تقوم الحياة بهما، كل بخصائصه وبما أناط الله به من تكاليف ربانية^(٣).

وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة [٣٩] ما يثبت حق الزوج على زوجته في الطاعة فيما هو مباح، حيث جاء فيه (علي الزوج أن يحسن معاشرة زوجته وأن يعاملها بالمعروف، وعلى المرأة أن تطيع زوجها في الأمور المباحة)^(٤).

(١) محمد عقلة، نظام الأسرة، ص ٣٣.

(٢) أبو زيد، بكر بن عبد الله، حراسة الفضيلة، ط ٧ (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ) ص ٢١، ٢٢. سيشار إليه، حراسة الفضيلة.

(٣) النحوي، المرأة والأسرة المسلمة، ص ٧٦.

(٤) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٤.

والخلاصة مما سبق:

يتبين حرص الإسلام على أن تكون القيادة للأسرة بيد الزوج، لتستمر العلاقة الزوجية، وتدوم العشرة بينها.

والطاعة المقصودة هي طاعة على التعاون والتفاهم وليس الذل والاستعباد. والرئاسة ليست امتياز للرجل، ولكنه نشأ في مقابل التبعات الكثيرة، والاختصاصات الواسعة المسندة إليه، ولا يعني ذلك إلغاء إرادة الزوجة ولا إهدار شخصيتها. والمرأة تطيع زوجها ضمن حدود الطاقة والقدرة.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤].

والأولى أن يأمر الرجل زوجته بالصلاة والعمل الصالح.

قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

(والعدل أن تكون الطاعة منها والإحسان منه) ^(١).

ومما يسعد المرأة ويعينها على طاعة زوجها، الأجر العظيم، والمقام الكريم لمن تطيع زوجها فيما يطلبه منها.

قال ﷺ: "إذا صلت المرأة خمسها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلمها، دخلت من أي أبواب الجنة شاءت" ^(٢).

^(١) البهوتي، كشف القناع، ج ٥، ص ١٨٥.

^(٢) أخرجه صحيح ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشره الزوجين، رقم (٤١٦٣) ج ٩، ص ٤٧١، حديث صحيح.

المطلب الرابع: القرار في بيت الزوجية:

جعل سبحانه وتعالى مقر الزوجة في البيت؛ ذلك أن وظيفة الزوجة الاجتماعية تقتضي قرارها في المنزل حتى تستطيع التفرغ لما شرع الزواج له من إنجاب الأولاد، وتربيتهم، ورعاية شؤون الأسرة، وتهيئة وسائل الراحة لأفرادها جميعاً. وهو أمر يتفق وطبيعة المرأة، ويتفق مع الفطرة؛ لذلك كان على الزوجة أن تبقى في منزل الزوجية، ولا تخرج منه إلا إذا أذن الزوج في ذلك، أو كانت هناك ضرورة أو حاجة تدعوها إلى الخروج؛ كزيارة أبيها أو أقاربها المحارم^(١).

وقد صرح الفقهاء باتفاق^(٢) على ملازمة المرأة بيتها وقرارها فيه، وأنه من حق الزوج على زوجته، ولا يحق لها الخروج منه إلا بإذن الزوج، ولغرض شرعي. الأدلة الشرعية على وجوب قرار الزوجة في البيت:

١. قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قال ابن كثير: وَقَرْنَ: أي الزمن بيوتكن؛ فلا تخرجن لغير حاجة^(٣).

وفي بيان هذا المعنى: قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه، ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه، ويحبسها عن زوجها، سواء كان ذلك لكونها مرضعاً، أو لكونها قابلة، أو غير ذلك من الصناعات، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة، عاصية لله ورسوله ومستحقة للعقوبة"^(٤).

(١) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ١٦٢.

(٢) الاختيار، ج ٤، ص ٥، والبدائع، ج ٤، ص ٥، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٨، وابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٢، والأم، ج ٥، ص ١٩٣، والمغني، ج ٨، ص ١٨٩، ومنار السبيل، ج ٨، ص ١٨٩، وابن مرعي، دليل الطالب، ج ١، ص ٢٥١.

(٣) تفسير ابن كثير، ج ٦، ص ٤٠٩.

(٤) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، ط ٣، (دم: دار الوفاء، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) ج ٣٢، ص ٢٨١، سيشار إليه، ابن تيمية: مجموع الفتاوى.

وهذه الآية وإن كان نزولها في نساء رسول الله ﷺ، فهي خطاب الله تعالى كذلك لنساء المؤمنين جميعاً وبناتهم؛ لأن داعي القرار واحد، ووظيفتها في الحياة واحدة كذلك، وإن يكن محذور خروج نساء الرسول ﷺ من بيوتهن أقل، لشدة دينهن وشرفهن، ولكونهن أمهات المؤمنين يحرم عليهم نكاحهن أبداً^(١).

أما الأحاديث الواردة في شأن قرار المرأة في بيتها، والتشديد في منعها من الخروج، منها: قوله ﷺ: "المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان"^(٢). وقوله ﷺ: "أيا امرأة استعطرت ثم خرجت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية، وكل عين زانية"^(٣). وقال ﷺ: "استوصوا بالنساء خيراً، فإنما هن عندكم عوان"^(٤).

وجه الدلالة في الأحاديث: أن المرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير، فكما لا يخرجان من منزله إلا بإذنه كذلك الزوجة لا تخرج من منزل زوجها إلا بإذنه، سواء أمرها أبوها أو أمها، أو غير أبيها باتفاق الأئمة^(٥).

(١) وهبي غاوي، المرأة المسلمة، ص ٦٤-٦٥. وانظر: إبراهيم عبد الرحمن، شرح قانون الأحوال، ص ٨٥.
(٢) سنن الترمذي، كتاب الرضاع، باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات، (١١٧٣)، ج ٣، ص ٤٧٦، وقال: حسن غريب، وصحيح ابن حبان، كتاب الحضر والإباحة، (٥٥٩٨)، ج ١٢، ص ٤١٢، وابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠)، كتاب الصلاة، باب اختيار صلاة المرأة في بيتها على صلاتها في المسجد إن ثبت الخبر، (١٦٨٥)، ج ٣، ص ٩٣، قال الألباني: إسناده صحيح، والمعجم الكبير، باب العين، عبد الله بن مسعود، (١٠١١٥)، ج ١٠، ص ١٠٨.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الترجل، باب ما جاء في المرأة تتطيب للخروج، رقم (٤١٧٣)، ج ١، ص ١٥٦، قال الألباني: حسن صحيح، والمستدرک، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، (٧٤٤)، ج ١، ص ٣٢٢، وقال صحيح على شرط الشيخين،

(٤) أخرجه الترمذي، كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣)، ج ٣، ص ٤٦٧، وقال: حديث حسن صحيح، وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم (١٨٥١)، ج ١، ص ٥٩٤، قال الألباني: حسن، ومسند أحمد، مسند الكوفيين، حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ، ج ٥، ص ٧٢، قال شعيب الارناؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٣٢، ص ٢٦٣.

وعن علي رضي الله عنه قال: (ألا تستحون أو تغارون؟ فإنه بلغني أن نساءكم يخرجن

في الأسواق يزاحمن العلوج) (١).

شروط القرار في البيت:

من لوازم الحياة الزوجية أن تقر المرأة في البيت الذي أعده زوجها حتى تستطيع التفرغ

لما شرع الزواج له، ولكن هنالك شروطاً لهذا القرار تتمثل فيما يلي:

١. أن يكون الزوج قد أوفاهما جميع حقوقها الشرعية، ولم يقصر في شيء منها، بأن يكون قد

أدى ما اتفقا عليه من معجل المهر، وأن يؤدي حقوق الزوجية من نفقة وغيرها (٢).

٢. أن لا يترتب على إلزامها بالقرار في بيتها قطيعة رحم؛ كأن يمنعها من زيارة والديها (٣)، إلا

إذا كان ذلك لسبب مشروع؛ كإفسادها عليه.

٣. أن يكون المسكن لائقاً لاستقرار المعيشة الزوجية، ويكون آمناً، لا تخشى فيه على نفسها أو

عرضها أو مالها.

فلا يلزمها القرار في البيت إذا خافت من انهدامه، أو أخرجت منه، أو تضررت من

مشاركة غيرها في البيت، أو جيران سوء (٤).

(١) أخرجه أحمد، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم (١١١٨)، ج ١، ص ١٣٣، تعليق شعيب الارناؤوط: إسناده ضعيف.

(٢) الاختيار، ج ٤، ص ٥، وابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٢، وأبو زهرة، عقد الزواج، ص ٢٢٢، والسطاوي، قانون الأحوال، ص ٩٦.

(٣) مختصر خليل، ج ١، ص ١٣٦، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٦، والمهذب، ج ٢، ص ٤٨١، والجبرمي على المنهج، ج ٤، ص ١١٠، والمغني ج ٧، ص ٢٤٤.

(٤) البدائع، ج ٤، ص ٢٣، والاختيار، ج ٤، ص ٨، والشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٢، والمهذب، ج ٢، ص ٤٨١، وكشاف القناع، ج ٥، ص ١٩٦، ومجموع الفتاوى، ج ٣٢، ص ٢٦٥.

وقد حدد الإسلام خروج المرأة من البيت لحاجة وبشروط أهمها:

١. الخروج للحاجة، كالسفر للحج مثلاً^(١)، قال ﷺ: "أذن لَكُنَّ في الخروج لحاجتكن"^(٢).
٢. أن لا يكثر خروجها، ولا تدخل على جيرانها إلا في حال يوجب ذلك.
٣. أن لا تخرج إلا بإذن زوجها.
٤. أن تستتر جميع بدنهما عند الخروج، باللباس الشرعي الكامل، وتغض بصرها في سيرها.
٥. أن لا تسمع صوتها غريب، فإن احتاجت لمحادثة الرجال تتحدث بدون خضوع ولا لين^(٣).
قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].
قالت عائشة رضي الله عنها: يرحم الله نساء المهاجرات الأول، لما أنزل الله ﷻ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ [النور: ٣١] شققن مروطن فاختمرن بها^(٤).
٦. أن لا تمشي وسط الطريق وفي زحمة الرجال، وتمشي متواضعة على أدب وحياء لا تتحد ما يلبس ليلتفت إليه الناس وربما وقعت الفتنة^(٥).
قال تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] أي الخلاخل التي كانت تتخذها المرأة على ساقها.

(١) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٧، وابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٢، ومغني المحتاج، ج ٣، ص ٥٤، والمغني، ج ٨، ص ١٨٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: لا تدخلوا بيوت النبي إلا بإذن، رقم (٤٥١٧)، ج ٤، ص ١٨٠٠، ومسلم، باب إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم (٢١٧٠)، ج ٤، ص ١٧٠٩.

(٣) حوى، سعيد، المستخلص في تزكية الأنفس، (بيروت: عمان: دار عمار، د:ت)، ص ٥٣٥، وهي غاوجي: المرأة المسلمة، ص ٦٦.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ليضربن بخمرهن على جيوبهن، رقم (٤٤٨٠)، ج ٤، ص ١٧٨٢.

(٥) وهي غاوجي، المرأة المسلمة، ص ٦٧.

الخلاصة:

- قرار المرأة في بيتها عزيمة شرعية، وخروجها منه رخصة لا تكون إلا لضرورة أو حاجة، وبحفظ هذا الأصل تتحقق المقاصد الشرعية ومنها:
١. قرار المرأة في بيتها يكسبها الوقت والشعور بأداء وظيفتها المتعددة الجوانب كزوجة، وأم وراعية بيت زوجها، وتهيئة وسائل الراحة لهم جميعاً. قال ﷺ: "والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها"^(١).
 ٢. مراعاة ما قضت به الشريعة من أن المجتمع الإسلامي مجتمع غير مختلط، فللمرأة مجتمعها الخاص بها، وهو داخل البيت، وللرجل مجتمعه الخاص به، وهو خارج البيت.
 ٣. مراعاة ما قضت به الفطرة، وشرعة رب العالمين، من القسمة العادلة من أن عمل المرأة داخل البيت، وعمل الرجل خارجه^(٢).
 ٤. قرار المرأة في بيتها بتوافر شروط المسكن الشرعي مع ما يؤديه زوجها من الحقوق بصورة مقبولة، يجعلها تزاوّل رسالتها المقدسة باطمئنان نفسي لها ولجميع أفراد الأسرة، مع الابتعاد عن خطر الوقوع في الفساد والفتنة، لأن الخروج داعية له^(٣).
- وقد جاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني مادة رقم [٢٧]: (على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والإقامة في مسكن زوجها)^(٤).

(١) أخرجه ابن حبان، كتاب السير، باب في الخلافة والامارة، (٤٤٨٩)، ج ١٠، ص ٣٤٢، قال شعيب

الارناؤوط: إسناده صحيح على شرطهما.

(٢) حراسة الفضيلة، ص ٧٥.

(٣) محمد عقلة، نظام الأسرة، ج ٢، ص ٥٩.

(٤) قانون الأحوال الشخصية، ص ١١.

المطلب الخامس: المحافظة على نفسها وأولادها ومال الزوج وأسراره:

لقد حرص الإسلام على عفة المرأة وطهارتها، ونهاها عن إظهار مفاتنها، أمام الذين لا ترتبط بهم بعلاقات القرابة كالأبوة والأخوة، والأخوال، والأعمام. قال تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ بُعُولَاتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ إِخْوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِيْنَ غَيْرِ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِقِ الْإِسَاءِ﴾ [النور: ٣١]

كما نهى الإسلام عن الاختلاط غير المشروع بين الرجال والنساء لما يؤدي إلى وقوع الفتنة وأمرها في الوقت نفسه بأن ترتدي الحجاب وتخفي مفاتن جسدها وتغض بصرها فتكتمل زينة المرأة خلقاً وخلقاً^(١).

قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]

وقد وصف الله سبحانه الزوجات الصالحات، فقال تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤] قال عطاء وقتادة: حافظات لما غاب عنه أزواجهن من ماله وما يجب من رعاية حاله وما يلزم من صيانة نفسها له^(٢).

(١) الخلوف، محمد عبد الرحمن عيد، حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية التربية والفنون، قسم الإدارة وأصول التربية، جامعة اليرموك، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص ٩٨.

(٢) الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ج ٢، ص ٢٣٦-٢٣٧.

قال الثوري وقتادة: اللام بمعنى: (في)، والغيب بمعنى: (الغيبه)، يحفظن في غيبه أزواجهن ما يجب حفظه في النفس والمال^(١).

وقيل: لا تأتي بما يكره أن يراه منها في حضوره (في حال غيبه)^(٢).

وقال ﷺ: "... إن لكم من نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئه فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون"^(٣).

استدل الفقهاء بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تدخل أحدًا في بيت زوجها إلا بإذنه.

وفي الحديث نهى من النبي ﷺ أن لا تدخل بيته من يكره، والنهي يفيد التحريم؛ فدل على عدم جواز إدخالها أحدًا إلا بإذنه^(٤).

قال الشوكاني: النهي الوارد عن إدخال من يكره محمول على العلم بعدم رضا الزوج، أما لو علمت رضاه بذلك فلا حرج عليها في ذلك^(٥).

قال الإمام النووي: "المختار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم، سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحدًا من محارم الزوجة،

(١) الألويسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت) ج ٥، ص ٢٤.

(٢) ابن العربي، محمد بن عبد الله المعافري الأشبيلي المالكي، أحكام القرآن، ط ١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت) تحقيق: علي محمد البجاوي، ج ١، ص ٤٣٧.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي، رقم (١٢١٨)، ج ٢، ص ٨٩٠، الترمذي، كتاب الرضاع، باب حق المرأة على زوجها رقم (١١٦٣)، ج ٣، ص ٤٦٧، وقال حسن صحيح، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم (١٨٥١)، ج ١، ص ٥٩٤.

(٤) انظر: المبسوط، ج ٥، ص ١٨١، وابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٦، مجموع الفتاوى، ج ٣٢، ص ٢٦١، شعراوي، أحكام المعاشرة الزوجية، ص ١٦٧.

(٥) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٣٦٥-٣٦٦.

فالنهي يتناول جميع ذلك، فلا تأذن الزوجة لرجل ولا امرأة ولا محرم ولا غيره إلا إذا علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه^(١).

وحكمة هذا الالتزام من جانب الزوجة بأن لا تدخل بيته أحداً يكرهه، وهو أن كثيراً ما تنشأ المنازعات في البيت نتيجة دخول أحد بين الزوجين بالسعي، أو الإثارة وسوء التوجيه؛ فإذا لحظ الزوج ذلك وطلب من زوجته أن تمنع شخصاً معيناً من دخول بيته فالإلزام هنا لصالح الشركة القائمة بين الزوجين^(٢).

أما واجبها نحو أولادها، أن تحسن القيام على تربية أولادها في صبر وحلم ورحمة، فمن أقدس الواجبات للمرأة نحو أولادها، حيث العناية التامة بهم بدنياً وعقلياً وخلقياً^(٣).
وتربي أولادها على الطهارة والنظافة والعفة، والشجاعة، والزهد في سفاف الأشياء وملاهي الحياة كي ينشأوا مسلمين، يكثر الله بهم الخير^(٤).

والواجب على الأم أن تربي ابنتها على ستر عورتها، منذ بلوغها حد السابعة، وهو الوقت الذي يبدأ فيه الأمر والنهي بالنسبة للأولاد.

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "مروا أولادكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها في عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع"^(٥).

والمرأة راعية على بيت زوجها، وذات يده فتحفظ ماله، ولا تبذر منه شيئاً، ولا تعطيه وإن قلَّ إلا عن طيب نفس من زوجها لأن هذه الأمور تنثر الشقاق.

(١) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن حري، صحيح مسلم بشرح النووي، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ)، ج ٨، ص ١٨٣.

(٢) محمد قطب، شبهات حول الإسلام، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) ابن الجوزي، أحكام النساء، ص ٩.

(٤) المرأة المسلمة، وهبي، ص ١٢٢.

(٥) أخرجه الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الصلاة، باب في مواقيت الصلاة، رقم (٧٠٨) ج ١، ص ٣١١.

ولكن وضع استثناء لفعل الخير؛ فقد رخص لها في الصدقة من ماله بالتأفة الذي يعلم أنه تطيب به نفسه^(١). قال الغزالي: (وينبغي أن يأمرها بالتصدق ببقايا الطعام وما يفسد لو ترك. فهذا أقل درجات الخير، وللمرأة أن تفعل ذلك بحكم الحال من غير صريح إذن من الزوج)^(٢). نهى الإسلام المرأة أن تفضي الأسرار الزوجية وتذيعها بين الناس، وأثنى الله سبحانه على المرأة التي تحفظ الغيب، ومن جملته حفظ أسرار الزوجية. قال تعالى: ﴿قَتِنَتْ حَفِظَتْ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]. قيل: حافظات للغيب: أي حافظات لأسرار أزواجهن وما يقع بينهم في الخلوة^(٣).

ولقد اعتبر الإسلام إفشاء سر الزوجية صنعة بغیضة وسلوكاً شاذاً يصدر من زوجة شريرة، أو زوج شرير.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها"^(٤). إن نشر أسرار الزوجين يؤدي إلى تفكك الأسر وعدم استمرارها، فليحذر الزوجين من ذلك، فكثير من الجهلة ما ينشر نقاط الضعف لدى الطرف الآخر، فينقلها بعض الناس في تدمير الأسرة^(٥).

والأولى أن لا يطلع الرجل زوجته على الأسرار الخاصة التي يخاف من نشرها، لأنه قد تتغير المحبة فيصبح كالأسير.

(١) الكافي، ج ١، ص ٤٣٦.

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين (بيروت: دار المعرفة، د: ت) ج ٢، ص ٤٧. سيشار إليه: إحياء علوم الدين. والمستخلص، حوى، ص ٥٢٨.

(٣) الألويسي، روح المعاني، ج ٥، ص ٢٤.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة، رقم (١٤٣٧) ج ٢، ص ١٠٦٠.

(٥) الخلوف، حقوق المرأة، ص ٩٦.

ويحرم على المرأة إفشاء السر المضر^(١).

والتحدث في الأمور الخاصة للزوجين مخالف للمروءة، ومن اللغو الذي لا فائدة منه،

ولا حاجة إليه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى رسول الله ﷺ ولم ينس من صلاته شيئاً، فلما سلم أقبل عليهم بوجهه فقال: " مجالسكم، هل منكم إذا أتى أهله أغلق بابيه وأرخى ستريه ثم يخرج فيحدث فيقول فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا... إلى أن قال: إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكة فقضى حاجته منها والناس ينظرون إليه ^(٢).".

الخلاصة:

أوجب الإسلام على المرأة حفظ نفسها وتجنب ما يدنس عرضها ويسيء سمعتها، وتجنب ما يوحى بقلة دينها ونقصان حياؤها، وتحذر من التبرج وإظهار الزينة لغير الزوج ممن لا يجوز أن يطلع على زينتها.

فإذا أخلت بشيء من ذلك كانت غيرها حافظه لزوجها في عرضها بحسب ذلك التقصير

والإخلال.

وحفظ المرأة لأولادها بتربيتهم وتعويدهم محاسن الأخلاق، وتحفظ زوجها في ماله ولا

تصرفه فيما لا يريد ولا تنقل عليه بلا داعي له، أو كان فيه التبذير والإسراف^(٣).

(١) ابن مفلح، الفروع، ج ٥، ص ٢٣٩، ج ٥، ص ٢٤٨، وكشاف القناع، ج ٥، ص ١٨٥.

(٢) أخرجه أحمد، المسند، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، تعليق شعيب الارناؤوط: إسناده ضعيف لجهالة الطناوي، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، ولبعض قطع هذا الحديث طرق وشواهد تقويه، رقم (١٠٩٩٠)، ج ٢، ص ٥٤٠.

(٣) السدلان، صالح بن غانم، فقه الزواج في ضوء الكتاب والسنة، ط ٢، (السعودية: دار للنسبية، ١٤١٦هـ — ص ١٢٣-١٢٤، سيشار إليه، السدلان، فقه الزواج.

ولذلك امتدح رسول الله ﷺ نساء قريش بقوله: "أحناء على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"^(١).

ومعنى قوله: (أحناء) أي أنهم أكثر شفقة.

والحانية: هي التي تقوم على أولادها بالتربية الصالحة، وفي حال يتمهم لا تتزوج بل تجلس لرعايتهم.

وقوله: (أرعاه على زوج) أي أحفظ وأصون لماله، وبالأمانة فيه، والصيانة له، وترك التبذير في الإنفاق^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى " إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه "، رقم (٣٢٥١) ج ٣، ص ١٢٦٦، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل نساء قريش، رقم (٢٥٢٧) ج ٤، ص ١٩٥٩.

(٢) فتح الباري، ج ٦، ص ٤٧٣.

المطلب السادس: حق التأديب:

اتفق الفقهاء^(١) على أن للزوج الحق في تأديب زوجته الناشز، وهو مشروع بقوله عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ قَالَ لِلضَّرِيعَةِ حَتَّى تَنْتَظِرِي حِفْظَ اللَّهِ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّذِي يَخَافُونَ ذُنُوبَهُمْ فَعَظُّوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤].

والنشوز: هو معصية الزوجة لزوجها فيما يجب عليها من الحقوق نحو زوجها، وهو مأخوذ من النشز وهو ما ارتفع من الأرض، فكأنما ارتفعت وتعالى عما فرض عليها من معاشرة زوجها بالمعروف وطاعتها له^(٢).

وزاد المالكية: تركت حقوق الله تعالى كغسل جنبه أو صلاة أو صيام رمضان^(٣).

ويكون التأديب على النحو التالي:

الفرع الأول: الوعظ:

اتفق الفقهاء^(٤) على مشروعية وعظ الرجل زوجته إن نشزت، إلا إن الشافعية، والحنابلة، قالوا: أنه يعظها بمجرد ظهور علامات النشوز.

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٤١، والمهذب، ج ٢، ص ٤٨٦، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٥، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٩، والبدائع للكاساني، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٢) المصادر السابقة، الجصاص، أحكام القرآن، ج ٢، ص ٢٣٧، والألوسي، روح المعاني، ج ٥، ص ٢٤، وابن العربي، أحكام القرآن، ج ١، ص ٤٣٨.

(٣) منح الجليل، ج ٣، ص ٥٤٥.

(٤) البدائع، ج ٢، ص ٣٣٤، ومنح الجليل، ج ٣، ص ٥٤٥، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٩، والمغني، ج ٧، ص ٢٤١، وكشاف، ج ٥، ص ٢٠٩.

وتكون إمارات النشوز بالتناقل، أو التدافع، أو إجابة زوجها متبرمة متكرهة، أما النشوز الظاهر؛ فهو المعصية والامتناع من إجابة زوجها إلى فراشه، أو الخروج من البيت دون إذنه وغيره.

ويكون الوعظ: بالتذكير بالله وأن تتقي الله وترجع إلى طاعته، فإن حق الزوج واجب عليها وتخويفها بما يعده الله من عقاب للآثمين والآثامات، ويكون ذلك بالرفق واللين.

وعند المالكية^(١): أن الزوج يتولى زجرها بشرط أن لا يبلغ الإمام خبر نشوز الزوجة أو بلغة ذلك، ولكن رجا إصلاحها على يد زوجها، وإلا فإن الإمام يتولى زجرها.

والتأديب بالوعظ لا يكون بالمرّة بالواحدة، وإنما ترك ذلك للزوج فيقدر مدة الاستمرار فيه، ويبدأ بالوعظ الذي يرى أنه يؤثر في نفسها، وهو يختلف باختلاف حال المرأة وحكمة الرجل، فكلما وجد قبولاً وفائدة منه لم ينتقل إلى مرحلة أخرى، وهذا علاج كاف لبعض النساء، فمنهن من رق شعورها وإحساسها، فتكفيها الإشارة والكلمة الطيبة، وهؤلاء لا يحوز تجاوز هذا الحد معهن، ومنهن من لا يجدي معهن ذلك؛ فيتعين على الزوج استخدام الطريق الثاني^(٢).

وعلى المؤمن اليقظة، فيتنبه بالملاحظة إلى احتمال نشوز زوجته، مخافة أن يحدث النشوز، فإذا ما شعر أن الزوجة أرادت أن تتعالى عليه، فعليه أن يسارع بالتزام قول الله تعالى (فَعِظُوهُنَّ) فالبداية النصيح بالرفقة مع اختيار الوقت المناسب. حتى تؤتي دعوته ثمارها المرجوة، فذلك أجدى وأنفع^(٣).

(١) شرح الخرشي، ج ٤، ص ٧، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٥.

(٢) محمد عبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ١١٨، السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٩٥.

(٣) الشعراوي، أحكام الأسرة، ص ٣٥٩-٣٦١.

الفرع الثاني: الهجر:

هي وسيلة من وسائل التأديب، فإذا لم تنفع الموعظة، انتقل إلى المرتبة الثانية وهي الهجر. وقد اتفق الفقهاء على أن الهجر وسيلة يؤدب بها الرجل زوجته إذا نشزت لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤]. وللفقهاء تفصيل فيما يكون به الهجر المشروع، على أربعة أقوال:

القول الأول: قول الحنفية^(١): ذهبوا إلى أنه يعظها باللين أولاً؛ فلعلها تترك النشوز؛ فإن نجعت الموعظة وإلا هجرها، وقيل: يخوفها بالهجر أولاً والاعتزال عنها؛ فإن تركت النشوز وإلا هجرها لعل نفسها لا تحتمل الهجر.

ثم اختلف في كيفية الهجر، فقيل: يهجرها بأن لا يجامعها ولا يضاجعها في فراشه، وقيل: يهجرها بأن لا يكلمها حال المضاجعة، لا أن يترك جماعها؛ لأن في ذلك حق مشترك فيها فيكون في ذلك ضرر عليه أيضاً؛ فلا يؤدبها بما يضر به نفسه.

وقيل: يهجرها وقت حاجتها له، فإن تركت النشوز وإلا استخدم طريق أخرى.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعُظُّوهُمْ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾

القول الثاني: قول المالكية^(٢): ذهبوا إلى أن الهجر أن يترك مضجعها، ويترك النوم معها في فراش واحد وهو قول جماعة من التابعين، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك، واختاره ابن العربي.

وغاية الهجر شهر، وله الزيادة عليه لكن لا يبلغ به أربعة أشهر.

(١) البدائع، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٢) شرح الخرشي، ج ٤، ص ٧، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٥، ومنح الجليل، ج ٣، ص ٥٤٥.

القول الثالث: قول الشافعية^(١): ذهبوا إلى أنه يهجرها في الفراش، لقوله تعالى:

﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤] ولا يهجرها بالكلام، فإن فعل لم يزد على ثلاثة أيام،

فإن زاد عليها أثم لما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام"^(٢).

القول الرابع: قول الحنابلة^(٣): ذهبوا إلى أن الزوجة أظهرت النشوز بأن عصته

وامتنعت من إجابته إلى الفراش، أو خرجت من بيته بغير إذنه هجرها ما شاء لقوله عز وجل:

﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤]، ولا يهجرها في الكلام فوق ثلاثة أيام لحديث

أبي هريرة السابق، إنه أمر بالهجر في الفراش فقط. وليس أمراً بالهجر في الحجرة. فأمر بأن لا

يفضح الزوجان أمرهما، وأي خلاف بين الرجل والمرأة إن ظل بينها؛ فهو ينتهي إلى أقرب

وقت^(٤). وقُلَّ من لا يجدي معها الهج؛ فإن أطاعت فلا يجاوز الزوج إلى غيره، ولكن بعض

النساء ممن تبدل حسنه لا ينفع معهن ذلك، ولذا كان للزوج أن ينتقل إلى المرحلة الثالثة^(٥).

الفرع الثالث: الضرب:

وهي وسيلة من وسائل التأديب، إن لم تجد وسيلة الهجر؛ فقد اتفق الفقهاء على أن

للزوج تأديب زوجته بالضرب لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ سُوءَهُنَّ فَعُظْمُهُنَّ وَآهْجُرُوهُنَّ فِي

الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]

(١) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٩، والمهذب، ج ٢، ص ٤٨٧، والأم، ج ٥، ص ١١٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، رقم (٥٧١٧)، ج ٥، ص ٢٢٥٣، وصحيح

مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم التحاسد والتدابير والتراب، رقم (٢٥٥٩)، ج ٤، ص ١٩٨٣.

(٣) المغني، ج ٧، ص ٢٤٢، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٩.

(٤) الشعراوي، أحكام الأسرة، ص ٣٦٢.

(٥) السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٩٥.

وللفقهاء تفصيل في كيفية الضرب وشروطه، على النحو التالي:

القول الأول: قول الحنفية^(١): قالوا يضربها ضرباً غير مبرح، واستدلوا بقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُضَارِبُونَ نُسُوزَهُمْ فَعَظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاجِعِ وَاصْرَبُوهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]؛ فظاهر الآية:

أن الجمع بين الوعظ والهجر والضرب على سبيل الترتيب فإن نفع الضرب وإلا رفع الأمر إلى القاضي ليوجه إليها حكيم.

القول الثاني: قول المالكية^(٢): قالوا يضربها ضرباً غير مبرح؛ وهو الذي لا يكسر

عظماً ولا يشين جارحه كاللكزه ونحوها، لأن المقصود هو الصلاح لا غير، قال عليه السلام في حجة الوداع (... واضربوهن ضرباً غير مبرح)^(٣).

أي غير مؤثر ولا شاق. وإن شك أن الضرب لا فائدة فيه فلا يضربها، لأنها وسيلة إلى إصلاح حالها، والوسيلة لا تشرع إذا ظن عدم ترتيب المقصود عليها^(٤).

القول الثالث: قول الشافعية: قالوا يضربها ضرباً غير مبرح، ويتجنب المواضع المخوفة والمواضع المستحسنة والمبرح: هو الذي يخشى تلف النفس منه أو تلف عضو أو تشويه.

ولا يدمي ولا يدمن: أي لا يجرح فيخرج الدم، ولا يدمن أي يوالي الضرب على موضع

واحد، لأن القصد من الضرب هو التأديب دون الإتلاف^(٥).

(١) البدائع للكاساني، ج ٢، ص ٣٣٤.

(٢) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٥، والخرشي، ج ٤، ص ٧، ومنح الجليل، ج ٣، ص ٥٤٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي، ج ٢، ص ٨٩٠، وأبو داود، ج ٢، ص ١٨٥، وابن ماجه، كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ، (٣٠٧٤)، ج ٢، ص ١٠٢٥، قال الألباني: صحيح، وابن حبان، كتاب الصلاة، باب الوعيد على ترك الصلاة، (١٤٥٧)، ج ٤، ص ٣١٢، قال شعيب الارناؤوط: حديث صحيح، وابن خزيمة، كتاب المناسك، باب صفة الخطبة يوم عرفة، (٢٨٠٩)، ج ٤، ص ٢٥١، والدارمي، كتاب المناسك، باب الصلاة خلف الإمام، ج ٢، ص ٦٩.

(٤) المصادر السابقة في نقطة (٢).

(٥) المهذب، ج ٢، ص ٤٨٧، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٥٠.

وإذا رجعت الناشز عن النشوز لم يكن لزوجها هجرتها ولا ضربها، إن رجعت بالموعظة لأنه إنما أبيح الهجر ثم الضرب في حال عدم نفع الوعظ، فإذا زال النشوز فقد زابت المعنى الذي أبيح له به.

واستدلوا على ذلك بما رواه إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تضربوا إماء الله، قال فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا رسول الله ذنر^(١) النساء على أزواجهن، فأذن في ضربهن، فأطاف بآل محمد عليه الصلاة والسلام نساء كثير كلهن يشتكين أزواجهن، فقال النبي ﷺ: لقد طاف الليلة بآل محمد نساء كثير أو قال سبعون امرأة كلهن يشتكين فلا تجدون أولئك خياركم"^(٢).

قال الشافعي: (فجعل لهم الضرب وجعل لهم العفو، وأخبر أن الخيار ترك الضرب)^(٣). وقيل: الأولى ترك الضرب، فإن احتاج فلا يوالي على موضع واحد ولا يبلغ بالضرب عشرة أسواط. واستدلوا بقوله ﷺ: "أيضرب أحدكم امرأته كما يضرب العبد ثم يجمعها في آخر اليوم"^(٤). وقيل: ينبغي أن يكون بالمنديل واليد، ولا يضرب بالسوط والعصا، وبالجمله فالتخفيف بأبلغ شيء أولى هنا^(٥).

(١) ذنر: بكسر الهمزة: أي نفرن ونشزن واجترأن، مختار الصحاح، ج ١، ص ٩٢.

(٢) أخرجه ابن حبان، كتاب النكاح، باب معاشر الزوجين، رقم (٤١٨٩) ج ٩، ص ٤٩٩، قال شعيب الارناؤوط: حديث صحيح، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب ضرب النساء، رقم (١٩٨٥) ج ١، ص ٦٣٨، والمعجم الكبير، باب الألف، إياس بن عبد الله، رقم (٧٨٤) ج ١، ص ٢٧٠.

(٣) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٤٩، والأم، ج ٥، ص ١١٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، سورة الشمس، رقم (٤٦٥٨)، ج ٤، ص ١٨٨٨، ورد بلفظ: (يعمد أحدكم يجلد امرأته جلد العبد فلعله يضاجعها من آخر يومه).

(٥) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٥٠.

القول الرابع: قول الحنابلة: قالوا إن أصرت على نشوزها فله أن يضربها لقوله تعالى:

(واضربوهن) ضرباً غير مبرح، أي غير شديد لحديث عبد الله بن زمعة قال: قال رسول الله

ﷺ "أيضرب أحدكم امرأته كما يضرب العبد ثم يجامعها في آخر اليوم".

وشروط الضرب عندهم هو اجتناب الوجه تكريمه له والبطن والمواضع المخوفة، خوف

القتل، والمواضع المستحسنة خوفاً التشويه، ولا يزيد على عشرة أسواط^(١).

لقوله ﷺ: (لا يجلد أحدكم فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله)^(٢).

والأولى: ترك ضربها إبقاء للمودة.

وإن علم بمنعه حقها فإنه يكون ظالماً فيها يطلبه من قد مع منعها حقها.

الخلاصة:

تبيننا مما سبق كيف بيّن الشارع الحكيم علاج الزوجة إذا أعرضت عن اتباع سبيل

الحق، وخرجت عن سلطة الرجل وطاعته، وسلك في أسلوب علاجها التدرج فبدأ بالموعظة

الحسنة، ثم الهجر إذا لم تستجب لذلك، ثم الضرب غير المبرح إن لم يفد الهجر.

ومن الخطأ أن يهرع الزوجان إلى المحاكم لفصل ما فيها من خلافات، قد تكون من قبيل

الهفوات، لكنها تتفاقم بسوء تصرفها^(٣).

ويلاحظ أن الآية تدرجت في بيان وسائل التأديب حتى وصلت إلى الضرب - غير

المبرح - في نهاية المطاف.

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٤٢، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب كم التعزير والأدب، رقم (٦٤٥٦)، ج ٦، ص ٢٥١٢. بلفظ (لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله).

(٣) شرقاوي، أحكام المعاشرة الزوجية، ص ٢٩٧.

ويمكن لكل حق في الدنيا أن يُساء استخدامه، ولا يمكن الحيلولة دون ذلك إلا بالتهذيب

الخلاقي، لكن هذا الحق يبقى ضرورياً في صيانة كيان الأسرة ومنعها من التفكك والانحلال.

وهنا شبهة الإهانة لكبرياء المرأة، والفظاظة في معاملتها، والرد على ذلك يتمثل فيما

يلي:

١. وسيلة الضرب لا تستعمل إلا حين تخفق كل الوسائل الأخرى.

٢. هناك حالات انحراف نفسي لا يجدي معها سوى الضرب^(١).

وإن كان الله تبارك وتعالى قد أباح للزوج بضرب امرأته عند نشوزها المتكرر؛ فإنه

رغبة في العفو والصفح ودعاه إلى الحلم والأناة والصبر.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنْ أَرْوَاحٍ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ يَعُدُّوْا لَّكُمْ فَأَعْدُّوْهُمْ وَإِن تَعَفَّوْا

وَتَصَفَّحُوا وَتَعْفُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾ [التغابن: ١٤].

ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة فما ضرب امرأة قط، ولا انتهر خادماً وإنما كان

يعفو ويصفح^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز ضربها حتى يتأكد من نشوزها، لأنه يجوز أن يكون ما

ظهر منها لضيق صدر من غير جهة الزوج، وينبغي للزوج ملاحظة زوجته ولا يعد كل

تصرف يكرهه نشوزاً فيقوم بالهجر والضرب.

ومعلوم أنه لا يوجد بيت في الدنيا يخلو من المشاكل، فالنقص من طبيعة البشر ولا

ينبغي أن تحمل المرأة تبعه المشاكل التي تحدث في البيت^(٣).

(١) محمد قطب، شبهات حول الإسلام، ص ١٢٨-١٣٠.

(٢) محمد إسماعيل، الفقه الواضح، ص ٩٧.

(٣) المطيري، اتحاف الخلاف، ص ٣٤٨.

إن أي خلاف بين الزوجين إن تدخلت فيه عناصر أخرى سيورث الرجل عناداً ويورث المرأة عناداً، كالأقارب وأصدقاء السوء، فإن ظل منحصرأ بينهما فهو ينتهي بسرعة، لأن أموراً بينهما ستلجئهما إلى أن يتسامحا منها: الإفضاء إلى بعضهما البعض، والميثاق الغليظ، والسكن والمودة والرحمة... الخ^(١).

إن الإسلام لما كان منهجاً يتصف بالواقعية والشمول وملائمة الناس على اختلاف أحوالهم وطباعهم، فاقترض الأمر أن تتنوع أساليب التعامل معهم وإصلاحهم، ومن هذا المنطلق كان أسلوب القرآن في علاج نشوز الزوجة، فمن النساء من هي رقيقة المشاعر تترك الكلمة أبلغ الأثر فيها، ومنهن لا يجدي معها إلا الضرب.

وحدثنا القرآن عن صنف من النساء الصالحات اللاتي صن أنفسهن عن أن يكن موضع التأديب بأي وسيلة منه ﴿قَالَ صَلِّحْ عَنْتُ قَنَنْتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]. والإسلام لم يجعل الضرب بالأمر الواجب في إصلاح الزوجة بل هو مباح للضرورة وهو أسلوب لا يفعله أفاضل الأزواج^(٢) حيث يقول الرسول ﷺ: "اضربوا ولن يضرب خياركم"^(٣).

(١) الشعراوي، أحكام الأسرة، ص ٣٦٢، ص ٣٦٣.

(٢) القطارنة، علي مفلح سالم، فقه الأسرة وأثره في السلام البيئي في الإسلام، ط ١، (د:م، د:ن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨)، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٣) أخرجه الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب النکاح، رقم (٢٧٧٤)، ج ٢، ص ٢٠٨، بلفظ (ولن يضرب خياركم) بدون اضربوا، حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح عن أم كلثوم بيت أبي بكر.

المبحث الثاني

قضايا ومشكلات اجتماعية وأثرها على بيت الزوجية

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: الانتقال بالزوجة إلى مكان لا ترغب سكناه.

المطلب الثاني: الخروج من بيت الزوجية.

المطلب الثالث الخدمة وأثرها على بيت الزوجية.

المطلب الرابع: إفسار الزوج أو امتناعه عن النفقة.

المطلب الأول: الانتقال بالزوجة إلى مكان لا ترغب سكناه:

من حق الزوج أن ينتقل وزوجته حيث يشاء لقول الله تعالى:

﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارِزُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾. [الطلاق: ٦]

والنهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال بالزوجة المضارة بها، بل يجب أن يكون القصد هو المعاشة، وما يقصد بالزواج، فإن كان يقصد المضارة والتضييق عليها في طلبه نقلها، كأن تهبه شيئاً من المهر، أو تترك شيئاً من النفقة الواجبة عليه لها، أو لا يكون مأموناً عليها، فلها الحق في الامتناع، وللقاضي أن يحكم لها بعدم استجابتها له.

وقيّد الفقهاء استعمال هذا الحق أيضاً في الانتقال بها خوف الضرر عليها. كأن يكون الطريق غير آمن، أو يشق عليها مشقة جديدة لا تحدث في العادة، أو يخاف فيه من عدو، فإذا خافت الزوجة شيئاً من ذلك فلها أن تمتنع عن السفر^(١).

أما موقف قانون الأحوال الشخصية الأردني، فقد جاء في المادة [٣٧] ما يلي:-

(على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والإقامة في سكن زوجها الشرعي، والانتقال معه، إلى أي جهة أَرادها الزوج، ولو خارج المملكة، بشرط أن يكون مأموناً عليها، وأن لا يكون في وثيقة العقد شرط يقتضي غير ذلك، وإذا امتنعت عن الطاعة يسقط حقها في النفقة)^(٢).

(١) انظر، حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ١٤٦، وفقه السنة ج ٢، ص ٢٠٥، وانظر عبد الحميد: الأحوال الشخصية، ص ١٩١، وسمارة، أحكام وأثار الزوجية، ص ٢٥٥-٢٥٦، والجزيري، عبد الرحمن، الفتاوى على المذاهب الأربعة، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٩)، ج ٤، ص ١٦٥.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ١٤.

فإن كان في وثيقة العقد شرط يقتضي عدم انتقال الزوجة مع زوجها، وأن لا يسافر بها من بلدها، ولا يسكنها في بلد لا ترغب فيه.

فهذه الشروط اختلف فيها الفقهاء، على النحو التالي:

القول الأول: قول: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣): قالوا: لا يلزم الزوج الوفاء بهذه الشروط وعلى الزوجة الخروج معه، وليس لها الخيار في ذلك. وبه قال عطاء الشعبي وسعيد بن المسيب والنخعي والحسن وقتادة وهشام ابن عروة والليث والثوري وابن المنذر^(٤).

واشترط الحنفية^(٥): أن يوفىها زوجها مهرها المعجل والمؤجل، وأن يكون مأموناً عليها. وسئل سعيد بن المسيب عن المرأة تشترط على زوجها أن لا يخرج بها من بلدها؛ فقال سعيد بن المسيب: يخرج بها إن شاء^(٦).

وقال الشافعية: له أن يخرجها من بلد إلى بلد ويمنعها من الخروج، فقد شرطت عين إبطال ماله عليها^(٧).

وقد استدل أصحاب هذا القول بالحديث الشريف، وبالمعقول:

١. فمن الحديث: قوله ﷺ: "من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله؛ فليس له وأن اشترط مائة شرط"^(٨).

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ١٤٦.

(٢) الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي، دت)، ج ٢، ص ٥٣٠.

(٣) الأم، ج ٥، ص ٧٤.

(٤) المغني، ج ٧، ص ٧١، وفتح الباري، ج ٩، ص ٢١٨.

(٥) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ١٤٦.

(٦) موطأ مالك، كتاب لنكاح، باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، رقم (١١٠٤)، ج ٢، ص ٥٣٠.

(٧) الأم، ج ٥، ص ٧٤.

(٨) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب المكاتب وما لا يحل من الشروط رقم (٢٥٨٤)، ج ٢، ص ٩٨١.

وفي لفظ لمسلم: "ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وإن كان مائة

شرط"^(١).

وجه الدلالة في الحديث: أن اشتراط الزوجة على زوجها عدم انتقالها معه شرط ليس في كتاب الله لأن الشرع لا يقتضيه، لأن من مقتضى العقد متابعة الزوجة زوجها حيث يذهب.

٢. قوله ﷺ: "المسلمون على شروطهم ألا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً"^(٢).

وجه الدلالة في الحديث: أن اشتراط الزوجة عدم انتقالها مع الزوج شرط يحرم الحلال؛ وهو عدم سفرها معه، فهو شرط باطل.

٣. وأما استدلالهم بالمعقول؛ فقد قالوا: إنه شرط ليس من مصلحة العقد ولا من مقتضاه، ولم يُبَيَّن على التغليب والسراية فكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم نفسها^(٣).

فالشروط التي تكون من مقتضيات العقد كالإنفاق على الزوجة وسكناها بالمعروف، فيجب الوفاء بها أما الشروط المخالفة للعقد كشرط أن لا ينفق عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك، فلا يجب الوفاء به^(٤).

القول الثاني: قول الحنابلة: قالوا: يلزم الوفاء بهذا الشرط وليس للزوج مخالفة الشرط، فإذا لم يف الزوج لها بذلك فللزوجة فسخ النكاح، وبه قال عمر بن الخطاب، وسعيد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمر بن العاص رضي الله عنهم.

وقال به من التابعين شريح، وعمر بن عبد العزيز، وجابر بن زيد، وطاوس، والأوزاعي، وإليه ذهب الحنابلة^(٥).

(١) أخرجه مسلم، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن اعتق، رقم (١٥٥٤)، ج ٢، ص ١١٤٢.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب الاحكام، باب ما ذكر من رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، رقم (١٣٥٢)، ج ٣، ص ٦٣٤، قال الالباني: حديث حسن صحيح.

(٣) المغني، ج ٧، ص ٧١، وكشاف القناع: ج ٥، ص ٩٠، والفروع: ج ٥، ص ١٦٢.

(٤) شرح النووي على مسلم، باب الشروط في النكاح، ج ٩، ص ٢٠٢.

(٥) المغني، ج ٧، ص ٧١، وفتح الباري: ج ٩، ص ٢١٨.

واستدلوا بما يلي:

١. قوله ﷺ: "أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج"^(١). وفي لفظ عند

البخاري: "أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج"^(٢).

وجه الدلالة في الحديث: أن هذا الحديث يفيد وجوب الوفاء بالشروط في النكاح إذا لم يناف

مقتضى العقد، ومثل هذا الشرط وهو عدم انتقال الزوجة مع الزوج، شرط لا ينافي مقتضى

العقد، ومثل هذا الشرط وهو عدم انتقال الزوجة مع الزوج، شرط لا ينافي مقتضى العقد.

قال ابن حجر: (أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق)^(٣).

٢. قوله ﷺ: "المسلمون عند شروطهم ألا شرطاً حرماً حلالاً أو أحلاً حراماً"^(٤).

وجه الدلالة في الحديث: أن هذا الحديث يدل على أن الأصل في الشروط الصحة حتى

يقوم دليل شرعي على بطلان تلك الشروط^(٥)، وهذا الشرط منها، فإذا خالف الزوج ما شرطه

لزوجته على نفسه في عقد النكاح فقد خالف ظاهر هذا الحديث.

٣. ما روي أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها ألا تسكن إلا في دارها، ثم بدا له أن ينقلها إلى

داره بعد ذلك، فتخاصما إلى عمر^(٦)، فقال عمر: "مقاطع الحقوق عند الشروط"^(٧).

وجه الدلالة في الأثر: أن عمر رضي الله عنه ألزم الزوج بالوفاء بما شرط (لزوجته،

عملاً بالأحاديث الدالة على وجوب الوفاء بالشروط ما لم تحرم حلالاً.

(١) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، ج ٢، ص ١٣٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الشروط في النكاح، رقم (٤٨٥٦)، ج ٥، ص ١٩٧٨.

(٣) فتح الباري، ج ٩، ص ٢١٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٨٢.

(٦) فتح الباري، ج ٩، ص ٢١٨.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الشروط في النكاح، رقم (٤٨٥٥)، ج ٥، ص ١٩٧٨.

المناقشة والترحيج:

بعد عرض الأقوال في مسألة اشتراط الزوجة على زوجها عدم الانتقال معه، يبدو لي رجحان قول الحنابلة بأنه يلزم الوفاء بالشرط، وليس للزوج مخالفته ولها فسخ النكاح إذا لم يف بالشرط، وذلك لما يلي:

١. لأن الأصل وجوب الوفاء بالعقود، حيث أنها قائمة على الرضا، تحقيقاً لمنفعة المتعاقدين ما دامت لا تتعارض مع القواعد العامة التي نص عليها الشارع. والغرض من الشرط تحقيق منفعة مقصودة لمشرطه، فيجب الوفاء به^(١) عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

٢. أن هذا القول ثابت عن أربعة من الصحابة وهم: عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمر بن العاص، ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان إجماعاً^(٢).

٣. أنه لا معارضة بين قوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.." وبين قوله ﷺ: "إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج" وذلك لأن المراد بقوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل". يعني ليس في حكم الله وشرعه ولا خلاف بين الفقهاء في أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد جائز مشروع^(٣).

٤. أن القول بأن هذا الشرط يحرم الحلال لا يصح، لأنه إنما يثبت للمرأة خيار، الفسخ إن لم يف لها به.

٥. القول بأن هذا الشرط ليس من مصلحة العقد نقول: لا نسلم بذلك؛ فإنه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده^(٤).

(١) السرطاوي، شرح قانون الأحوال، ص ٨٢.

(٢) المغني، ج ٧، ص ٧١.

(٣) فتح الباري، ج ٩، ص ٢١٩.

(٤) المغني، ج ٧، ص ٧١.

والى هذا أشارت المادة [١٩] من قانون الأحوال الشخصية الأردني؛ حيث جاء فيها: "إذا اشترط في العقد شرط نافع لأحد الطرفين ولم يكن منافياً لمقاصد الزواج ولم يلتزم فيه بما هو محظور شرعاً وسجل في وثيقة العقد وجبت مراعاته وفقاً لما يلي:

١. إذا اشترطت الزوجة على زوجها شرطاً تتحقق لها به مصلحة غير محظورة شرعاً ولا يمس حق الغير؛ كأن تشترط عليه أن لا يخرجها من بلدها، وأن لا يتزوج عليها أو يجعل أمرها بيدها تطلق نفسها إذا شئت، أو أن يسكنها في بلد معين كان الشرط صحيحاً وملزماً؛ فإن لم يف به الزوج فسخ العقد بطلب الزوجة ولها مطالبته بسائر حقوقها الزوجية^(١).

ومع هذا فإن الواجب على المؤمنة أن لا تخالف زوجها ولا تمتنع من السفر معه ومصاحبته حيث يريد إلا من ضرورة، لأن طاعته واجبة عليها ولا يحصل الأئس والعشرة الطيبة وسكون أحد الزوجين إلى صاحبه إلا بوجودهما في بلد واحد، وهذا هو المقصود الأول من النكاح، وبامتناع الزوجة عن الخروج مع زوجها تفويت هذا المعنى.

وثمره الخلاف: أنها إذا لم تتابع زوجها بسبب شرطها؛ فلها حق فسخ العقد بطلب منها، ولها مطالبته بسائر حقوقها الزوجية، بخلاف ترك المتابعة دون شرط؛ فإنها إن فعلت ذلك كانت ناشراً ويسقط بذلك حقها في النفقة والسكن.

وعلى الأزواج أن يتقوا الله في زوجاتهم؛ فلا يطلبوا منهن الخروج إلى بلد لا يحكم شرع الله، ويمكن أن تكون فيه المرأة غير مأمونة على نفسها؛ فإن كان الزوج يأمن عليها الفتنة ويستطيع الدفاع عنها، وكان ذا أخلاق لا يضايقها، كأن يطلب من زوجته الخروج معه حيث يكون عمله، وعلى المرأة طاعته، وكم من امرأة مؤمنة صبرت واحتسبت وقدمت مصلحة زوجها، فوجدت عاقبة عملها في الدنيا قبل الآخرة^(٢).

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٨-٩.

(٢) المطيري: إتحاف الخلان، ص ١١١-١١٢.

المطلب الثاني: الخروج من بيت الزوجية

ويتضمن هذا المطلب فروعاً على النحو التالي:

الفرع الأول: خروج المرأة لزيارة أهلها.

الفرع الثاني: خروج المرأة للعمل الوظيفي وأثره على بيت الزوجية.

الفرع الثالث: الخروج للطاعات والمجالس العلمية.

الفرع الرابع: هجر الزوج لبيت الزوجية.

الفرع الأول: خروج المرأة لزيارة أهلها:

اتفق العلماء على أنه لا يحق للمرأة الخروج من بيت زوجها إلا بإذنه، وإن فعلت فهي

ناشزة، كما مر سابقاً، ولكن ما رأي الفقهاء في مسألة خروج المرأة لزيارة أهلها؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: قول الحنفية^(١) والمالكية^(٢) وقول للحنابلة^(٣): قالوا: ليس للزوج منعها من الخروج لزيارة أهلها.

وبعد اتفاق المذهبين بأنه ليس للزوج منع الزوجة من الخروج لزيارة أهلها، اختلفوا في تفاصيل هذا الحكم على النحو التالي:

أولاً: مذهب الحنفية:

ذهب الحنفية إلى أنه ليس للزوج أن يمنعها من زيارة الوالدين في كل جمعة، وغيرهما من المحارم قدروا ذلك بسنة^(٤).

وقد أبو يوسف خروجها لزيارة والديها بأنهما لا يقدران على زيارتها، فإن قدرنا على زيارتها فلا تخرج^(٥).

واختار بعض مشايخ الشافعية منعها من الخروج إليهما^(٦).

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٢.

(٢) الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٢، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٦.

(٣) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٧-١٩٨.

(٤) ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر، د:ت)، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٥) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٨، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٢.

(٦) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٢، والاختيار، ج ٤، ص ٨.

ويُستبعد كل جمعة؛ لأن كثرة الخروج فتح باب الفتنة، خاصة إذا كانت شابة، بخلاف

خروج الأبوين فهو أسهل، إلا إذا لم يستطيعا إثباتها لأن كثرة الخروج فتح باب الفتنة^(١).

والحق أن يأذن لها الزوج بزيارتها في الحين بعد الحين على قدر متعارف، وكثرة

الخروج فتح الباب الفتنة، خصوصاً إذا كانت شابة والزوج من ذوي الهيئات بخلاف خروج الأبوين فهو أيسر.

وهذا ترجيح لخلاف ما ذكر من أنها تخرج في كل جمعة بإذن وبدونه وللمحارم في كل

سنة مرة بإذنه^(٢).

ثانياً: مذهب المالكية:

ذهب المالكية إلى أنه ليس للزوج أن يمنع زوجته من زيارة والديها، وشهود

جنازتهما^(٣).

ولا بأس أن تعود أخوها أو أمها أو أختها إذا مرضوا، ولو لم يأذن لها زوجها حين

الخروج^(٤).

فإن حلف أن لا تزور والديها فإنه يحنث ويحكم لها بالخروج لزيارتها، بشرط أن تكون

مأمونة ولو كانت شابة، والأصل الأمانة حتى يظهر خلافها^(٥).

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٩، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ١٤٦.

(٢) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٢.

(٣) الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٢، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٦، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٤٨٤-٤٨٥.

(٤) التاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٤٩.

(٥) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٦، والشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٢، والتاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٤٩، والصابوي:

ج ٢، ص ٧٣٧.

فإن لم تكن مأمونة؛ فلا تخرج ولو برفقة أمينة، ولو لم تكن شابة لتطرق الفساد بخروجها^(١).

ثالثاً: الحنابلة في قول لهم: قالوا: إلى أنه لا يمنعها من كلامهما ولا يملك منعها من زيارتهما لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، إلا مع ظن حصول ضرر يعرف بقرائن الحال بسبب الزيارة. فيمنعها من الزيارة دفعاً للضرر^(٢).

القول الثاني: قول الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤): قالوا: للزوج منع زوجته من زيارة أهلها.

وبعد اتفاق المذهبين في جواز منع الزوج زوجته من زيارة أهلها، اختلفوا في تفاصيل هذا الحكم على النحو التالي:

أولاً: مذهب الشافعية:

ذهب الشافعية إلى أن للزوج منع زوجته من عيادة أبيها، ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها، والأولى أن لا يفعل^(٥)، ويكره منعها من زيارة أبيها إذا مرض ومواراته إذا مات؛ لأن ذلك يسبب النفور ويغريها بالعقوق^(٦).

واستدل الشافعية على ذلك:

بحديث أنس: "إن امرأة سافر زوجها ونهى امرأته عن الخروج، وكان أبوها مقيماً في أسفل البيت وهي في أعلاه، فمرض أبوها، فاستأذنت النبي صل الله عليه وسلم في عيادته؛ فقال

(١) الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥١٢، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٦، ومختصر خليل، ج ١، ص ١٣٦، والخرشي، ج ٤، ص ١٨٨، وحاشية الصاوي: ج ٢، ص ٧٣٧.

(٢) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) البجيرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٢٥٣، وتحفة المحتاج: ج ٨، ص ٣١٥.

(٤) المغني، ج ٨، ص ٢٢٤، والمبدع: ج ٧، ص ٢٠٢.

(٥) البجيرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٢٥٣، وتحفة المحتاج: ج ٨، ص ٣١٥، والبجيرمي علي المنهج، ج ٤، ص ١١٠.

(٦) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤١٣، والمهذب: ج ٢، ص ٤٨١.

لها: "اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَخَالَفِي زَوْجَكَ" فمات أبوها فأوحى الله إلى النبي ﷺ أن الله قد غفر لأبيها بطاعتها لزوجها^(١).

واعترض على هذا الاستدلال بأن الحديث ضعيف فيه عصمة ابن المتوكل: وهو ضعيف الحديث قالوا: ولما كان هذا الحديث لم يصح عندنا من جهة الإسناد، ومتمته يعارض أموراً مجتمعة عليها، ومنها أن أباهما له حقوق عليها لا تحصى، أقربها وأظهرها حق الأبوة لقول تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] قارناً ذلك بعبادته^(٢).

ثانياً: مذهب الحنابلة:

ذهب الحنابلة إلى أنه للزوج أن يمنع زوجته من زيارة والديها أو عيادتهما أو حضور جنازة أحدهما.

قال أحمد في امرأة لها زوج وأم مريضة: طاعة زوجها أوجب عليها من أمها إلا أن يأذن لها، واستدلوا بحديث أنس السابق الذي استدل به الشافعية^(٣).

ويحرم الخروج من غير إذن الزوج، لأن حق الزوج واجب؛ فلا يجوز تركه بما ليس بواجب^(٤).

(١) أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، رقم (٧٦٤٨)، ج ٧، ص ٣٣٢، بلفظ قريب منه، والهيتمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد، (القاهرة: دار الريان للتراث، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ج ٤، ص ١١٣، قال: وفيه عصمة به المتوكل وهو ضعيف.

(٢) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤١٣-٤١٤.

(٣) المغني، ج ٧، ص ٢٢٤، والمبدع، ج ٧، ص ٢٠٢، والروض المربع، ج ٣، ص ١٣١، ومنار السبيل، ج ٢، ص ١٩٨.

(٤) الفروع، ج ٥، ص ٢٥١، والمبدع، ج ٧، ص ٢٠٢، والمغني، ج ٧، ص ٢٢٤، وكشاف القناع، ج ٥، ص ١٩٧.

أما في حالة مرض بعض محارمها؛ كأبويها وأخواتها، أو موت بعض محارمها، فيستحب للزوج أن يأذن لها في الخروج إلى تمريضه أو عيادته أو شهود جنازته.

قالوا: لأن ذلك من صلة الرحم، وفي منعها من ذلك قطيعة رحم، وربما حملها عدم إذنه على مخالفته^(١).

أما في حالة عدم المرض؛ فلا يستحب أن يأذن لها في الخروج، لعدم الحاجة لذلك، ولئلا تعتاده الزوجة.

المناقشة والترجيح:

يلاحظ من أقوال الفقهاء: أن الشافعية والحنابلة اتفقوا على أن للزوج منع زوجته من زيارة الوالدين، أما في حالة المرض أو الموت؛ فقالوا يكره منعها؛ لأن في منعها قطيعة رحم، ويحملها ذلك على المخالفة والنفور.

أما الحنفية والمالكية: فقالوا: ليس للزوج منعها من الزيارة ولم يقيدا ذلك في حالة المرض كما ذكر الشافعية والحنابلة، وإنما قيدا الإذن بخروجها على قدر متعارف عليه خوف الفتنة بكثرة الخروج، كما قاله الحنفية.

وقيد ذلك المالكية بما إذا كانت الزوجة مأمونة؛ فإن لم تكن كذلك لا تخرج.

وبناءً على ذلك، يمكن القول بأن رأي الحنفية والمالكية، هو الأرجح والله أعلم، للأسباب

التالية:

١. أن الحديث الذي استدل به الشافعية والحنابلة، حديث ضعيف فيه عصمة به المتوكل وهو ضعيف الحديث^(٢).

(١) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٧، والفروع، ج ٥، ص ٢٥٢، ومنار السبيل، ج ٢، ص ١٩٨.

(٢) مجمع الزوائد، ج ٤، ص ١١٣.

وذكر الجرجاني أن في إسناده يوسف بن عطية، وهو كثير الوهم والخطأ، منكر

الحديث، لا يحمد حديثه، وقال النسائي عنه: يوسف بن عطية أيضاً البصري متروك الحديث^(١).

٢. أما ما جاء في متن الحديث؛ فهو مخالف للمبادئ العامة في الشريعة، التي تحض على صلة الرحم والمعاشرة بالمعروف^(٢).

٣. أن المنع من زيارتهما قطيعة رحم. قال ﷺ: "لا يدخل الجنة قاطع"^(٣).

وقال ﷺ: (الرحم شجته من الرحمن؛ فقال الله: من وصلك وصلته، ومن قطعك قطعته)^(٤).

والشجنة: بكسر الشين عروق الشجر المشتبكة.

قال الخطابي: يعني الوصلة^(٥).

والمعنى: أنه أثر من آثار الرحمة مشتبكة بها؛ فالقاطع لها منقطع من رحمة الله^(٦).

والذي ينبغي في هذا الموضوع، أن يترك تقدير مرات الزيارة وفتراتها للعرف مع مراعاة حال الزوجة، وحاجة الوالدين إلى زيارتها، أو قريبهم أو بعدهم عن بيت الزوجية^(٧)، وتقيد الزيارة بما لا يفضي إلى فتنة أو تعسف في استعمال حقها في الزيارة؛ ففي هذه الحالة للزوج أن يمنع زوجته من زيارة والديها إذا كان يترتب على هذه الزيارة مفسدة؛ فقد سئل الشيخ

(١) الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ١٥٣، ط ٣، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨). ج ٧، ص ١٥٣.

(٢) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ١٦٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٥٦٣٨)، ج ٥، ص ٢٢٣١. ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٥)، ج ٤، ص ١٩٨١.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من وصل وصله الله، رقم (٥٦٤٢)، ج ٥، ص ٢٢٣٢.

(٥) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٦) فتح الباري، ج ١٠، ص ٤١٨.

(٧) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ١٦٣.

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان عن الرجل يمنع زوجته من الذهاب إلى بيت أهلها إذا كانوا يقومون بإثارة المشاكل والتدخل في حياة الزوجين^(١)؛ فأجاب: نعم، يحق للرجل أن يمنع زوجته من الذهاب إلى أهلها إذا كان يترتب على ذهابها إليهم مفسدة في دينها أو في حق زوجها، لأن في منعها من الذهاب في هذه الحالة درءاً للمفسدة، وبإمكان المرأة أن تصل أهلها بغير الذهاب إليهم في هذه الحالة، بل عن طريق المراسلة أو المكالمة الهاتفية إذا لم يترتب عليها محذور، لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] والله أعلم^(٢).

وقد جاء الوعيد الشديد في حق من يفسد الزوجة على زوجها، ويخيبها عليه؛ فقد جاء في الحديث: "ملعون من حَبَّبَ امرأة على زوجها"^(٣).

ومعنى الحديث: أن من يفسد أخلاق الزوجة على زوجها، حتى تسبب في نشوزها عليه، ملعون مطرود من رحمة الله.

والواجب على أهل الزوجة أن يحرصوا على صلاح ما بينها وبين زوجها، لأن ذلك من مصلحتها ومصلحتهم^(٤).

(١) آل الشيخ وآخرون، محمد بن إبراهيم، فتاوى المرأة المسلمة، ط ٣، (السعودية: أضواء السلف، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٦٧٩.

(٢) آل الشيخ وآخرون، فتاوى المرأة المسلمة، ج ٢، ص ٦٨٠.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الطلاق، باب فيمن خبب امرأة على زوجها، ج ٢، ص ٢٥٤، والحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب الطلاق، باب ليس منا من خبب امرأة على زوجها، رقم (٢٧٩٥)، ج ٢، ص ٢١٤. واللفظ (ليس منا من خبب امرأة على زوجها)، صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، وابن حبان، كتاب الحظر والاباحة، باب الزجر عن أن يفسد المرء امرأة أخيه، (٥٥٦٠)، ج ١٢، ص ٣٧٠.

(٤) آل الشيخ وآخرون، فتاوى المرأة المسلمة، ج ٢، ص ٦٨٠.

الفرع الثاني: خروج المرأة للعمل الوظيفي وأثره على بيت الزوجية:

إن عمل المرأة الأول والأعظم الذي لا ينافسها فيه منازع، ولا ينافسها فيه منافس، هو تربية الأجيال الذي هيأها الله له بدنياً ونفسياً، ويجب ألا يشغلها عن هذه الرسالة الجليلة شاغل مادي أو أدبي مهما كان، وعليه يتوقف مستقبل الأمة، وبه تتكون أعظم ثرواتها وهي الثروة البشرية ومثل ذلك عملها في رعاية بيتها، وإسعاد زوجها، وتكوين أسرة سعيدة قائمة على السكن والمودة والرحمة^(١).

على أن الإسلام أباح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التي تحسن أداءها ولا تخالف طبيعتها؛ فلم يحرم عليها أي عمل أو أيت مهنة مشروعة، وإنما قيده بما يحفظ كرامتها ويصونها من التبذل، وينأى بها عما يتنافى عن الخلق الكريم.

وقد انصف الإسلام المرأة؛ فلم يمنعها من العمل ولم يفرضه عليها، بل جعله أمراً مباحاً تعمل متى شاءت وحسب ما تقتضيه ظروفها^(٢).

فقد ورد في الحديث الصحيح عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: "طلقت خالتي فخرجت تجذ نخلها فزجرها رجل أن تخرج، فأنت إلى النبي ﷺ فقال: "بل فجذي نخلك؛ فإنك عسى أن تتصدقي أو تفعلي معروفاً"^(٣).

(١) القرضاوي، يوسف، فتاوى المرأة المسلمة، ط ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ص ٧٣.
(٢) نصيف، فاطمة عمر، حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، بحث مقدم لجامعة الصحوة الإسلامية، الدورة الخامسة (المغرب: مطبعة فضالة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ج ٣، ص ٢٠٣.
(٣) مسلم، كتاب الطلاق، باب جواز خروج المعتدة البائن، رقم (١٤٨٣)، ج ٢، ص ١١٢١، ومسنّد أحمد، ج ٣، ص ٣٢١، والنسائي، ج ٦، ص ٢٠٩، الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: فوز أحمد زمري، خالد السبع العلمي، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، ج ٢، ص ٢٢٢.

وجه الدلالة في الحديث: أن الرسول ﷺ لم يمنع المرأة حتى وهي في العدة من العمل ما دام هذا العمل ضرورياً ومشروعاً ونافعاً؛ ففي الأحوال العادية من باب أولى^(١).

وقد تحتاج المرأة للعمل، كأن لا يكون لها مورد ولا عائل، وكأن تعاون زوجها أو تربي أولادها أو تساعد أباه في شيخوخته.

فقد ورد في قصة ابنتي الشيخ الكبير التي ذكرها القرآن الكريم في سورة القصص وكانتا تقومان على غنم أبيهما، ﴿قَالَتَا لَا تَسْقَىٰ حَتَّىٰ يُصَدِّقَ الزَّكَاةَ وَيُوتَا شَيْخَ كَبِيرٍ﴾ [القصص: ٢٣].

وجه الدلالة في الآية: إن عمل ابنتي نبي الله شعيب ﷺ ليس بمحظور، والدين لا يأباه، والعادة متباعدة في ذلك، خصوصاً إذا كانت الحالة حالة ضرورة^(٢).

وكما ورد أن أسماء بنت أبي بكر كانت تساعد زوجها الزبير بن العوام في سياسة فرسه، ودق النوى الناضجة، حتى أنها لتحمل على رأسها من حائط له على مسافة من المدينة. وقد يكون المجتمع في حاجة إلى عمل المرأة كما في تطبيب النساء وتمريضهن، وتعليم البنات ونحو ذلك من كل ما يختص بالمرأة، فالأولى أن تتعامل مع امرأة مثلها^(٣).

فمن رحمة الإسلام بالمرأة أنه لم يفرض العمل عليها، وجعل مهمتها الأولى والأساسية الأمومة والزوجية، فالزم الرجل بالنفقة عليها لتتفرغ لوظيفتها الخطيرة في تربية الأجيال. فالزم الزوج بالنفقة عليها وإن كانت غنية^(٤).

وحين أباح الإسلام للمرأة أن تعمل، لم يجعل لها ذلك مطلقاً بدون قيد أو شرط، ولذلك وضع لها ضوابط وشروط حتى يكون العمل مقبولاً مشروعاً وهي:

(١) نصيف، حقوق المرأة، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٣، ص ٢٦٩.

(٣) القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٧٤-٧٥.

(٤) نصيف، حقوق المرأة، ص ٢٠٣-٢٠٤.

١. تأكيد قوامة الرجل على الأسرة، لذا يجب استئذانه في شأن عمل الزوجة^(١). لقوله تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

٢. أن يكون العمل في ذاته مشروعاً، بمعنى: ألا يكون عملها حراماً في نفسه أو مفضياً إلى ارتكاب حرام، كالتي تعمل خادماً لرجل أعزب، أو سكرتيرة تقتضي وظيفتها الخلوة برئيسها، أو مضيعة طائفة تقدم المسكرات وتسافر بغير محرم، وغيرها من الأعمال المحرمة^(٢).

٣. حاجة المرأة لهذا العمل لإعالة نفسها وأولادها أو من ترعاهم أو حاجة المجتمع لعملها كالتدريس والتطبيب ونحوه^(٣).

٤. أن لا يعطل عمل المرأة تحقيق مسؤولية متعينة عليها، كمسؤوليتها عن رعاية البنين، وتربية الأطفال وتلبية حاجاتهم، ورعاية شؤون بيتها^(٤). فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها"^(٥).

٥. ضرورة صيانة المرأة، عن مزاوله أعمال مهنية تتعارض مع طبيعتها وخصائصها البدنية والنفسية، كأن تكون بناءً وحدادة^(٦).

(١) بوادي، حسين المحمدي، حقوق المرأة به الاعتدال والتطرف، ط١، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥م)، ص ١٥٢، ووهبي، المرأة المسلمة، ص ١٨٢.

(٢) القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٧٥-٧٦.

(٣) العطاوي، أحمد يعقوب، المرأة الداعية، في العهد النبوي الشريف والعهد الحاضر، رسالة ماجستير مطبوعة، قسم الدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٢م، (الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، ص ١٤٨، وبوادي، حقوق المرأة، ص ١٥٣.

(٤) المرأة الداعية، العطاوي، ص ١٥٣-١٥٤، والقرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٧٥-٧٦، وعلوان، تربية الأولاد، ص ٢٧٢.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن رقم (٨٥٣)، ج ١، ص ٣٠٤، ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، والحث على الرفق بالرعية، رقم (١٨٢٩)، ج ٣، ص ١٤٥٩، واللفظ للبخاري.

٦. أن تلتزم أدب المسلمة إذا خرجت من بيتها في الزي والمشى والكلام والحركة^(٢).

قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَقْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ

﴾ [الأحزاب: ٣٢].

٧. أن لا يترتب على عملها فساد اجتماعي خطير كأن توجد وظائف وأعمال يختلط فيها الرجال والنساء، وما ينتج عن ذلك من مفساد وآثار سيئة في النفوس والأخلاق، بل من الفساد في الأعراض^(٣)، وأن لا يؤدي عملها إلى وجود بطالة بين الرجال، لأنها أخذت حقهم ودورهم في العمل.

أما الآثار المرتبة على خروج المرأة من البيت للعمل، فكثيرة منها:

١. إهمال الأطفال من العطف والرعاية، ولا شك أن التربية تقوم على الحب والصدق والملاحظة وطول الزمن، وبدون ذلك لا تتحقق التربية؛ فالمربية في المحضن مهما كانت على علم وتربية؛ فإنها لا تملك قلب الأم.. فلا تصبر.. ولا تحرص.. ولا تحب كما تفعل الأم^(٤).

٢. إن المرأة التي تعمل خارج البيت تحتل في كثير من الحالات مكان الرجل - وقد يكون زوجها أو أخاها - وتدع في بيتها مكاناً خالياً لا يملؤه أحد^(٥).

(١) علوان، تربية الأولاد، ص ٢٧٢، وبوادي: حقوق المرأة، ص ١٥٤.

(٢) القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٧٥-٧٦، وهبي: المرأة المسلمة، ص ١٨٢، والمرأة الداعية، ص ١٥٣-١٥٤.

(٣) وهبي، المرأة المسلمة، ص ١٨٢، وعلوان: تربية الأولاد، ص ٢٧٢، والمرأة الداعية، ص ١٥٣-١٥٤.

(٤) وهبي، المرأة المسلمة، ص ١٨٢.

(٥) العطاوي، المرأة الداعية، ص ١٥٣-١٥٤، وهبي: المرأة المسلمة، ص ١٨٣.

٣. إن المرأة التي تخالط الرجال عادة، وقد تخلو بهم - وذلك أمر محرم - يترتب عليه أضراراً على سمعتها وأخلاقها ودينها. فهل يوازي ما تخسره المرأة من سمعتها ما تعود به آخر النهار من دريهمات^(١)!؟

٤. إن المرأة التي تعمل خارج البيت تفقد أنوثتها ويفقد أطفالها الأئس والحب^(٢) فالأم المكدودة بالعمل للكسب، المرهقة بمقتضيات العمل، المقيدة بمواعيده، المشتتة الطاقة فيه.. لا يمكن أن تهب للبيت جوه وعطره، ولا يمكن أن تمنح الطفولة النابتة فيه حقها ورعايتها. وبيوت الموظفين والعاملات ما تزيد على جو الفنادق، وما يشيع فيها ذلك العطر الذي يشيع في البيت.. والزوجة أو الأم التي تقضي وقتها وجهدها وطاقاتها الروحية في العمل لن تطلق في جو البيت إلا الإرهاق والكلل والملل^(٣).

(١) علوان، تربية الأولاد، ص ٢٧٣، ووهبي: المرأة المسلمة، ص ١٨٣.

(٢) ووهبي، المرأة المسلمة، ص ١٨٣.

(٣) سيد قطب، السلام العالمي والإسلام، ص ٦٩-٧٠.

الخلاصة:

إن الإسلام أباح للمرأة العمل ولكن بعد أداء وظيفتها الأولى بالنسبة لزوجها، وكذلك بيتها وأولادها، وإن هذه رسالة دقيقة تتطلب منها تفرغاً تاماً؛ لهذا كان الأصل قرارها في البيت لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وهذه لفظة إلى أن الزوج والبيت هو الأصل في حياتهن، وما عداه استثناء طارئ^(١).

وإذا كانت هناك ضرورة خاصة، أو ضرورة اجتماعية من خروجها للعمل، فعليها أن تراعي الآداب والمفاهيم الإسلامية التي تحفظ كرامتها، وتتأى بها عن مواطن الشر. وتحفظ لها خصائصها كأنثى، ولا تمنعها من أداء وظيفتها الأساسية كأم وزوجة^(٢).

وإذا كانت تخرج لعمل تحتاجه فعليها الموازنة بين ما تكسبه، وما يترتب على ذلك من أضرار، لتتخذ الإجراء المناسب.

وينبغي أن لا يكون خروج المرأة للعمل خالياً من إدراك الخطورة أو الإسراف في استعمال هذا الحق^(٣).

ولكن على المرأة ألا تترك رأسها حين يكون العمل مضرّاً بحياتها الزوجية، فينبغي أن تتخلى عنه، لأن الإبقاء على الزوج، وتقدير مصلحة البيت خير لها من لزوم العمل، وهذا قد يتم بطريق التشاور ومبادلة الرأي^(٤).

(١) أنظر، شرقاوي، أحكام المعاشرة الزوجية، ص ١٩٠.

(٢) أنظر، نصيف، حقوق المرأة، ص ٢٠٤.

(٣) عطية صقر، انظر س و ج للمرأة المسلمة، ص ٢٥٧.

(٤) أنظر سلام، سيد أحمد جمعة، السعادة الزوجية حقوق وواجبات، ط ١، (المنصورة، دار الإيمان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ص ٥٦-٥٧.

هذا هو الأصل بالنسبة لوظيفة المرأة، وإن لم يتحدث الإسلام عن عمل المرأة خارج

البيت، لأن هذه القضية لم تكن قائمة، وهو دين واقعي يعالج ما هو موجود من مشكلات.

ولأنه حدد للمرأة دورها الذي تحتاج للقيام به على الوجه الأكمل معظم وقتها مما لا

ينبغي من متسع لمزاولة عمل خارج البيت.

ومن ثم عهد إلى الرجل بمسؤولية العمل والإنفاق وجعله من أسباب القوامة. وليس في

نصوص الإسلام من كتاب وسنة ما يمنع المرأة من العمل إذا وجدت الأسباب الداعية له،

وتوفرت الظروف الملائمة للمرأة كأنثى.

بل إننا نجد ما يعطيها حق الكسب من أي مصدر مشروع، ومن ذلك العمل^(١) حيث

يقول سبحانه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء: ٣٢].

(١) أنظر عقلة: نظام الأسرة، ج ٢، ص ٢٨٠.

الفرع الثالث: الخروج للطاعات والمجالس العلمية:

الأصل في المرأة أن تقرأ في بيتها حيث مملكتها ووظيفتها. قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ

﴾ [الأحزاب: ٣٣].

والأمر الشرعي بقرار المرأة، لا يعني أنه لا يجوز لها الخروج من البيت مطلقاً؛ فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم.

فيجوز أن تخرج المرأة من البيت للحاجة الشرعية، كما لو خرجت للحج، ولكن لا تخرج دون زوج أو محرم^(١).

قال ﷺ: "ولا تسافرن امرأة إلا معها زوجها"؛ فقال رجل: يا رسول الله، اكنّيت في غزوة كذا وكذا، وخرجت امرأتي حاجة. قال: "اذهب فحج مع امرأتك"^(٢).

ومن الحوائج الشرعية، الخروج للصلاة في المسجد، فقد كانت المرأة تشهد الجماعة والجمعة في مسجد رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يحثهن على أن يتخذن مكانهن في الصفوف الأخيرة، خلف صفوف الرجال، لأنه لم يكن بين الرجال والنساء أي حائل من بناء أو غيره^(٣).

روى مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها"^(٤).

وكان النساء يحضرن كذلك صلاة العيدين، ويشاركن في هذا المهرجان الإسلامي الكبير في الخلاء مكبرين مهللين^(٥).

(١) المغني، ج ٨، ص ١٨٩، ومواهب الجليل، ج ٤، ص ١٨٧، وابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٢، ومغني المحتاج، ج ٣، ص ٥٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من اكنّيت في جيش فخرجت امرأته حاجة. رقم (٢٨٤٤)، ج ٣، ص ١٠٩٤.

(٣) انظر، القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٣٩.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٤٠) ج ١، ص ٤٢٦.

(٥) القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٣٩.

وأخرج مسلم عن أم عطية رضي الله عنها قالت: " أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى، العواتق، والحائض وذوات الخدور، فأما الحائض فيعتزلن الصلاة، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين " قلت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب، قال: تلبسها أختها من جلبابها^(١).

وللفقهاء آراء في مسألة خروج المرأة للطاعات والمجالس العلمية، أعرضها على النحو الآتي:

أولاً: رأي الحنفية^(٢)

ذهب الحنفية إلى أنه لا يسمح للشواب من النساء الخروج إلى الجمعة والعيدين وشيء من الصلاة، أما العجائز فلا خلاف في أنه يرخص لهن الخروج في الفجر والمغرب والعشاء والعيدين.

أما الظهر والعصر والجمعة، فقال أبو حنيفة: لا يرخص لهن.

وقال أبو يوسف ومحمد: يرخص لهن في ذلك.

واستدلوا بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب : ٣٣)

وجه الدلالة في الآية: الأمر بالقرار نهى عن الانتقال.

٢- أن خروجهن سبب الفتنة بلا شك، والفتنة حرام.

أما بالنسبة للعجائز: فقد رخص أبو يوسف ومحمد في خروجهن نهاراً؛ لأن المنع خوف الفتنة، وهذا لا يتحقق بخروج العجائز.

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة العيدين باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلى، وشهود الخطبة، مفارقات للرجال، رقم (٨٩٠) ج ٢، ص ٦٠٦.

(٢) البدائع، ج ١، ص ٢٧٥.

ولأبي حنيفة: أن وقت الظهر والعصر وقت انتشار الفساق في المحال والطرقات.

أما في الفجر والمغرب والعشاء؛ فالظلمة تحول بين نظرهن إلى الرجال، والفساق لا يكونون في هذه الأوقات؛ فلا يؤدي إلى وقوع الفتنة، أما صلاة العيد فتعزل ناحية من الرجال كيلا تصدم؛ فرخص لهن الخروج.

ثانياً: رأي المالكية^(١):

قسم المالكية النساء إلى أربعة أقسام:

- ١- عجوز (متجالة) انقطعت حاجة الرجال عنها، فتخرج للمسجد، وللغرض، ولمجالس العلم والذكر ولصلاة العيد.
- ٢- مسنة لم تنقطع حاجة الرجال عنها، تخرج للمسجد للفرائض، ومجالس العلم والذكر، ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها، أي يكره لها ذلك.
- ٣- شابة غير فارهة في الشباب، تخرج لصلاة الفرض جماعة، وفي جناز أهلها وأقاربها، ولا تخرج لعيد ولا استقاء، ولا مجالس ذكر أو علم.
- ٤- شابة فارهة في النجابة والشباب، لا تخرج أصلاً وعللوا ذلك بخوف الافتتان بهن.

ثالثاً: رأي الشافعية^(٢)

ذهب الشافعية إلى أن المرأة إذا أرادت حضور المسجد للصلاة، إن كانت شابة كره لها، وكره لزوجها تمكينها منه.

أما إن كانت عجوزاً؛ فلها الخروج بإذن الزوج إلى الجماعات في جميع الصلوات دون كراهة.

(١) الصاوي، أبو العباس أحمد، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، (مصر: دار المعارف، د:ت)، ج ١، ص ٤٤٧، وانظر، الفواكه الدواني، ج ١، ص ٣٦٢.

(٢) مغني المحتاج، ج ١ ص ٤٦٧، وتحفة المحتاج ج ٢ ص ٢٥٢.

واستدلوا بما يلي:

١- لحديث عائشة رضي الله عنها " لو أن رسول الله رأى ما أحدثت النساء لمنعهن المسجد" (١).

٢- ولخير مسلم عند أمن الفتنة: " إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن" (٢).

رابعاً: رأي الحنابلة (٣):

قالوا: يباح للنساء حضور الجماعة مع الرجال (٤)، سواء كن شابات أو غير شابات، من غير تقيد.

واستدلوا بما يلي:

١- بقوله ﷺ: " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن إذا خرجن تفلات" (٥).

وجه الدلالة في الحديث: أن الإمام النووي ترجم لهذا الحديث في صحيح مسلم بقوله: باب خروج النساء إلى المساجد، وجاء فيه: إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة، فهذا ظاهر في أنها لا تمنع المسجد، ولكن بشروط ذكرها العلماء منها، أن لا تكون متزينة، ولا ذات خلخل

(١) ورد في موطأ مالك بلفظ " لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منع نساء بني إسرائيل" رقم (٤٦٨) ج ١، ص ١٩٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل رقم (٨٢٧) ج ١، ص ٢٩٥.

(٣) المغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٤) دليل الطالب، ج ١، ص ٤٢.

(٥) أخرجه أبو داود، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد (٥٦٥) ج ١، ص ١٥٥، قال الألباني: حسن صحيح، ومسنده أحمد (٩٦٤٣)، ج ٢، ص ٤٣٨، والنيسابوري، عبد الله بن علي بن الجارود، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط ١ (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨)، كتاب الصلاة، باب، تخفيف الصلاة بالناس، رقم (٣٣٢) ج ١، ص ٩١، والمعجم الكبير (٥٢٤٠) ج ٥، ص ٢٤٨، والدرامي (٢٧٩) ١/ ٣٣٠.

يسمع صوته، ولا بثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال، ولا شابه، ونحوها ممن يفتتن بها، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها^(١). والتفلة: قال سعيد بن عامر: التي لا طيب لها^(٢).

٢- وروى أن الزبير رضي الله عنه تزوج عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وكانت تخرج إلى المساجد وكان غيوراً، فيقول لها: لو صليت في بيتك، فنقول لا أزال أخرج أو تمنعني فكره منعها لهذا الخبر^(٣).

٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ " طلب العلم فريضة على كل مسلم "^(٤).

ومن حوائج المرأة الشرعية التعلم؛ فإذا لم يمكنها ذلك إلا بالخروج خرجت. والمرأة شخص مكلف مثل الرجل، فيجب عليها طلب علم الواجبات عليها، لتكون على أدائها على يقين، مثل تعلم مسائل الوضوء والصلاة، فإن كان لها زوج أو محرم يعلمها الفرائض، ويعرفها كيف تؤدي الواجبات كفاها ذلك، وإن لم تكن سألت وتعلمت^(٥). فإن قدرت على امرأة تعلم ذلك تعرفت منها، وإلا تعلمت من الأشياء وذوي الأسنان من غير خلوة بها، وتقتصر على قدر اللازم.

(١) شرح النووي على مسلم، ج ٤، ص ١٦١.

(٢) أخرجه الدارمي، كتاب الصلاة، باب النهي عن منع النساء عن المساجد، وكيف يخرجن إذا خرجن، ج ١، ص ٣٣٠.

(٣) جاء في الخبر بلفظ آخر: عن عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أمراه عمر بن الخطاب، أنها كانت تستأذن عمر بن الخطاب إلى المسجد فيسكت، فنقول والله لأخرجن إلا أن تمنعني فلا يمنعها، موطأ مالك، كتاب القيلة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، (٤٦٧) ج ١، ص ١٩٨.

(٤) أخرجه ابن ماجه، كتاب العلم، باب فضل العلماء، والحث على طلب العلم (٢٢٤) ج ١، ص ٨١ والمعجم الكبير (١٠٤٣٩) ج ١٠، ص ١٩٥.

(٥) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٨ - ٣٩٩، ابن الجوزي: أحكام النساء، ص ٢٤.

ومتى حدثت لها حادثة في دينها سألت عنها، ولم تستح فإن الله لا يستحي من الحق^(١).

لذا رخص الإسلام في خروج المرأة لطلب العلم والتفقه في الدين وسؤال العلماء.

فعن أبي سعيد الحذري قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله: ذهب

الله بحديثك، وفي رواية: غلبنا علينا الرجال - فاجعل لنا من نفسك يوما نأتيك فيه تعلمنا مهما

علمك الله. فقال: "اجتمعن في يوم كذا وكذا، في مكان كذا وكذا، فاجتمعن فأتاهن رسول الله ﷺ

فعلمهن مما علمه الله، ثم قال: ما منكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة إلا كان لها حجابا

من النار، فقالت امرأة منهن: يا رسول الله: اثنتين؟ قال: فأعادتها مرتين ثم قال: واثنين واثنتين

اثنين^(٢).

قال الحافظ ابن حجر:

وفي الحديث بيان لما كان عليه نساء الصحابة رضوان الله عليهم جميعا من الحرص على تعلم

أمور الدين^(٣).

وكان النساء يحضرن دروس العلم مع الرجال عند النبي ﷺ، ويسألن عن أمر دينهن

مما يستحي منه الكثيرات اليوم، فطالما سألن عن الجنباء، والاحتلام والاعتسال... ونحوها^(٤).

جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن الله لا يستحي من الحق، هل على المرأة

من غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله ﷺ "نعم إذا رأت الماء"^(٥).

(١) ابن الجوزي، أحكام النساء، ص ٢٤، وفقه السنة ج ٢، ص ٢٠٧.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله (٦٨٨٠) ج ٦، ص ٢٦٦٦. ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتمسبه، (٢٦٣٣) ج ٤، ص ٢٠٢٨.

(٣) فتح الباري (١٠٢)، ج ١، ص ١٩٦.

(٤) القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، ص ٤٠.

(٥) البخاري، كتاب العلم، باب الحياء في العلم (١٣٠) ج ١، ص ٦٠، ومسلم، كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة (٣١٣) ج ١، ص ٢٥١، واللفظ للبخاري.

ضوابط خروج المرأة للطاعات والمجالس العلمية:

لخروج المرأة للطاعات والمجالس العلمية له ضوابط شرعية، منها:

١- الاستئذان من الزوج، فيجب عليها الاستئذان منه، ويحرم خروجها دون استئذان، ويحسن بزواج عدم منعها إن قدر في ذلك المصلحة، لقوله ﷺ: "إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها"^(١).

٢- المحافظة على الآداب الشرعية في اللباس والزينة^(٢).

٣- تغيير الهيئة بحيث لا يكون داعية إلى نظر الرجال والاستمالة^(٣)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُنَّ

تَبِيعَ الْجِهَانَةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب]: ٣٣.

٤- أن لا تكون متطيبة ولا متزينة ولا ذات خلخل يسمع صوتها، ولا ثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال^(٤).

٥- لا تمشي في وسط الطريق وفي زحمة الرجال، سمع أبو أسيد الأنصاري من أبيه أن رسول الله ﷺ يقول وهو خارج المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق، فقال رسول الله ﷺ للنساء: "استأخرن، فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق". أي: اتركن حقها - يعني وسطها - عليكن بحافات الطريق "فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها لتعلق بالجدار من لصوقها به"^(٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره (٤٩٤٠) ج ٥، ٢٠٠٧.

(٢) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٩، والسباعي، مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، ط ٦ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ص ١١٦، والعطاوي، المرأة الداعية، ص ١٤٨.

(٣) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٩.

(٤) أنظر: حاشية الصاوي، ج ١، ص ٥٢٧، وشرح النووي على مسلم: ج ٤، ص ١٦١.

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في مشي النساء مع الرجال في الطريق، (٥٢٧٢) ج ٤، ص ٣٦٩، قال الألباني: حسن، والطبراني، المعجم الكبير، باب الإلف، (٥٧٩) ج ١٩، ص ٢٦١.

- ٦- عدم الاختلاط في أماكن الدراسة، تجنباً لحدوث المخالفات الشرعية.
- ٧- أن يكون القائمون بالتدريس نساء مثلهن تجنباً للاختلاط، وإذا لم يوجد من النساء من تعميق بهذه المهمة فمن الممكن أن يقدم الرجال بهذه المهمة للضرورة، مع مراعاة ضوابط الشرع.
- ٨- أن يكون المدرسون ممن يوثق في صلاحهم^(١).

الخلاصة:

يلاحظ من أقوال الفقهاء في شأن خروج المرأة للصلاة أو المجالس العلمية كراهية ذلك للشابة وذلك لفساد الزمن، وخوفاً من الفتنة.

إلا أن ما يُرى في واقعنا من فتنة، تجعل القول بصلاتهن في البيوت، وعدم الخروج للشوَاب هو الأولى^(٢).

والدليل على ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت: " لو أدرك رسول الله صلى الله وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعه نساء بني إسرائيل"^(٣).

أما إن كان في المسجد مجلس علم، فمن مصلحة المرأة ومما هو حق لها، ومرغوب فيه أن تتفقه في الدين، فيستحب أن يأذن لها زوجها بحضور مجالس العلم، وخاصة إذا لم يعلمها الضروري من أمر دينها.

بشرط أن لا يتعارض هذا الأمر مع واجباتها الزوجية، وأن يكون منظماً محققاً غرضه، ولا يترتب عليه محذور شرعي^(٤).

(١) العطاوي، المرأة الداعية، ص ١٤٨.

(٢) عقلة، نظام الأسرة، ج ٢، ص ٤٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) القطارنه، فقه الأسرة، ص ٢٣٧.

والإسلام جعل طلب العلم بالنسبة للمرأة حقا على زوجها، فيأذن لها في حضور مجالس العلم، لأن حاجتها لإصلاح دينها وتركيزها نفسها ليست بأقل من حاجتها إلى الطعام والشراب^(١). فأول العلم ضرورة هو العلم الشرعي، ومن ثم كل علم يتفق وطبيعتها الأنثوية، بهدف إعداد المرأة لوظيفتها، وتعلمها ما تحتاجه من شؤون هذه الوظيفة، ما إدارة شؤون المنزل ورعاية شؤون الأطفال، والطرق المثلثة لتربيتهم. وبعد ذلك تتعلم المرأة ما تجد في نفسها قابلية له وقدرة عليه بغير قيود قيد واحد وهو ألا تصرفها هذه الدراسة عن وظيفتها الرئيسية التي ينبغي أن تعد لها^(٢). وينبغي للمرأة المسلمة أن تلتزم بالضوابط الشرعية، التي ذكرت سابقا عند خروجها لذلك.

(١) الجزائري، أبو بكر، منهاج المسلم، ط ١ (بيروت: دار الجيل، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ص ١١.

(٢) قطب، محمد، منهج التربية الإسلامية، ط ٢، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ج ٢، ص ٣١٧، وأنظر بوادي، حقوق المرأة، ص ١٣٤.

الفرع الرابع: هجر الزوج لبيت الزوجية:

الهجر لغة: ضد الوصل، نقول هجرا بالفتح وهجرانا بالكسر: صرمة وتركه، وهجر في

الصوم: اعتزل فيه عن النكاح^(١).

والهجر اصطلاحاً: الغيبة عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد^(٢).

فإذا هجر الزوج بيت الزوجية، أو غاب عنه مدة طويلة؛ بحيث يلحق الزوجة الضرر، وتخشى على نفسها الفتنة، ففي هذه الحالة اختلف الفقهاء في جواز التفريق بين الزوجين بسبب ذلك على قولين:

القول الأول: ذهب المالكية^(٣)، والحنابلة^(٤)، إلى أن للزوجة الحق في طلب الطلاق بسبب هجر الزوج أو غيابه عن بيت الزوجية.

واستدلوا بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩) وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْسِرُوا﴾ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا﴾ (البقرة: ٢٣١).

وجه الدلالة في الآية: أن الله تعالى خير الأزواج بين أمرين الإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وليس من المعروف أن تكون الزوجة كالمطلقة، فهذا إضرار بها، وقد يعرضها للفتنة، وهذا الضرر لا يمكن رفعه إلا بالتفريق بينهما.

(١) الفيردز أبادي، القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٣٧، وابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٢٥٠.

(٢) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ٢٢٤.

(٣) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٥٦.

(٤) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٣، والمغني ج ٨، ص ١٦٣.

٢- وبقوله ﷺ: " لا ضرر ولا ضرر" (١)، وقد وُضِعَ الحاكم لرفع المضارة في الإيلاء والظهار، وهذا أبلغ (٢).

٣- إذا جاز فسخ النكاح لتعذر الوطء بالعنة، فلأن يجوز التفريق بسبب الهجر أو الغيبة من باب أولى (٣).

وجعل المالكية مدة الغيبة الطويلة سنة واحدة على القول المعتمد عندهم، فإذا كان الزوج معلوم المكان، يكتب إليه القاضي - بعد أن ترفع الزوجة أمرها إليه - أن يحضر أن ينقل زوجته إليه قبل أن يطلق عليه، وإلا يطلق عليه القاضي. وسواء كان غيابه بعذر أو بغير عذر (٤).

وجعل الحنابلة مدة الغيبة الطويلة ستة أشهر، ويتخذ القاضي نفس الإجراءات التي يتخذها في المذهب المالكي، شرط أن يكون غيابه بغير عذر، فإن كان غيابه بعذر كطلب علم أو طلب رزق يحتاج إليه، فلا يلزم بالقدم ولا يطلق عليه من أجل عذره (٥).

القول الثاني: ذهب الحنفية (٦)، والشافعية (٧)، إلى أنه لا يحق للمرأة طلب التفريق بسبب غيبة الزوج أو هجره لها.

واستدلوا: بأن التفريق في الإيلاء لرفع الظلم عن الزوجة، وفي حال غياب الزوج لا يوجد ظلم فلا تقاس عليه.

(١) أخرجه الحاكم، المستدرک، کتاب البيوع، (٢٣٤٥)، ج ٢، ص ٦٦، وقال (حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه)، والدارقطني، كتاب في الاقضية والأحكام، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت، (٨٥) ج ٤، ص ٢٢٨، وابن ماجه (٢٣٤٠) باب من بنى في حقه ما يضر بجاره ج ٢، ص ٧٨٤، وموطأ مالك، باب القضاء في المرافق (١٤٢٩)، ج ٢، ص ٧٤٥، ومسند أحمد (٢٨٦٧)، ج ١، ص ٣١٣.

(٢) سبل السلام ج ٣، ص ٢٠٨.

(٣) المغني، ج ٨، ص ١٦٣.

(٤) مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٥٦.

(٥) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٣.

(٦) الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د : ت) ج ٣، ص ٣١٢، وحاشية ابن عابدين ج ٣، ص ٥٩١.

(٧) مغني المحتاج، ج ٥، ص ١٧٧.

وردوا على أدلة القول السابق بأنه لا تقاس على العنة لأن الغربة يعقبها الرجوع، والعنة لا تزول بعد استمرارها سنة عادة^(١).

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني برأي المالكية والحنابلة والقائل بجواز التفريق للغيبة والهجر.

حيث جاء في المادة: (١٢٣): "إذا أثبتت الزوجة غياب زوجها عنها أو هجره لها سنة فأكثر بلا عذر مقبول وكان معروف محل الإقامة جاز لزوجته أن تطلب من القاضي تطليقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها أو هجره لها، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه"^(٢).

ونصت المادة (١٢٤) على أنه: "إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه بأنه يطلقها إذا لم يحضر للإقامة معها أو نقلها إليه أو يطلقها، إذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً يفرق القاضي بينها مطلقة بائنة بعد تحليفها اليمين"^(٣).

ونصت المادة (١٢٥) على أنه "إذا كان الزوج غائباً في مكان معلوم، ولا يمكن وصول الرسائل إليه، أو كان مجهول محل الإقامة، وأثبتت الزوجة دعواها بالبينة وحلفت اليمين وفق الدعوى طلق القاضي عليه بلا إعذار وضرب أجل، وفي حالة عجزها عن الإثبات أو نكولها عن اليمين ترد الدعوى"^(٤).

(١) تبيين الحقائق، ج ٣، ص ٣١٢.

(٢) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣١، المادة [١٢٣].

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣١ - ٣٢، المادة [١٢٤].

(٤) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣٢، المادة [١٢٥].

وقد جاء في الأسباب الموجبة للقانون:

قد يسافر الزوج، ويغيب عن زوجته مدة طويلة، بلا سبب مشروع، أو يتركها، فلا هو يحملها إليه، ولا يطلقها، بل يدعها تعاني الآلام، والشدائد، غير عابئ بها، ولا مهتم بأمرها، وبقاء الزوجة على هذه الحالة يكون ضاراً بها، ولو كان له مال تتفق منه، ولما كانت معالجة هذه الحالة تعتبر من الواجبات الاجتماعية المحققة، ولم يكن من مذهب أبي حنيفة علاج لها، وكان مذهب الإمام مالك يجيز التطلق على الغائب إذا طال غيبه سنة فأكثر، وتضررت الزوجة، ولو كان للزوج مال تستطيع الإنفاق منه، فقد روي مراعاة للمصلحة العامة الأخذ بمذهب مالك، ووضعت المادة (١٢٣) من قانون الأحوال الشخصية، كما وصفت المادتان (١٢٤ ، ١٢٥) منه لبيان الطريقة الواجب اتباعها فيما إذا كان يمكن وصول الرسائل إلى الغائب أولاً، ومن يعذر إليه القاضي، ومن يطلق عليه في الحال^(١).

المناقشة والترجيح

يمكن ترجيح قول المالكية والحنابلة بالتفريق بين الزوجين للهجر والبعد عن الزوجة وتركها زمناً طويلاً، في حال طلبت الزوجة بالتفريق وهو الأولى، وذلك لما يلي:

- ١- دفعا للضرر الذي يلحق بالزوجة جراء ذلك عملاً بالقاعدة، " لا ضرر ولا ضرار".
- ٢- ولأنه إذا جاز التفريق لتعذر الوطء بالعنة، وبالعجز عن النفقة، فلأن يجوز الفسخ بالهجر الذي يتضمن كل ذلك أولى^(٢).

(١) داود، أحمد محمد علي، القرارات الاستثنائية في الأحوال الشخصية، ط١، (الأردن: دار الثقافة، ١٩٩٩)

ج١، ص٢٥٠.

(٢) عقله، أنظر نظام الأسرة، ج٣، ص٢٤٠.

٣- البعد عن الزوجة وتركها زمناً طويلاً مناف للإمساك بالمعروف، إذ تصبح بتركها كالمعلقة لا هي بذات زوج ولا هي مطلقة، وهذا يلحق بها الضرر والأذى، سواء كانت غيبة بعذر أم بغير عذر^(١).

ورأي الإمام مالك أكثر عدالة، وهو يجيز للزوجة طلب التفريق سواء كانت الغيبة بعذر أم بغير عذر، لأن الحكمة في طلب التفريق متحققة في الحالتين. ويلاحظ أن قانون الأحوال الشخصية الأردني اعتبر أن الهاجر لبيت الزوجية مثل الغائب، وذلك وفقاً للمادة ١٢٣ من القانون^(٢).

واشترط القانون لجواز التفريق بالغيبه أو الهجر أن تكون بدون عذر، وهذا الشرط مأخوذ من مذهب الإمام أحمد، وعلى هذا لو غاب الزوج في تجارة أو بعثة علمية، فلا يحق للزوجة طلب التفريق، وفي هذا شيء من الإجحاف كما هو ظاهر^(٣). أن القانون جعل مدة الغيبة سنة فأكثر، فأخذ برأي المالكية، وخالف الحنابلة، وهو احتياط لا بأس به لحفظ الحياة الزوجية.

(١) التكروري، شرح قانون الأحوال، ص ٢٢٤، وانظر: محمد عبد الحميد، الأحوال الشخصية، ص ٣٠٨ وأنظر: بدران أبو العنين، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، ص ٤٤٨.

(٢) أحمد داود، القرارات الاستثنائية، ص ٢٣٠.

(٣) الكبيسي، أحمد عبيد، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون (بغداد: مطبعة عصام، ١٣٩٧هـ) — ١٩٧٧م، ص ٢٨٦.

المطلب الثالث: الخدمة وأثرها على بيت الزوجية

ويتضمن هذا المطلب ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: خدمة البيت والزوج.

الفرع الثاني: خدمة والدي الزوج وأولاده من غيرها.

الفرع الثالث: خدمة أقارب الزوج أو أقارب الزوجة.

الفرع الأول: خدمة البيت والزوج:

اختلف الفقهاء في حق الزوج على زوجته في خدمة بيت الزوجية، والقيام بشؤونه، وفي خدمة الزوج والقيام بحاجاته، فالجمهور^(١) على أنه لا حق للزوج على زوجته في الخدمة إلا أن تكون مختارة وبدون إلزام، وذهب بعضهم^(٢) إلى وجوب ذلك وفيما يلي أقوال الفقهاء وأدلتهم بالتفصيل لكل مذهب.

أولاً: رأي الحنفية:

ذهب الحنفية إلى أنه ليس للزوج إجبار زوجته على الطبخ والخبز إذا أبت ذلك ويؤمر أن يأتي لها بطعام مهياً، أو أن يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز. وهذا الأمر مشروط بأن يكون بها علة لا تقدر بسببها على الطبخ والخبز، أو كانت من بنات الأشراف.

أما إذا كانت تقدر على ذلك، وهي ممن تخدم نفسها تجبر على ذلك، وإن كان لها خادم يجب لخادمها النفقة والكسوة^(٣).

ومعنى ذلك أن من كان لها خادم؛ فإنه يقوم بخدمتها وخدمة البيت ونفقتها على الزوج. والزوج محتاج للقيام بحوائجها وإصلاح الطعام لها، وخادمها ينوب عنه في ذلك^(٤).

ثانياً: رأي المالكية:

ذهب المالكية إلى التفريق بين الزوجة الغنية، والزوجة الفقيرة. وفرقوا بين عسر الزوج ويسره فقالوا:

(١) البدائع، ج ٤، ص ٢٤، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١٠، والبجيرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٩٦، والمغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٢) المغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٣) البدائع، ج ٤، ص ٢٤.

(٤) المبسوط، ج ٥، ص ١٨١.

يجب على الزوج توفير خادم لزوجته والإنفاق عليه، إن كانت من أهل الأخدام حتى ولو احتاجت لأكثر من خادم^(١).

أما إذا كانت الزوجة من لفيف الناس، بأن لم تكن أهلاً لأن يخدمها زوجها، ولم تكن من أشرف الناس، فيلزمها الخدمة في بيت زوجها، سواء كان من عجن وكنس وفرش وطبخ وغسل وغيره^(٢).

ولو كان الزوج فقيراً وزوجته من أهل الأخدام، لا يلزمه توفير خادم لها، بل يجب عليها الخدمة الباطنة في بيت زوجها، وهي خدمة البيت من كنس وطبخ وغسل وتنظيف^(٣)، أما الخدمة الظاهرة، كالنسيج والغزل والخياطة، لا تلزمها ولو جرت العادة بذلك، لأنه تكسب للنفقة وهي واجبة عليه لها إلا أن تتطوع له بذلك^(٤).
ثالثاً: رأي الشافعية:

يرى الشافعية أن الزوجة إن كانت ممن يخدم مثلها، بأن كانت ممن تُخدم في بيت أبيها، لكونها لا يليق بها خدمة نفسها فعلى الزوج إخدامها^(٥). ولا يجب عليها خدمة زوجها في الخبز والطحن والطبخ والغسل وغيرها من الخدمة^(٦).
واستدلوا بما يلي:

١. بقوله تعالى: ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

(١) حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١٠، ومنح الجليل، ج ٤، ص ٣٩١.

(٢) منح الجليل، ج ٤، ص ٣٩٢، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١١، والخرشي، ج ٤، ص ١٨٧.

(٣) منح الجليل، ج ٤، ص ٣٩٢.

(٤) منح الجليل، ج ٤، ص ٣٩٢، وحاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١١.

(٥) البجيرمي علي الخطيب، ج ٤، ص ٩٦-٩٧. وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٥٦.

(٦) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٢٦-٤٢٧، وتحفة المحتاج، ج ٨، ص ٣١٥، والمهذب، ج ٢، ص ٤٨٢.

وجه الدلالة في الآية: استدلل العلماء على أن المرأة إذا كانت ممن تخدم على الزوج إن يقيم لها من يخدمها، على قدر كفايتها ممن لا يكفيها خادم واحد، وإن ذلك من المعاشرة بالمعروف^(١).

٢. ومن المعقول: إن المعقود عليه من جهتها هو الاستمتاع فلا يلزمها ما سواه^(٢).

رابعاً: رأي الحنابلة:

ذهب الحنابلة إلى أنه ليس على الزوجة خدمة زوجها من العجن والخبز والطبخ وأشباهه، ككنس الدار وملا من البئر، إن كانت ممن تخدم أو كانت مريضة. فإن كانت كذلك وجب لها خادم^(٣).

لكن الأولى لها فعل ما جرت العادة بقيامه به، لأنه لا تنتظم المعيشة بدونه ولا تصلح الحال إلا به^(٤).

واستدلوا بما يلي:

١. بقوله تعالى: ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وجه الدلالة في الآية: استدلل العلماء على أن المرأة إذا كانت ممن تخدم على الزوج إن يقيم لها من يخدمها، على قدر كفايتها ممن لا يكفيها خادم واحد، وإن ذلك من المعاشرة بالمعروف^(٥).

٢. من المعقول: أن المعقود عليه من جهتها هو الاستمتاع فلا يلزمها غيره، فإن الخدمة رفعت عنها من أجل ترفيها وحبسها على حقه، وحتى لا تتعب في جسمها فيعيق هذا من استمتاعه بها^(٦).

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ٩٧.

(٢) تحفة المحتاج، ج ٨، ص ٣١٥، وتكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٢٦-٤٢٧.

(٣) المغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٤) انظر، منار السبيل، ج ٢، ص ١٩٧.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٥، ص ٩٧.

(٦) نفس المصدر.

خامساً: مذهب بعض الحنابلة كأبي بكر الشيباني وأبي إسحاق الجوزجاني^(١)، وابن القيم^(٢). إلى

أن خدمة المرأة في بيت زوجها من عجن وخبز وطبخ وتنظيف وغسيل وغيره واجبة عليها،

ولا فرق في هذا بين الغنية والفقيرة.

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١. ما رواه علي بن أبي طالب: أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى في يدها من الرحي وبلغها أنه جاءه رقيق فلم تصادفه، فذكرت ذلك لعائشة، فلما جاء أخبرته عائشة، قال: فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم، فقال: "على مكانكما" فجاء، فقعده بيني وبينها حتى وجدت برد قدميه على بطني، فقال: "ألا أدلكما على خير مما سألتما، إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثاً وثلاثين واحمداً ثلاثاً وثلاثين وكبراً أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم"^(٣).

وجه الدلالة في الحديث: إن الخدمة لو لم تكن واجبة عليها لأمر رسول الله ﷺ لأحب الناس إليه وهي فاطمة ابنته بخادم، ولكنه قضى بها عليها مع معاناتها منها وعلى علي رضي الله عنه ما كان خارج البيت^(٤).

٢- ما روي عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: "تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا مملوك، ولا ناضج، وغير فرسه، فكنت أعلف فرسه، وأستقي الماء، وأخرز غربه، وأعجن، ولم أكن أحسن الخبز، وكان يخبز جارات لي من الأنصار، وكن نسوة صدق، وكنت

(١) المغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٢) زاد المعاد، ج ٤، ص ٣٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب عمل المرأة في بيت زوجها، رقم (٥٠٤٦)، ج ٥، ص ٢٠٥١. ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار وعند النوم رقم (٢٧٢٧)، ج ٤، ص ٢٠٩١ (واللفظ للبخاري).

(٤) زاد المعاد، ج ٤، ص ٣٣، والمغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ على رأسي، وهو مني على ثلثي فرسخ، فجتت يوماً والنوى على رأسي، فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من الأنصار فدعاني، ثم قال: أخ، ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع الرجال..^(١).

الناضج: هو الجمل الذي يسقى عليه الماء^(٢).

وغربه: بفتح الغين وسكون الراء هو الدلو^(٣).

وجه الدلالة في الحديث: أنه لو كان حق الخدمة واجباً على الرجل للمرأة لأمر رسول الله ﷺ الزبير بأن يأتي بأسماء بنت أبي بكر بخادم يزيل عنها هذه المعاناة الشديدة، ولكنه لم يفعل، بل أقر أسماء على فعلها، فدل على وجوب خدمة المرأة في بيت الزوجية^(٤).

٣. العقود المطلقة إنما تنزل على العرف السائد بين الناس، والعرف بين الناس أن الزوجة تقوم بخدمة زوجها، كما تقوم بمصالح البيت الداخلية^(٥).

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الغيرة، رقم (٤٩٢٦)، ج ٥، ص ٢٠٠٢. ومسلم، كتاب السلام باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق، رقم (٢١٨٢)، ج ٤، ص ١٧١٦. واللفظ للبخاري.

(٢) فتح الباري، ج ٣، ص ٦٠٤.

(٣) فتح الباري، ج ٩، ص ٣٢٣.

(٤) زاد المعاد، ج ٤، ص ٣٣.

(٥) نفس المصدر.

المنافسة والترجيح:

مما سبق من أقوال العلماء وأدلتهم، يمكن ترجيح قول ابن القيم وهو أن خدمة المرأة

لازمة حسب استطاعتها.

فالأحاديث الواردة في شأن فاطمة رضي الله عنها وأسماء رضي الله عنها فيها إقرار من النبي ﷺ على خدمتها لبيت الزوجية.

ثم إن الأدلة التي استدلت بها الفقهاء على عدم وجوب الخدمة، نراها تقوم على الحجج العقلية ولا يوجد بينها نصاً أو أثراً صريحاً بذلك^(١).

فإن قيل: إن خدمة فاطمة وأسماء كانت تبرعاً وإحساناً، يرده أن فاطمة كانت تشتكي ما تلقى من الخدمة، فلم يقل ﷺ لعلّي: لا خدمة عليها، وإنما هي عليك، وهو ﷺ لا يجاري في الحكم أحداً، ولما رأى أسماء والعلف على رأسها، والزبير معه، لم يقل له: لا خدمة عليها، وأن هذا ظلم لها، بل أقره على استخدامها، وأقر سائر أصحابه على استخدام أزواجهم مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية، هذا أمر لا ريب فيه^(٢).

غير أن ذلك لا يعني ألا يقوم الزوج بمساعدة زوجته أو قيامه ببعض ما يستطيعه في بعض الأحيان إذا احتاجت زوجته لذلك، حيث أن قيام الزوج بذلك عند الحاجة إليه دليل على كريم أخلاقه، وهو من المعاشرة بالمعروف^(٣).

ولذا لم يأنف رسول الله ﷺ وهو إمام الأمة وأفضل الخلق، من أن يقوم ببعض الأعمال التي يساعد بها زوجاته، يدل على ذلك ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها، فقد سئلت رضي

(١) عقله، نظام الأسرة، ج ٢، ص ١٢٩

(٢) زاد المعاد، ج ٤، ص ٣٣

(٣) السدلان، صالح بن غانم، فقه الزواج في ضوء الكتاب والسنة، ط ٢ (السعودية: دار للنسبية، ١٤١٦هـ) ص ١٢٢-١٢٣.

الله عنها: ما كان النبي يصنع في البيت. قالت: "كان يكون في مهنة أهله، فإذا سمع الأذان خرج"^(١).

قوله في مهنة أهله: فسرهما بالخدمة^(٢).

كما أن للزوج مراعاة ظروف زوجته، فلا يطالبها بما فيه مشقة وخرج فالإسلام جاء لرفع الحرج عن الناس.

قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨).

ولا يتعارض واجب المرأة نحو بيتها مع حقها في توفير من يعاونها على خدمة البيت، أو يقوم مقامها إذا كان مستطيعا، وجرى العرف لأمثالها بذلك^(٣).

ومهما كانت الآراء التي تسقط الخدمة من المرأة في بيتها، فإن مصلحة الزوجة في أن تخدم نفسها وزوجها وبيتها بنفسها، أو تقوم بأهم الأمور على قدر استطاعتها وتعهدها بما فوق قدرتها إلى ما يتيسر من خادم^(٤).

ولكن من الأولى للمرأة إذا عجز زوجها عن القيام باستئجار خادم لها، أن تقتدي بكثير من الصحابيات الجليلات اللاتي كن يقمن بهذا، وهو فوق ذلك ما جرت به العادة والأخلاق الحميدة، ومن حسن عشرتها لزوجها^(٥).

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٦٦) فقرة (أ) بما ذهب إليه عامة الفقهاء من وجوب إعدام الزوجة التي يكون لأمثالها خدم^(٦).

(١) أخرجه البخاري، كتاب النفقات، باب خدمة الرجل في أهله، رقم (٥٠٤٨) ج ٥، ص ٢٠٥٢.

(٢) فتح الباري، ج ٢، ص ١٩٣.

(٣) الدسوقي، من قضايا الأسرة، ص ٩٢.

(٤) الأسرة لأحمد، ص ٢٢١.

(٥) شرقاوي، أحكام المعاشرة الزوجية، ص ٢٧٨.

(٦) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٠، المادة [٦٦].

الفرع الثاني: خدمة والدي الزوج وأولاده من غيرها.

اتفق الفقهاء على عدم إلزام الزوجة بخدمة والدي زوجها، أو أولاده من غيرها. وفيما

يلي آراء الفقهاء في ذلك.

أولاً: رأي الحنفية:

ليس في المذهب ما يدل إلى إلزام الزوجة بخدمة والدي زوجها، إلا أنهم لم يلزموا الزوجة بخدمة زوجها، فمن الأولى عدم إلزامها بخدمة والديه. أما أولاده من غيرها، فقد ذكر الحنفية عدم وجوب خدمتهم.

واستدلوا على ذلك: بأن الزوجة إذا كانت ممن لا تخدم أو لا تقدر على الخدمة، يأتيها بمن يكفيها الخدمة؛ فيستدل بهذا على عدم وجوب خدمة أولاده من غيرها^(١). وهذا الأمر ينطبق على الوالدين من باب أولى.

ثانياً: رأي المالكية:

قالوا: لا تلزم الزوجة بخدمة أولاده ووالديه وضيوفه وعبده^(٢).

ثالثاً: رأي الشافعية

قالوا: لا تلزم بالخدمة، إلا أن خدمتها أمر مشروع واستدلوا بحديث رواه جابر: قال جابر: قال لي رسول الله ﷺ: "هل نكحت، قلت: نعم، قال: أبكراً أم ثيباً؟ قلت: ثيب، قال فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك: قلت يا رسول الله قتل أبي يوم أحد، وترك تسع بنات، فكرهت أن أجمع إليهن خرقاء مثلهن، ولكن امرأة تمشطهن وتقيم عليهن، قال: أصبت"^(٣).

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٨٨.

(٢) حاشية الدسوقي، ج ٢، ص ٥١١، وحاشية الخرشي، ج ٤، ص ١٨٧.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب إذ همت طائفتان منكم أن تغشلا... فليتكمل المؤمنون (٣٨٢٦)، ج ٤، ص ١٤٨٩، مسلم، باب استحباب نكاح البكر، (٧١٥)، ج ٢، ص ١٠٨٧، الترمذي، باب ما جاء في تزويج الأبكار (١١٠٠)، ج ٣، ص ٤٠٦.

فمن كان بسبيل من ولد وأخ وعائلة فإنه لا حرج على الرجل في قصده خدمة امرأته، وإن كان ذلك لا يجب عليها.

ويؤخذ من الحديث: أن العادة جارية بذلك، فلذلك لم ينكره النبي ﷺ^(١).

رابعاً: رأي الحنابلة^(٢)

ليس في المذهب ما يدل على إلزام الزوجة بخدمة والدي زوجها وأولاده من غيرها، إلا أنهم لم يلزموا الزوجة بخدمة زوجها فمن الأولى عدم إلزامها بخدمة والديه وأولاده.

الخلاصة:

ليس في الشرع ما يدل على إلزام الزوجة أن تساعد والدي الزوج إلا في حدود المعروف وقدر الطاقة، إحساناً لعشرة زوجها، وبراً بما يجب عليه به^(٣)، والعرف يراعى في ذلك، فإذا قضى العرف بذلك تلزم المرأة به، قطعاً للنزاع، وطلباً للألفة، لأن المرء يأنف إن تخالف أعرافه.

ولكن لما كانت العلاقة بين الزوجين علاقة مودة ورحمة، فتسعى الزوجة إلى الأمور التي تزيد السعادة لزوجها، ومن أبرزها رعاية والديه بالاحترام والتقدير، والقيام بواجبها، إن كانا مقيمين معها في نفس المسكن، مستذكراً أن لها والداً وإخوانها زوجات^(٤).

(١) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٢) المغني، ج ٧، ص ٢٢٥.

(٣) الدويش، أحمد بن عبد الرزاق، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، النكاح (٢) (الرياض: رئاسة

إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤٢٢هـ، ص ٢٦٥.

(٤) انظر الخلف، حقوق المرأة، ص ٩٩.

ولتذكر رعاية والدي زوجها وتربيتهم له، فتكون عوناً في بر والديه قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَلَّةً أُمًّا وَهَذَا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (لقمان: ١٤).

ثم إقرار رسول الله ﷺ جابراً رضي الله عنه على نظرتة التربوية في اختياره زوجة تعين إخوانه.

أليس بالأحرى أن تعين زوجها على بر والديه والإحسان إلى أبنائه من غيرها^(١). قال النووي في تعليقه على حديث جابر: وفيه جواز رحمة المرأة زوجها وأولاده وعياله برضاها^(٢).

وحرص الزوجة المسلمة على حسن تربية أولاد زوجها من امرأة أخرى، إنما هو من صلاحها وتقواها لله عز وجل، والتفريط في ذلك إنما هو من ضعف إيمانها وقلة تقواها لله. إن الزوجة الصالحة الواعية التي تحسن تربيتهم كما تحسن تربية أبنائها، إنما تفعل ذلك لأنها تريد إنشاء جيل صالح من الأولاد، وتريد الأجر والثواب من الله، وتعلم أنها لو ضيعت هؤلاء الأولاد فإنما تضيع لبنة من لبنات إنشاء المجتمع المسلم الصالح^(٣).

وما يذكره بعضهم من الخلاف اللازم بين الزوجة وأم زوجها فأمر مبالغ فيه، وما يقع في تلك الأسرة من بعض خلاف فشيء طبيعي بين عاطفتين، وبين كبير وصغير، وبين تعمد وحلم، ولكن حين يتوفر أدب الإسلام في أفراد الأسرة، ويعرف كل فرد في الأسرة حقه وواجبه، فإن الحياة تسير رضية سعيدة في أغلب الأحيان، والله أعلم^(٤).

(١) انظر سيد سلام، السعادة الزوجية، ص ٥٥

(٢) شرح النووي على مسلم، ج ١٠، ص ٥٣

(٣) انظر سيد سلام، السعادة الزوجية، ص ٥٥

(٤) انظر وهبي، المرأة المسلمة، ص ١٢٢.

الفرع الثالث: خدمة أقارب الزوج أو أقارب الزوجة

أولاً: خدمة أقارب الزوج

مر معنا في الفرع السابق عدم إلزام الزوجة بخدمة والدي زوجها وأولاده من غيرها، والأولى عدم إلزامها بخدمة أقاربه كأخواته وإخوانه.

إلا أن خدمتها لهم أمر مشروع يدل عليه حديث جابر السابق ويستفاد من الحديث مشروعية خدمة الزوجة لأقارب زوجها كأخوته وإخوانه، ولا حرج على الرجل في قصده خدمة امرأته وإن كان ذلك لا يجب عليها، لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك.

ولم ينكر النبي ﷺ زواج جابر من ثيب بقصد خدمتها لأخواته^(١). فقد أقر رسول الله ﷺ جابراً على نظرتة التربوية في اختياره زوجة تتجز بعض المهام التربوية لأخواته الصغار^(٢).

فإن كانت تقيم معهم في بيت واحد، فإن الزوجة الصالحة تبرهم إرضاء لله سبحانه، ثم إرضاء لزوجها.

ومهما يكن فإن أحداً لم يقل أن الزوجة ملزمة بخدمة أهل زوجها وإجبارها على ذلك حرام وظلم^(٣).

ثانياً: خدمة أقارب الزوجة:

ذهب الحنفية إلى أنه ليس للزوج أن يمنع زوجته من زيارة والديها^(٤)، ويستفاد من هذا القول: أن الأولى عدم منعها من خدمة والديها في حال حاجتهما لها.

(١) كلمة المجموع ج ١٦، ص ٤٢٦ - ٤٢٧

(٢) انظر سيد سلام، السعادة الزوجية، ص ٥٥

(٣) الخالدي، إبراهيم بدر شهاب، سلام البيت، ط ١، (الأردن: دار الأعلام، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص ١٣٠.

(٤) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٩٨، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٦٠٢.

أما المالكية: فقالوا: لا بأس أن تعود والديها إذا مرضا، ولو لم يأذن لها حين خروجه من البيت^(١).

أما الشافعية: فقد كرهوا أن يمنعها من عيادة والديها إذا مرضا أو أحدهما. لأن ذلك يسبب النفور ويغريها بالعقوق^(٢).

أما الحنابلة: قالوا: في حالة المرض يستحب للزوج أن يأذن لها في الخروج لتمريره وعيادته، لأن ذلك من صلة الرحم، وفي منعها قطيعة رحم. وربما حملها ذلك على مخالفته^(٣).

الخلاصة:

يلاحظ أن الفقهاء وإن اختلفت عباراتهم في شأن خدمة الزوجة لأهلها أو والديها، إلا أن المقصود واحد وهو عدم منعها من خدمة والديها إذا مرضا أو أحدهما. لذلك على الزوج أن لا يمنع زوجته من بر والديها إن احتاجا ذلك في خدمتها لهم، كما لو كانا مريضين، ولا من يخدمها سواهما.

لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (الإسراء: ٢٣).

ولأن منعها من خدمتهما فيه قطيعة رحم، وربما حملها ذلك على مخالفتها لزوجها ونفورها منه، كما علل الشافعية والحنابلة.

ومن مقاصد الزواج تكوين روابط وتعارف بين عائلة الزوجين، ومنع الزوج لزوجته من عيادتهما إذا مرضا لا يتفق مع هذا المقصد.

(١) التاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٤٩.

(٢) تكملة المجموع، ج ١٦، ص ٤١٣، والمهذب، ج ٢، ص ٤٨١.

(٣) كشف القناع، ج ٥، ص ١٩٧، ومنار السبيل، ج ٢، ص ١٩٨، والفروع، ج ٥، ص ٢٥٢.

وقد يسبب العداوة والكراهية بين العائلتين، وقد ينعكس ذلك على العلاقة بين الزوجين

فيوهنها، وهذا شيء غير مرغوب فيه شرعا وينبغي تركه^(١).

المطلب الرابع: إفسار الزوج أو امتناعه عن النفقة:

الفرع الأول: إفسار الزوج بالنفقة:

إذا أفسر الزوج بنفقة زوجته، ولم يقدر على توفير متطلبات الحياة اليومية للزوجة، فقد

اختلف الفقهاء في حق الزوجة بطلب التفريق بينهما من القاضي على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء من المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، إلى أن للزوجة أن تطلب الطلاق أو أن تصبر عليه.

واستدلوا بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُكُمْ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُكُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

وجه الدلالة في الآية: قال البغوي: (المعروف كل ما يعرف في الشرع، من أداء حقوق النكاح وحسن الصحبة)^(٥)، وليس من الإمساك بالمعروف أن يترك زوجته دون نفقة فتعين التسريح بإحسان^(٦).

(١) القطارنة، فقه الأسرة، ص ٢٤١.

(٢) حاشية الصاوي، ج ٢، ص ٧٤٤، والتاج والإكليل، ج ٥، ص ٥٥٩، والكافي للأندلسي، ج ١، ص ٤٣٣.

(٣) الأم، ج ٥، ص ١٠٧، والمهذب، ج ٣، ص ١٥٤، وتكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٦٧.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٦٢، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٧٦.

(٥) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي، ط ٤، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم

الحرش، (السعودية: دار طيبة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)، ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٦) الأم، ج ٥، ص ١٠٧، والمغني، ج ٨، ص ١٦٣، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٤٧٦.

٢- وبما روي عن أبي هريرة من قوله ﷺ: " إبدأ بمن نعول، فقال: من أعول يا رسول الله؟

قال: امرأتك، تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني" (١).

٣- وبما روي أبو هريرة أن النبي ﷺ قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: " يفرق بينهما" (٢).

٤- وبما روي عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما؟ قال: نعم، قال: سنه، وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ (٣).

٥- وما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى (٤).

٦- وإذا ثبت للزوجة حق الفسخ بالعجز عن المعاشرة الزوجية والضرر فيه أقل، فالأولى أن يثبت القسم بالعجز عن النفقة وحتى لا يقوم البدن إلا بها (٥).

القول الثاني: ذهب أبو حنيفة وصاحباؤه إلى أنه لا يحق للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها، للإعسار بالنفقة، وإن عليها أن تصبر حتى يوسر الزوج، وتؤمر بالاستدانة عليه - أي تشتري

(١) أخرجه البخاري، كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال، (٥٠٤٠) ج ٥، ص ٢٠٤٨، واللفظ له، والدارقطني، كتاب النكاح، باب المهر، (١٩٠) ج ٣، ص ٢٩٦، ومسند أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (٧٤٢٣)، ج ٢، ص ٢٥٢، وابن حبان، كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع، (٣٣٦٣)، ج ٨، ص ١٤٩.

(٢) أخرجه البيهقي، ج ٧، ص ٤٧٠.

(٣) أخرجه البيهقي، كتاب النفقات، باب الرجل لا يجد نفقة امرأته، (١٥٤٨٤)، ج ٧، ص ٤٦٩، ومصنف عبد الرزاق، (١٢٣٥٧)، ج ٧، ص ٩٦، دون ذكر سعيد بن المسيب.

(٤) أخرجه البيهقي، ج ٧، ص ٤٦٩.

(٥) المهذب، ج ٣، ص ٥٤، والأم، ج ٥، ص ١٠٧-١٠٨، والمغني، ج ٨، ص ١٦٣، وكشاف القناع، ج ٨، ص ١٦٣.

بالدين - (١)، ويطالب الزوج بقضاء الدين، فإن لم تجد من تستدين منه، كانت نفقتها واجبة على من يجب عليه أن ينفق عليها (٢).

واستدل الحنفية بما يلي:

١- بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَمِنْ ظَرْفٍ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠).

وجه الدلالة في الآية: أن المعسر منظر، فلم يكن للزوجة المطالبة بالفرقة (٣)، وهو عام يدخل تحته كل معسر، ومنه إعسار الزوج بالنفقة (٤)، والآية توجب إمهال كل معسر، والزوج أولى بالإمهال (٥). وليس لها حق المطالبة بالتفريق للإعسار، لأنها مأمورة بالإنظار (٦).

٢- وبقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَقْصًا إِلَّا مَا أَنْتَهُمَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (الطلاق: ٧).

وجه الدلالة في الآية: لا يكلف الفقير مثل ما يكلف الغني، سيجعل الله بعد الضيق غنى، وبعد الشدة سعة (٧)، فمن لم يقدر على النفقة لا يكلف بالإنفاق، فلا يجب عليه الإنفاق في هذه الحالة، وحينئذ فإنه لم يأت من الفعل ما يستوجب التفريق بينه وبين زوجته (٨).

٣- أن في التفريق بين الزوجين بسبب الإعسار إبطالا لحق الملك على الزوج، وفي الأمر بالاستدانة تأخير لحقها مع إبقاء حقه، وهو أهون من الإبطال فكان أولى (٩).

(١) الاختيار، ج ٤، ص ٦، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٩٠، والمبسوط، ج ٥، ص ١٩٠.

(٢) تبين الحقائق، ج ٣، ص ٥٤، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٩٠ - ٥٩١، والمبسوط، ج ٥، ص ١٩٠.

(٣) تبين الحقائق ج ٣، ص ٥٥، وحاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٥٩٢، والمبسوط، ج ٥، ص ١٩١.

(٤) داود، أحمد محمد علي، الأحوال الشخصية، ط ١، (عمان: دار الثقافة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) ج ٢، ص ٢٢٠.

(٥) عقله، نظام الأسرة، ج ٣، ص ٢١٢.

(٦) بدران أبو العنين، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، ص ٤٣٣.

(٧) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٨، ص ١٧٢.

(٨) الكبيسي، الأحوال الشخصية، ص ٣٠٠.

(٩) تبين الحقائق، ج ٣، ص ٥٥، والاختيار، ج ٤، ص ٦.

رد الحنفية على ما استدل به الجمهور:

١- بأن حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا حجة فيه؛ لأنه ورد أنهم قالوا لأبي هريرة: سمعت

هذا من رسول الله ﷺ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة.

ولأنه ليس فيه إلا حكاية المرأة أطعمني أو فارقتي، وليس فيه دلالة على أن الفراق واجب عليه إذا طلبت ذلك.

٢- والحديث الثاني ضعيف.

٣- وكتاب عمر رضي الله عنه كان للقادرين على النفقة، ولهذا أمرهم أن يوفوا بما مضى من النفقة.

٤- ولا يصح القياس على الجبّ والعنة، لأنه يفوت بهما مقصود النكاح وهو التوالد، والمال تابع له، فلا يلحق بما هو أصل - التوالد -، والنفقة تكون ديناً في ذمته، وتستدين عليه^(١).

ورد الشافعية على الحنفية بما يلي:

١- أن الأحاديث المذكورة يقوي بعضها بعضاً، مع أنه لا يوجد بها قدح يوجب الضعف فضلاً عن السقوط.

٢- أما الآية: "لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه... ما آتاها" فيجاب عنها بأنها لم تكلفه النفقة حال إعساره، بل دفعنا الضرر عن امرأته وخلصناها من حباله لتكتسب لنفسها، أو يتزوجها رجل آخر^(٢).

(١) تبين الحقائق، ج ٣، ص ٥٥.

(٢) تكملة المجموع، ج ١٨، ص ٢٦٩.

الفرع الثاني: امتناع الزوج عن النفقة:

إذا كان الزوج موسراً وامتنع عن الإنفاق على زوجته، فإن قدرت أن تأخذ من مال زوجها قدر حاجتها، أخذت منه، لأن النبي ﷺ أمر بهذا أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها.

وليس لها الفسخ لأنه إن لم تستطع أن تأخذ من مال زوجها، يمكن استيفاء حقها بأن ترفع أمرها للقاضي فيجبره على الإنفاق عليها، وإلا حبس حتى ينفق، فإن صبر على الحبس أخذ الحاكم النفقة من ماله، فإن لم يجد إلا عروضاً أو عقاراً باع منها الحاكم ودفع لها النفقة عند جمهور العلماء^(١).

أما أبو حنيفة: فقال بالنفقة من مال الزوج من الدنانير والدرهم ولا يبيع عروضاً، لأن بيع مال الإنسان الرشيد لا ينفذ إلا بإذنه. وقول صاحبي أبي حنيفة كقول الجمهور في هذا الشأن^(٢).

ويؤخر القاضي حبسه إلى مجلسين أو ثلاثة، ويعظمه في كل مجلس، فإن امتنع عن الإنفاق حبسه لذلك^(٣).

(١) المراجع السابقة، وتكملة المجموع ج ١٨، ص ٢٧١، والمغني، ج ٨، ص ١٦١، وكشاف القناع، ج ٥، ص ٢٧٩.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٢٩، والمبسوط، ج ٥، ص ١٨٩.

(٣) المبسوط، ج ٥، ص ١٨٩.

موقف القانون في الإعسار بالنفقة أو الامتناع عنها

جاء في المادة (٧٣): إذا امتنع الزوج الحاضر عن الإنفاق على زوجته وطلبت الزوجة

النفقة يقدر القاضي نفقتها اعتباراً من يوم الطلب ويأمر بدفعها سلفاً للأيام التي يعينها^(١).

المادة (٧٤): إذا عجز الزوج عن الإنفاق على زوجته وطلبت الزوجة نفقة لها يقدرها

القاضي من يوم الطلب على أن تكون ديناً في ذمته ويأذن للزوجة أن تستدين على حساب الزوج^(٢).

المادة (٧٥): إذا حكم للزوجة بنفقة على الزوج وتعذر تحصيلها منه يلزم بالنفقة من

تجب عليه نفقتها فيما لو فرضت غير ذات زوج ويكون له حق الرجوع بها على الزوج^(٣).

المادة (١٢٧): إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته بعد الحكم عليه بنفقتها، فإن كان

له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة فيه نفذ الحكم بالنفقة من ماله، وإن لم يكن له مال، ولم يقل أنه

معسر أو موسر وقال: أنه موسر ولكنه أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال،

وإذا ادّعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا وأن أثبتته أمهله مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد

على ثلاثة أشهر، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك^(٤).

المادة (١٢٨): إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة، فإن كان له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة

فيه نفذ حكم النفقة في ماله، وإن لم يكن له مال أعذر إليه القاضي وضرب له أجلاً، فإن لم

يرسل ما تنفق منه الزوجة على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليها القاضي بعد

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٢، المادة [٧٣].

(٢) نفس المصدر.

(٣) قانون الأحوال الشخصية، ص ٢٢، المادة [٧٥].

(٤) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣٢، المادة [١٢٧].

الأجل، وإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه أو كان مجهول المحل وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي بلا إعدار وضرب أجل^(١).

يلاحظ أن قانون الأحوال الشخصية الأردني قد أخذ برأي الحنفية إذا لم تطلب الزوجة الطلاق في حال إعتسار الزوج كما في المادة ٧٤ ، ٧٥. وقد أخذ برأي جمهور العلماء شأن التطبيق للإعتسار وذلك في المادة ١٢٧ منه.

ومتى ثبت الإعتسار بالإنفاق، فللزوجة المطالبة بالفسخ من غير إنظار عند الحنابلة^(٢)، لأن السبب وجد فلا يلزم التأخير، ولم يرد الشرع بالإنظار فيه.

وعند المالكية^(٣) يؤجل ثلاثة أيام وقيل ثلاثين يوماً، وقيل شهرين، والتوقيت فيه يرجع إلى اجتهاد الحاكم على ما يراه من حاجة المرأة وصبرها. وعند الشافعية^(٤) يمهل ثلاثة أيام. ويلاحظ أن القانون أقرب ما يكون إلى رأي المالكية حيث أثبت مهلة للزوج لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة أشهر.

المناقشة والترجيح

وبعد بيان أدلة الفريقين يظهر رجحان قول الجمهور بتخيير المرأة التي أعتسرت زوجها بالنفقة بين الصبر عليه، وبين فراقه، لأن في ذلك إنصافاً للمرأة ورفعاً للظلم عنها^(٥)! لأنه إذا لم يتوفر لها الإنفاق ولو بمستوى نفقة المعسرين، فإن استمرارها معه كذلك موجباً لإلحاق الضرر بها، فترفع المرأة أمرها إلى القاضي ليأمر زوجها بطلاقها، فإن امتنع ولم تكن راغبة بالاستمرار معه طلقها القاضي ولو بدون رضى الزوج.

(١) قانون الأحوال الشخصية، ص ٣٣، المادة [١٢٨].

(٢) المغني، ج ٨، ص ١٦٣.

(٣) ابن عبد البر، الكافي، ج ١، ص ٤٣٣.

(٤) الأم، ج ٥، ص ٩١.

(٥) عقلة، نظام الأسرة، ج ٣، ص ٢١٤.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة:

٢٢٩] فقد أمر الشارع عز وجل الزوج بأن يقوم بواجباته الزوجية وهو الإمساك بالمعروف، وإما أن يفك رباط الزوجية ويفسخ لهذه المرأة أن تأخذ سبيلها في اختيار الزوج الذي يوفر لها الحياة الكريمة، والذي عبّر عنه القرآن بـ (التسريح بإحسان) ^(١).

أما في حال الامتناع عن النفقة مع عدم الإعسار، فالأولى هو التفريق بينهما لأن قصد الإضرار موجود، وإزالة الضرر تكون بالتفريق ^(٢).

(١) عارف البصري، نفقات الزوجة، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) نفس المصدر.

وفي ختام هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

- ١- المعيار المعترف في بيت الزوجية هو حال الزوج أما تكليفه بما زاد عن وسعه وقدرته، فهو منافي لما تقرره الشريعة من رفع الحرج والمشقة عن العباد.
- ٢- ليس للزوجة أن تسكن أحداً من أهلها في بيت الزوجية إلا برضى الزوج ويمكن القول برأي المالكية في شأن الصغير أن لم يكن له حاضن يحتضنه سوى أمه، فحفظ نفس الرضيع مقدم على حق الزوج.
- ٣- اتفق الفقهاء على تنازل الزوجة عن حقها في المبيت لضررتها دون مقابل، أما مسألة اخذ عوض مالي مقابل التنازل فالراجح عدم الجواز؛ لأن ذلك رشوة بتعبير الحنفية مقابل أن ترضى بالظلم وهو مردود.
- ٤- أسباب إيجاد بيت الزوجية (النفقة والسكن) هو العقد والتمكين. وتستحق ذلك حكماً بأن يكون لديها الاستعداد للانتقال إلى بيت الزوجية إلا بعذر شرعي، كعدم دفع مقدم مهرها مثلاً.
- ٥- زواج المسير صحيح شرعاً، وإن تنازلت المرأة فيه عن بعض حقوقها، والعبرة في الأحكام ليست بالأسماء والعناوين، ولكن بالمسميات والمضامين، والمهم أن تتحقق أركان عقد الزواج وشروطه، ودفع المهر للمرأة.
- ٦- مسؤولية إعداد بيت الزوجية وتوفير الأثاث اللازم له، تقع على عاتق الزوج، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك، لأن مهرها حق خالص لها.
- ٧- اختلف الفقهاء في وجوب إيجاد بيت لسكنى المطلقة البائن والراجح رأي الحنابلة في عدم استحقاقها للسكنى.
- ٨- المطلقة البائن لا نفقة ولا سكنى لها، وهذا الترجيح موافقاً لرأي الحنابلة في المسألة.

٩- يجب للمتوفى عنها زوجها المهر المسمى في عقد الزواج أو المؤجل من التركة قبل قسمتها. وإذا ماتت الزوجة يثبت هذا الحق لورثتها ومنهم الزوج، فيدخل المهر ضمن التركة.

١٠- يجب للمتوفى عنها زوجها مهر المثل في النكاح الذي لا تسمية فيه للمهر، ولا يفوت حق الورثة في المهر إذا قتلت المرأة نفسها، وتعامل بنقيض مقصودها فيسقط المهر بقتلها لزوجها.

١١- تقدّر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج، فإن لم تجد كفايتها جاز لها أن تأخذ من مال زوجها من غير إذنه بالمعروف.

١٢- المرأة العاملة غير ملزمة شرعاً بالمشاركة في نفقات البيت مهما كان ثراؤها، وأياً كان راتبها في العمل، ويحرم على الزوج أن يأخذ من مال زوجته إلا برضاها.

١٣- من حق الزوج أن ينتقل وزوجته حيث يشاء، ولكن إن وجد في العقد شرط يقتضي عدم انتقالها مع زوجها إلى بلد آخر، فيلزم الزوج الوفاء بهذا الشرط، فإذا لم يف به، فللزوجة فسخ النكاح ومطالبته بسائر حقوقها الزوجية.

١٤- هجر الزوج لبيت الزوجية مدة طويلة بلا سبب مشروع يسبب للمرأة ضرراً، فيحق لها طلب التفريق من زوجها دفعاً لهذا الضرر، عملاً بالقاعدة، (لا ضرر ولا ضرار).

١٥- خدمة المرأة لبيتها وزوجها لازمة حسب استطاعتها وتعهد بما فوق قدرتها إلى ما تيسر من خادم.

١٦- ليس في الشرع ما يدل على إلزام الزوجة بخدمة والدي الزوج وأولاده وكذلك أقاربه كإخوانه وأخواته إلا في حدود المعروف إحساناً لعشرة زوجها، وإجبارها على خدمتهم حرام.

١٧- ليس للزوج منع زوجته من خدمة والديها في حال حاجتهما لذلك كما لو كانا مريضين ولا من يخدمهما سواها.

١٨- إذا أعسر الزوج بالنفقة تخير المرأة بين الصبر عليه، وبين فراقه لأن في ذلك إنصافاً للمرأة ورفعاً للظلم عنها. أما في حال الامتناع عن النفقة مع عدم الإعسار فالأولى هو التفريق بينهما؛ لأن قصد الإضرار موجود، وإزالة الضرر تكون بالتفريق.

قائمة المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم

٢) كتب التفسير

- الألوسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت).
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي، ط٤، تحقيق: عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، (السعودية: دار طيبة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ج ١، ص ٢٦٩-٢٧٠.
- ابن العربي، محمد بن عبد الله المعافري الأشبيلي المالكي، أحكام القرآن، ط ١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت) تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط ٢، د:م، دار طيبة للنشر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة (السعودية: دار طيبة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، الدر المنثور (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣).
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، جامع البيان في تأويل القرآن، ط ١، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥-١٩٨٥).

٣) كتب الحديث الشريف وعلومه

- ابن الجارود ، عبد الله بن علي النيسابوري ، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط ١ (بيروت : مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨).
- ابن حبان، محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).
- ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري ، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠).
- ابن ماجه ، محمد بن يزيد، سنن القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، (بيروت: دار الفكر، د:ت).
- البخاري ، محمد بن إسماعيل الجعفي ، الجامع الصحيح المختصر، ط ٣، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧-١٩٨٧).
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د:ن).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، (بيروت: دار الفكر، د:ت).
- البيهقي، أحمد بن حسين بن علي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (السعودية: مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي، الجامع الصحيح، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د : ت).

- الجرجاني: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ١٥٣، ط ٣، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨).
- الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- الدار قطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي، سنن الدار قطني تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦).
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبيع العلمي، ط ١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
- الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تعليق: شعيب الارناؤوط، (مصر: مؤسسة قرطبة، د:ت)
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢ (الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ، ١٩٩٣م).
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الاوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).
- مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي، د:ت).
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت).

- النسائي، احمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، المجتبي من السنن، ط ٢، تحقيق: عبد الفتاح أبو

غدة، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ -

١٩٨٦م).

- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن حري، صحيح مسلم بشرح النووي، ط ١، (بيروت:

دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ).

- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (القاهرة: دار الريان للتراث،

بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

٤/ كتب اللغة

- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١ (بيروت: دار صادر، د:ت).

- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، ط ١، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (بيروت:

دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ).

- الجزري: أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر

أحمد الرازي ومحمود محمد الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

- الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح تحقيق: محمود خاطر (بيروت:

مكتبة لبنان، ناشرون ١٤١٥هـ - ١٩٩٥).

- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (دم، دن، د:ت).

- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،

(بيروت: المكتبة العلمية، د:ت).

- القنوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي، أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، ط ١، تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، (جدة: دار الوفاء، ١٤٠٦هـ).

- المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المغرب في ترتيب المعرب، ط ١ (حلب، مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩) تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار.

- المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على جهات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط ١، بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ١٤١٠هـ).

٥) الكتب الفقهية القديمة

- ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج، أحكام النساء، تحقيق: عكاشة عبد المنان، ط ١ (بيروت: دار اليوسف، ٢٠٠١).

- ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر، د: ت)

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، ط ٣، (دم: دار الوفاء، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)

- ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ط ٢، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ).

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد الأندلسي، الكافي في الفقه على مذهب أهل المدينة، تحقيق: محمود أحمد القيسي ط ١ (الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي: مؤسسة النداء، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د: ت)،

- ابن مرعي، مرعي بن يوسف الحنبلي، دليل الطالب على مذهب الإمام الميثل أحمد بن حنبل، ط ٢ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٩هـ).

- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ).
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي، المهذب، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- أمين، محمد، حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٣٨٦هـ).
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د:ت).
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، الغرر البهية شرح البهجة الوردية (د.م، المطبعة الميمنية، د:ت).
- البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر، البجيرمي على الخطيب، ط١ (بيروت: دار الفكر، د:ت).
- البهوتي د. منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ) ج٥، ص١٩٦.
- البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس، الروض المربع شرح زاد المستقنع (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٣٩٠هـ).
- الحصفكي، محمد علاء الدين، الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥).

- الحطاب الرعيني، أبو عبد الله بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط ٢
(بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ).
- الحنبلي، مرعي بن يوسف، دليل الطالب، ط ٢ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٩هـ).
- الخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل (دم: دار الفكر، د:ت)
- الخرقي، أبو القاسم عمر بن الحسين، مختصر الخرقي من مسائل الإمام أحمد بن حنبل، ط ٣
(بيروت: المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ)
- الدردير: أحمد بن محمد بن أحمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، (القاهرة: دار المعارف: د:ت)
- الدردير، أبو البركات سيدي أحمد، الشرح الكبير، (مصر: إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، د:ت)
- الدسوقي - محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط ١، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي، د:ت)
- الزيلعي، عثمان بن علي، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د:ت).
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ط ٢ (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ).
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، د:ت).
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م).

- الصنعاني، محمد إسماعيل الأمير، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: محمد عبد العزيز الحولي ط٤، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٩هـ-)،
- ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق: عصام قلعجي، ط٢، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٥)
- العدوي، علي الصعيدي، حاشية العدوي، (بيروت: دار الفكر، د:ت)
- عlish، محمد بن أحمد بن محمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، (دم، دار الفكر، د:ت)
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين (بيروت: دار المعرفة، د: ت).
- الغنيمي، عبد الغني الدمشقي الميداني، اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمود أمين النواوي ط٣. (دم، دن، د:ت)
- القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط٤، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
- قليوبي وعميرة، أحمد بن أحمد بن سلامة، وأحمد البرلسي الملقب بـ (عميرة)، حاشيتا القليوبي وعميرة على كنز الراغبين، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م)
- الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٢).
- مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، المدونة الكبرى، تحقيق: زكريا عميرات (لبنان، دار الكتب العلمية، د:ت).
- المالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعالبي، التلخيص في الفقه المالكي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

- المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت).
- المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل الرشداني، الهداية شرح بداية المبتدى، ط ١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- المطيعي، محمد نجيب، التكملة الثانية المجموع شرح المذهب، (دم، دار الفكر، د:ت).
- المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط ١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ).
- المقدسي، محمد بن مصلح، الفروع وتصحيح الفروع، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨).
- المواق، محمد بن يوسف العبدري، التاج والإكليل لمختصر خليل، (د:م: دار الكتب العلمية، د:ت).
- الموصللي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، ط ٢ (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م).
- النغراوي، أحمد بن غنيم بن سالم، الفواكه الدواني، (دم، دار الفكر، د:ت).
- النووي، محي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢).
- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د:ت).

٦) الكتب الحديثة

- إبراهيم، إبراهيم عبد الرحمن، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، ط ١ (عمان: دار الثقافة، ١٩٩٩م).
- أبو زهرة، محمد، عقد الزواج وآثاره، (القاهرة: دار الفكر العربي، د: ت).
- أبو زيد، بكر بن عبد الله، حراسة الفضيلة، ط ٧ (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ).
- أبو زيد، رشدي شحاتة، الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية (الإسكانية: دار الوفاء ٢٠٠٨).
- أبو فارس، محمد عبد القادر، فتاوى شرعية، ط ١ (الأردن: دار الفرقان، ١٤١٤هـ - ٢٠٠٢م).
- أبو ليلي، فرج محمود، الزواج وبناء الأسرة، ط ١، (قطر: دار قطري بن الفجاءة، لبنان: دار الجنوب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- أحمد، أحمد حمد، الأسرة، ط ١ (الكويت: دار القلم، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣).
- إسماعيل، محمد بكر، الفقه الواضح، ط ٢، (القاهرة: دار المنار، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧).
- الأشقر، أسامة عمر سليمان، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، ط ١ (الأردن: دار النفائس، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- الأشقر، عمر سليمان عبد الله، الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، ط ١، (عمان: دار النفائس، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧).
- الأشقر، عمر سليمان، أحكام الزواج، ط ١ (عمان: دار النفائس، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- آل الشيخ وآخرون، محمد بن إبراهيم، فتاوى المرأة المسلمة، ط ٣ (السعودية: أضواء السلف، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- إمام، محمد كمال الدين، الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي، ط ١ (بيروت، المؤسسة الجامعية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦).
- أبو العنين، بدران، الفقه المقارن للأحوال الشخصية، (بيروت: دار النهضة العربية، د:ت).
- البصري، عارف، نفقات الزوجة، ط ٢ (بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- بلتاجي، محمد، في أحكام الأسرة، ط ٢، (مصر: مكتبة الشباب، ١٩٨٧).
- بوادي، حسين المحمدي، حقوق المرأة به الاعتدال والتطرف، ط ١، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥م).
- التكروري، عثمان، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، ط ١ (عمان: مكتبة الثقافة، ١٩٩٨).
- الجزائري، أبو بكر، منهاج المسلم، ط ١ (بيروت: دار الجيل، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- الجزيري، عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربعة، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦٩).
- جمعية المحامين الكويتية، التشريعات الكويتية (٤) قانون الأحوال الشخصية رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤، ط ٣، (د:م، د.ن، ٢٠٠٤).
- حسب الله، علي، الزواج في الشريعة الإسلامية، (د:م، دار الفكر العربي، د:ت).
- حسين، أحمد فراج، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧).

- الحفناوي، محمد إبراهيم، الموسوعة الفقهية الميسرة، الطلاق، (المنصورة: مكتبة الإيمان، د: ت).
- حوّي، سعيد، المستخلص في تزكية الأنفس، (بيروت: عمان: دار عمار، د: ت).
- خالد ونجا، حسن وعدنان، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط ٢، بيروت/ دار الفكر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢).
- خلاف، عبد الوهاب، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ط ٢، (الكويت: دار القلم، ١٤٠هـ - ١٩٩٠م).
- داود، أحمد محمد علي، الأحوال الشخصية، ط ١، (عمان: دار الثقافة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- داود، أحمد محمد علي، القرارات الاستثنائية في الأحوال الشخصية، ط ١، (الأردن: دار الثقافة، ١٩٩٩).
- الدسوقي، محمد، من قضايا التشريع الإسلامي، ط ١! (قطر - الدوحة: دار الثقافة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦).
- الدويش، أحمد بن عبد الرزاق، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، النكاح (٢) (الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤٢٢هـ).
- الزوبعي، ليلى حسن محمد، أحكام العدة في الشريعة الإسلامية، ط ٢، (الأردن: مؤسسة الوراق: ٢٠٠٧).
- السباعي، مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، ط ٦ (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- السدلان، صالح بن غانم، فقه الزواج في ضوء الكتاب والسنة، ط ٢ (السعودية: دار بلنسية، ١٤١٦هـ).
- السرطاوي، محمود علي، شرح قانون الأحوال الشخصية، ط ٢، (الأردن: دار الفكر، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- سلام، سيد أحمد جمعة، السعادة الزوجية حقوق وواجبات، ط ١، (المنصورة، دار الإيمان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- السماحي، المرسي عبد العزيز، بحوث في فرق النكاح، ط ١ (مصر: مطبعة الفجر الجديد، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- سمارة، محمد، دراسات في الفقه المقارن، ط ١، (عمان: الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، ٢٠٠٢).
- الشرنباصي، رمضان علي السيد، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢).
- الشعراوي، محمد متولي، أحكام الأسرة والبيت المسلم، تحقيق: مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة، ط ٣، (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- الصابوني، عبد الرحمن، نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام، ط ٩ (مصر: دار التوفيق النموذجية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- صقر، عطية، س و ج للمرأة المسلمة، (د : م ، الدار العصرية للكتاب، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨).
- طباره، عفيف عبد الفتاح، روح الدين الإسلامي، ط ٢٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨).

- عبد الحميد، محمد محي الدين، الأحوال الشخصية، ط ١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- عبد العزيز، أمير، الأنكحة الفاسدة، ط ١ (عمان: مكتبة الأقصى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- عبد الله، حسن صلاح الصغير، الجوانب الفقهية للقوامة الزوجية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧).
- عثمان، أحمد، آثار عقد الزواج (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- العدوي، مصطفى، جامع أحكام النساء، ط ١ (القاهرة: دار ابن عفان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- عقله، محمد، نظام الأسرة في الإسلام، ط ١ (عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٩م).
- علوان، عبد الله ناصح، تربية الأولاد في الإسلام، ط ٦، (القاهرة - بيروت: دار السلام، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- عمرو، عبد الفتاح عايش، القرارات القضائية في الأحوال الشخصية، ملحق ١: قانون الأحوال الشخصية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦، ط ١ (الأردن: دار يمان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- غاوجي، وهبي سليمان، المرأة المسلمة، ط ٦ (بيروت: مؤسسة الرسالة - دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- الغزالي، محمد، قضايا المرأة بين التقاليد الرائدة والوافدة، ط ٣، (بيروت - القاهرة: دار الشروق، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

- فيض الله، محمد فوزي، الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون، ط ١ (الكويت: مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

- قانون الأحوال الشخصية، (د.م، د.ن، ١٩٩٥م).

- القرضاوي، يوسف، زواج المسيار حقيقته وحكمه، ط ١ (مصر: مطبعة المدني، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

- القرضاوي، يوسف، فتاوى المرأة المسلمة، ط ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

- القطارنة، علي مفلح سالم، فقه الأسرة وأثره في السلام البيتي في الإسلام، ط ١، (د.م، د.ن، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

- قطب، سيد، السلام العالمي والإسلام، ط ٨، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

- قطب، محمد، شبهات حول الإسلام، ط ١٦، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

- قطب، محمد، منهج التربية الإسلامية، ط ٢، (بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

- الكبيسي، أحمد عبيد، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون (بغداد: مطبعة عصام، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

- مبيض، محمد سعيد، إلى غير المحجبات أولاً، ط ١ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٨).

- مطاوع، أمير محمد، الخلع بين الشريعة والقانون، (الإسكندرية: دار الإيمان، ٢٠٠٢).

- المطيري، فيحان بن سامي، إتحاف الخلان بحقوق الزوجين في الإسلام، ط ١ (الرياض: دار العاصمة، ١٤١١هـ).

- ملحم، أحمد سالم، الشرح التطبيقي لقانون الأحوال الشخصية الأردني، ط ١، (عمان: المطابع العسكرية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨).

- المليجي، يعقوب، أحكام الأحوال الشخصية، ط ٢ (د : م، د : ن، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- النحوي، عدنان بن علي رضوان محمد، المرأة المسلمة والتحديات في واقعنا المعاصر، ط ١، (الرياض: دار النحوي، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨).

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، (الكويت، ذات السلاسل، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٧) الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية

- إحسان، سميرة هاشم، الرجل في الأسرة، رسالة ماجستير مطبوعة في الدراسات الإسلامية، ط ١ (جدة: دار المجتمع، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩).

- الاشقر، اسامة عمر سليمان، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، رسالة ماجستير مطبوعة في الفقه واصوله، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ط ١، (الاردن: دار النفائس، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

- الخلوف، محمد عبد الرحمن عيد، حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية التربية والفنون، قسم الإدارة وأصول التربية، جامعة اليرموك، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦.

- الشرع، صفية علي أحمد، نفقة علاج الزوجة في الفقه والقانون، رسالة ماجستير فقه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م.

- شرقاوي، زينب حسن، أحكام المعاشرة الزوجية، ط ١ (جدة: دار الأندلس الخضراء، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) أصله رسالة ماجستير بعنوان: الحقوق غير المالية الناشئة عن عقد الزواج، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية نوقشت ١٤٠٩هـ.
- العطاوي، أحمد يعقوب، المرأة الداعية، في العهد النبوي الشريف والعهد الحاضر، رسالة ماجستير مطبوعة، قسم الدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٢م، (الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
- المشني، منال محمود، الخلع في قانون الأحوال الشخصية، ط ١، (عمان: دار الثقافة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) رسالة ماجستير مطبوعة في دراسات المرأة، الجامعة الأردنية.
- المطلق، عبد المالك يوسف محمد، زواج المسيار، رسالة ماجستير فقه غير مطبوعة، جامعة اليرموك، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- نصيف، فاطمة عمر، حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام، بحث مقدم لجامعة الصحوة الإسلامية، الدورة الخامسة (المغرب: مطبعة فضالة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

(٨) مواقع الانترنت

- www.yabeyrout.com

- www.Yabeyrout.com

- موقع إسلام أون لاين.

Abstract
Marriage Home in Islamic Fiqh (Comparative Applicable Study)

Prepared by
Abblah Ghalib Fahed Mahmoud
Supervisor
Dr. Ali Mohammed Al Omari

The current study addressed marriage home in Islamic Fiqh, demonstrating the importance of marriage and that the standard used to determine marital home is the financial ability. Furthermore, the study outlined controllers of marriage home, demonstrating the relation between the husband and the wife with marriage home, wife's right to have an independent marriage home. The study identified the legally mandated to provide furniture for the marriage home. Also, the study addressed marriage home related consequences of divorce, such as Edda (duration after divorce), residence and expenses during Edda. Then, a comparison was performed between these Islamic legislations and the Jordanian civil law.

The study addressed the legal religious rights of widows, such as expenses and postponed dowry. The study also addressed the most important rights of the wife, especially those relating to marriage home (obedience by the wife for her husband, wife's right of legal expenses). Finally, the study addressed the most important problems related wife's visitations for her parents' home, going for work and going for education. The study indicated that wives must respect and serve her husband, his parents, and his relatives. The also addressed wife's right to ask for divorce if her husband leaves her (abandons her) or if he is not able to provide her with basic daily life needs.